الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف

العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية

في المصارف الإسلامية في سورية

قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في المصارف

إشراف الدكتورة

رانيا زرير

إعداد الطالب

محمد يحيى النحاس

2015-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الحكم

د . أكرم حوراني الأستاذ في قسم المصارف و

التأمين كلية الاقتصاد عضوا"

د . محمد الحسن البغا الأستاذ في قسم الفقه

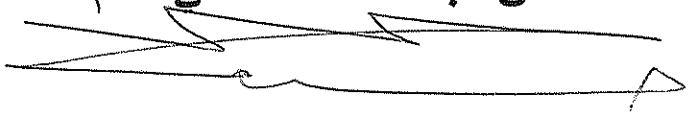

الإسلامي كلية الشريعة عضوا"

د. رانيا زرير المدرس في قسم المصارف و

التأمين كلية الاقتصاد عضوا" مشرفا

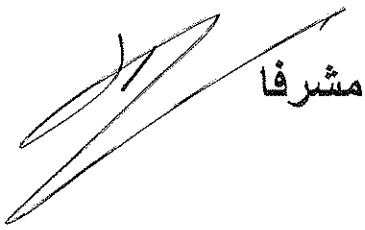

إقرار

انا الطالب : محمد يحيى النحاس / ماجستير :

العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية في سورية .

أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي و لم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين أخرين .

دمشق / ٢٠١٤

الطالب : محمد يحيى النحاس

شكر و تقدير

أتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى جامعة دمشق التي شرفتني بحمل شهادتها و إلى جميع من علمني في كلية الاقتصاد و أخص بالشكر و التقدير الدكتورة المشرفة على هذه الرسالة :

الدكتورة رانيا زرير

حيث كان لتفضلها بالأشراف على الرسالة عظيم الأثر في إثرأها علميا ، بمعلوماتها القيمة و ملاحظاتها الدقيقة ، و على تشجيعها و دعمها المتواصل .

وأتقدم بجزيل الشكر و وافر الأمتنان إلى الأستاذين الكريمين الفاضلين :

الأستاذ الدكتور أكرم حوراني

الأستاذ الدكتور محمد الحسن البغا

على تفضلهما بمناقشة الرسالة و إثرأها بملاحظاتهما القيمة و التي كان لها عظيم الأثر في تحسين و تجويد الرسالة .

الباحث : محمد يحيى النحاس

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي
(إخوتي)

أهدي هذا الجهد المتواضع

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المحتويات	خ
فهرس الجداول	ذ
قائمة الاختصارات	ز
ملخص الدراسة	س
مقدمة الدراسة : الإطار العام و الدراسات السابقة	ش
أولاً : المقدمة	١
ثانيا: التعريفات الاجرائية	٢
ثالثا: مشكلة الدراسة	٣
رابعا: منهج الدراسة	٤
خامسا: متغيرات الدراسة	٥
سادسا: فرضيات الدراسة	٦
سابعا: أهمية الدراسة	٦
ثامنا : أهداف الدراسة	٧
تاسعا : الدراسات السابقة	٨
الفصل الأول : طبيعة التدقيق الداخلي و معاييره	١٩
المبحث الأول : ماهية التدقيق الداخلي	٢٠
أولاً : مفهوم التدقيق الداخلي	٢٠
ثانيا : أنواع التدقيق الداخلي	٢٤
ثالثا : الأهداف الحديثة للتدقيق الداخلي	٢٧
المبحث الثاني : معايير التدقيق الداخلي	٣١
أولاً : معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي	٣٢
ثانيا : مبادئ و قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي	٥٢
الفصل الثاني: التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية	٦٣
المبحث الأول: المخاطر في المصارف الإسلامية	٦٣

أولاً : مفهوم المخاطر	٦٥
ثانيا: إدارة المخاطر المصرفية	٦٦
ثالثا: تصنيف المخاطر في المصارف الأسلامية	٧٠
المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في المصارف الأسلامية	٨١
أولاً : تعريف و مفهوم الرقابة الداخلية	٨٢
ثانيا: إطار الرقابة الداخلية المتكامل COSO	٨٣
ثالثا: مكونات نظام الرقابة الداخلية	٨٤
رابعا: مقومات نظام الرقابة الداخلية	٨٥
خامسا: أهداف نظام الرقابة الداخلية	٨٦
سادسا: الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية	٨٨
المبحث الثالث: الحوكمة المؤسساتية في المصارف الاسلامية	٩٢
أولاً : تعريف و مفهوم الحوكمة	٩٣
ثانيا: أهداف حوكمة المصارف	٩٦
ثالثا: مبادئ و تشريعات الحوكمة المصرفية	٩٧
الفصل الثالث: جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية	١٠٨
المبحث الأول: جودة التدقيق الداخلي	١٠٩
المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في المصارف الاسلامية	١١٢
أولاً : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية	١١٢
ثانيا: دور التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في المصارف الاسلامية	١١٨
ثالثا: دور التدقيق الداخلي في الحوكمة المؤسساتية في المصارف الاسلامية	١٢٤
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	١٢٩
أولاً : الطريقة و الاجراءات	١٣٠
ثانيا: نتائج تحليل الدراسة العملية	١٣٣
ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة	١٥٢
ثالثا: النتائج و التوصيات	١٧٠
قائمة المراجع	١٧٥
ملاحق الدراسة	١٨٣
Abstract	١٨٩

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور مفهوم و نطاق ووظائف التدقيق الداخلي	٢١
٢	تقسيمات معايير التدقيق الداخلي الدولية	٣٢
٣	معامل الفا كرونباخ	١٣٣
٤	توزع بيانات العينة حسب الشهادة	١٣٤
٥	توزع بيانات العينة حسب التخصص	١٣٤
٦	توزع بيانات العينة حسب الدائرة التي يتبع لها	١٣٥
٧	توزع بيانات العينة عدد سنوات الخبرة	١٣٦
٨	توزع بيانات العينة حسب الدورات التدريبية	١٣٦
٩	توزع بيانات العينة الشهادات المهنية	١٣٧
١٠	يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الأول/ الكفاءة المهنية	١٣٧
١١	يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الثاني/ استقلالية المدقق الداخلي	١٣٩
١٢	يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الثالث/ جودة أداء المهام	١٤٢
١٣	يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الرابع/ دور التدقيق في إدارة المخاطر	١٤٤
١٤	يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الرابع/ دور التدقيق في الرقابة الداخلية	١٤٧
١٥	يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الرابع/ دور التدقيق في حوكمة الشركات	١٥٠
١٦	القوة التفسيرية للمتغيرات / الفرضية ١	١٥٤
١٧	اختبار التباين لمعنوية النموذج المقترح / الفرضية ١	١٥٤
١٨	قيم معاملات الانحدار للمتغيرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات / الفرضية ١	١٥٥

١٩	القوة التفسيرية للمتغيرات / الفرضية ٢	١٥٦
٢٠	اختبار التباين لمعنوية النموذج المقترح/ الفرضية ٢	١٥٦
٢١	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات / الفرضية ٢	١٥٧
٢٢	القوة التفسيرية للمتغيرات / الفرضية ٣	١٥٨
٢٣	اختبار التباين لمعنوية النموذج المقترح / الفرضية ٣	١٥٩
٢٤	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات / الفرضية ٣	١٦٠
٢٥	اختبار Anova الفروق لآراء عينة الدراسة تبعاً للشهادة	١٦١
٢٦	اختبار Anova الفروق لآراء عينة الدراسة تبعاً للتخصص	١٦٣
٢٧	اختبار Anova الفروق لآراء عينة الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة	١٦٥
٢٨	اختبار Anova الفروق لآراء عينة الدراسة تبعاً للشهادات المهنية	١٦٧

قائمة الاختصارات

IIA	The institute of internal auditors
CIA	Certified internal auditor
CMA	Certified management accountant
CPA	Certified public accountant
CIB	Certified Islamic banker
ACPA	Arabic certified public accountant
CRMA	Certified
COSO	Committee of sponsoring organization
SPSS	Statistical package of social sciences
SOA	Sarbanes-Oxley act

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية في سورية ، و كان ذلك من خلال الرقابة التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية كنشاط رقابي فاعل و مستمر ، حيث أن الرقابة على المصارف الإسلامية تتنوع و تتعدد كرقابة المصرف المركزي و الرقابة الشرعية و رقابة هيئة الأسواق المالية ، و قد تم دراسة أثر ثلاثة متغيرات مستقلة على المتغير التابع جودة الرقابة على العمليات المصرفية (جودة التدقيق الداخلي) ، و هي الكفاءة المهنية ، الاستقلالية ، جودة أداء المهام و تم دراسة تأثير هذه العوامل من خلال ثلاث فرضيات كالتالي :

١- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في المصارف الإسلامية في سورية و بين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

٢- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المدقق الداخلي و بين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

٣- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة أداء مهام التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية و بين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

و من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- يتمتع نشاط التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية بالاستقلالية بدرجة كبيرة تمكنه من قيامه بجميع المهام المكلف بها بكفاءة و فعالية .
- يتمتع المدققون الداخليون في المصارف الإسلامية السورية بالكفاءة المهنية .
- يساهم التدقيق الداخلي بدور إيجابي في عمليات إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية و الحوكمة في المصارف الإسلامية في سورية .
- تؤثر الكفاءة المهنية على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .
- تؤثر الاستقلالية على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .
- تؤثر جودة أداء المهام على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .

و قد قام الباحث بالتوصل إلى عدد من التوصيات مستمدة من نتائج الدراسة .

مقدمة الدراسة : الإطار العام و الدراسات السابقة

أولاً : المقدمة

ثانيا: التعريفات الاجرائية

ثالثا: مشكلة الدراسة

رابعا: منهج الدراسة

خامسا: متغيرات الدراسة

سادسا: فرضيات الدراسة

سابعا: أهمية الدراسة

ثامنا :أهداف الدراسة

تاسعا: الدراسات السابقة

الإطار العام و الدراسات السابقة

أولاً : مقدمة

تشير معظم الابحاث و الدراسات إلى أن الأسباب الرئيسية للأزمات المالية هي فشل إدارة المخاطر و نظم الرقابة الداخلية ، و كنتيجة طبيعية لذلك و حيث انه لو طبقت إدارة مناسبة للمخاطر و لنظم الرقابة الداخلية لكان من الممكن تجنب معظم هذه الأزمات .

و تزداد أهمية هذه النظم في صناعة الخدمات المالية الإسلامية و ذلك بالنظر إلى نظامها الفريد و الخاص بالمشاركة في الربح و الخسارة و ما يصحب ذلك من المنتجات و الإجراءات الجديدة و غير المعروفة تماما حتى لجميع الممارسين ، حيث تساهم الهندسة المالية الإسلامية بابتكار منتجات جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، و يؤدي ذلك إلى إضافة تحديات هامة لإدارة المخاطرة و الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية ، و ذلك لفهم طبيعة هذه المنتجات و مخاطرها و تطوير الأساليب و الإجراءات لإدارة المخاطر الآنية و التفكير بشكل استراتيجي لتفادي المخاطر التي تنشأ على المدى البعيد [1].

و من جهة أخرى فقد أبرزت الفضائح المالية ودعاوى الاحتيال المالي التي حدثت في السنوات الأخيرة في العديد من المؤسسات المالية ضعف أنظمة الرقابة الداخلية ، مما حذا بنا إلى الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية ودورهما في منظمات الأعمال الحديثة وقد عزا الكثير من الباحثين هذا الضعف في أنظمة الرقابة إلى عدم اعتماد هذه المؤسسات بشكل كاف بالتدقيق الداخلي وعدم إعطائها الأهمية لدور هذه الوظيفة كأداة تسعى ضمن ما تسعى إليه لتفعيل النظم الرقابية[2].

---

[1] البجيرمي ، شادي صالح ، دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر – دراسة ميدانية في المصارف السورية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، ٢٠١١ ,ص ٢

[2] النونو ، كمال محمد سعيد كامل ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠٠٩ ص ٣ ، ٤

هذا وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في المصارف بشكل عام و الإسلامية منها بشكل خاص نظرا للتوسع الكبير في حجم الأعمال والتطورات الكبيرة التي تحدث في المجالات المالية والإدارية ، و مع زيادة التطور التقني في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في العمليات المصرفية وتنوعها مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف من جهة، وتعرضها للمخاطر من جهة أخرى.

لقد برز مفهوم التدقيق الداخلي الحديث في المؤسسات المصرفية ليعكس هذه التطورات والاحتياجات الخاصة حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدر استشاري وتوجيهي يساعد في مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة وكذلك الدور الحديث و الهام للتدقيق الداخلي في المحافظة على الشفافية من خلال الحوكمة المؤسساتية [1].

و إن ما سبق يبرز لنا أهمية و ضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي حيث يجب أن تتمتع هذه الوظيفة بالجودة اللازمة من أجل ضمان القيام بالأعمال التدقيقية و تحقيق أهداف المصرف الإسلامي و تعظيم القيمة المضافة الناتجة عن وظيفة التدقيق الداخلي و التي تتمثل في تطوير و تقييم عمليات إدارة المخاطر و الرقابة الداخلي و الحوكمة المؤسساتية ومن ثم وجب أن يتمتع التدقيق الداخلي و المدققين الداخليين في المصارف الإسلامية بصفات ضرورية نظرا للدور الهام الذي يؤديه التدقيق الداخلي و أيضا أن تتوافر عوامل أساسية و اخرى مساعدة من أجل أن تتمتع وظيفة التدقيق بالجودة اللازمة لأداء الأعمال بكفاءة و فعالية .

ثانيا: التعريفات الإجرائية:

الرقابة على العمليات المصرفية : يقصد الباحث بالرقابة على العمليات المصرفية تلك الرقابة التي هي من اختصاص المدقق الداخلي في المصارف الإسلامية و لم يتم التطرق إلى رقابة المصرف المركزي أو المدقق الخارجي او أي جهة أخرى سيتم استخدام مصطلح التدقيق الداخلي كمصطلح مساو و مكافئ لمصطلح الرقابة على العمليات المصرفية في هذه الدراسة .

---

[1] - الراوي ، سينا احمد عبد الغفور ، استخدام منهج سيجما ستة six sigma في ضبط جودة التدقيق الداخلي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١١ ، ص ٣

ثالثا: مشكلة الدراسة

يتفاوت دور التدقيق الداخلي من مصرف إلى أخر و ذلك من حيث تأثيره داخل المصرف ، ففي بعض المصارف يكون التدقيق الداخلي مؤثرا في عمليات المصرف و يؤدي الهدف المرجو منه و بكلمات أخرى يتمتع بالجودة ، و يكون دوره في مصارف أخرى دور سلبي حيث يؤدي إلى إعاقة العمل داخل المصرف و إلى التأثير سلبا من حيث التكاليف التدقيقية و الأثر الاجتماعي السلبي داخل بيئة المصرف و أيضا التكاليف الإدارية لقسم التدقيق الداخلي في حال و جوده ، أي لا يحقق التدقيق الداخلي الهدف المرجو منه و بالتالي يكون عديم الجودة و أيضا يكون للتدقيق الداخلي دور محايد في بعض المصارف حيث تتساوى فوائد التدقيق الداخلي و تكاليفه و لكنه بالنهاية لا يحقق جميع الأهداف المرجوة ، و من هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ما الفرق بين التدقيق الداخلي بين المصارف الثلاثة ؟ إن الإجابة على هكذا سؤال ممكن أن تكون بسيطة جداً أو معقدة جداً و لنحاول تحليل مكونات التدقيق الداخلي لنحاول التوصل إلى إجابة شافية كالتالي :

إن التدقيق الداخلي يتكون من أشخاص يقومون بعملية التدقيق الداخلي و إن لهؤلاء الأشخاص صفات و خبرات و مما لا شك فيه أن من أهم الاشياء المؤثرة في التدقيق الداخلي هم الأشخاص الذين يقومون بعملية التدقيق الداخلي و بالتأكيد أن الصفات التي تهمنا هي الصفات المهنية للمدققين الداخلين و مدى خبرتهم بعمليات التدقيق الداخلي و يمكن أن نعبر عن ذلك بالكفاءة المهنية للمدققين الداخليين .

و من جهة أخرى فإن التدقيق الداخلي يخضع لمتطلبات و قوانين بيئة معينة و هي هنا البيئة الداخلية للمصرف التي يعمل فيها التدقيق الداخلي و مما لا شك فيه أن تبعية التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي تفرض على التدقيق الداخلي أن يكون ضعيفا غير مؤثر داخل المصرف أو قويا و مؤثرا و قادر على القيام بعمله و إن هذه التبعية يمكن قياسها بشكل كاف بالاستقلالية التي يتمتع بها التدقيق الداخلي و التي تؤدي في حال وجودها إلى تحقيق الموضوعية و إلى شفافية تقارير التدقيق

الداخلي و أيضا إلى تنفيذ الملاحظات و التوصيات التي يقدمها التدقيق الداخلي داخل المصرف .

و أخيرا نرى أن الكيفية التي يقوم بها التدقيق الداخلي بمهامه التدقيقية و الأساليب التي يستخدمها ، فهل يستخدم أساليب قديمة غير كفؤة و غير فعالة أحيانا أم يستخدم الأساليب الحديثة و أيضا هل يتسع نطاق العمل التدقيقي ليشمل المصرف ككل ، و ما مدى العمل المنجز من خطة التدقيق السنوية ، و غير ذلك من العوامل الهامة و التي ممكن أن ندعوها جودة أداء المهام .

و من هنا نجد أن الفرق بين التدقيق الداخلي الذي يتمتع بالجودة أو لا يتمتع بالجودة ينتج من تكاتف تلك العوامل ، و هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الدراسة و بالتالي سنحاول الإجابة عن السؤال التالي :

- ✓ ما هو أثر الكفاءة المهنية و الاستقلالية و جودة أداء المهام في جودة التدقيق الداخلي التدقيق في المصارف الإسلامية في سورية ؟

تتفرع عن مشكلة الدراسة الأسئلة التالية:

- ما هو أثر الكفاءة المهنية على جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية ؟
- ما هو أثر الاستقلالية في جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية ؟
- ما هو أثر جودة أداء مهام التدقيق الداخلي على جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية ؟

رابعا: منهج الدراسة

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع [1]، حيث تتلخص إجراءات الدراسة بالتعرف على أهم العوامل المحددة لجودة التدقيق الداخلي في

[1] بدر ، أحمد ، أصول البحث العلمي و مناهجه ، الكويت ،١٩٧٨ ، ص ١١٤

المصارف الإسلامية و وذلك من خلال الدراسات النظرية و العملية التي حللت أهم العوامل المحددة لجودة التدقيق بالبنوك و من ثم سوف يتم دراسة أثر هذه العوامل في جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية و ستتم الدراسة عن طريق استبيان موجه إلى عدد من المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية و مدراء إدارة المخاطر و مفتشي مكافحة غسيل الأموال و عدد من المدققين الخارجيين و أيضا المدراء الماليين و سوف يتم عمل عدد من المقابلات مع عدد من المدققين و صناع القرار في البنوك الإسلامية .

خامسا: متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة :

١- الكفاءة المهنية : و التي يمكن قياسها بما يلي :

- عدد سنوات الخبرة
- الشهادات العلمية في مجال التدقيق الداخلي
- الدورات التدريبية في مجال التدقيق الداخلي
- دراية بالمعايير الصادرة عن هيئات الصناعة المالية الإسلامية
- دراية بمعايير التدقيق الشرعي

٢- استقلالية المدقق الداخلي

- موقع التدقيق الداخلي في المصرف

٣- جودة أداء المهام : و التي يمكن قياسها بما يلي :

- كفاية نطاق التدقيق الداخلي (هل يشمل جميع الأنشطة الهامة في المصرف)
- العمل المنجز من خطة التدقيق السنوية
- كفاية عدد المدققين الداخليين
- الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية
- استخدام أساليب التدقيق الحديثة (مثلا التدقيق على أساس المخاطر)
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق الداخلي

المتغيرات التابعة :

١- جودة التدقيق الداخلي :

- دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر
- دور التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية
- دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات

سادسا: فرضيات الدراسة

١- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في المصارف الإسلامية في سورية و بين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

٢- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المدقق الداخلي و بين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

٣- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة أداء مهام التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية و بين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

سابعاً: أهمية الدراسة

إن ما تتميز به وظيفة التدقيق الداخلي من مميزات تجعلها من أهم الوظائف الرقابية داخل المصرف الإسلامي ، ففي حين تعمل الوحدات الرقابية في المصارف الإسلامية على اكتشاف الخلل فقط و من دون المحاولة في تحسين العمل ، يقوم التدقيق الداخلي باكتشاف الخلل و من ثم العمل على تطوير الإجراءات و السياسات التي تحد من هذا الخلل و تمنع تكراره في المستقبل و هذا ما أكدت عليه المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ضمن إطار الوظيفة التأكيدية والاستشارية للتدقيق الداخلي ، و في حالة المصارف الإسلامية الحديثة نسبياً و التي تشهد تطورا هاما و دائما بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من

جهة و أيضا المتطلبات القانونية و التنظيمية غير الموحدة و التي تخضع لها المصارف الإسلامية من جهة أخرى فإن التدقيق الداخلي يلعب الدور الفاعل كأداة رقابية تطويرية لمواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة المصرفية الإسلامية و هذا ما يبين لنا أهمية التعرف على أهم العوامل التي تؤدي إلى جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية و أيضا القاء الضوء على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و الحوكمة و الرقابة الداخلية و كل ذلك ضمن إطار البيئة المصرفية السورية و البيئة التشريعية المصرفية السورية و التي أولت اهتماما كبيرا بالمصارف الإسلامية في سورية منذ بداية نشأتها في سورية ، آخذين بعين الاعتبار المعايير الدولية للتدقيق الداخلي و معايير الهيئات الناظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية .

ثامنا: أهداف الدراسة

١- محاولة التعرف على العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق الداخلي في سورية.

٢- معرفة مدى تأثير و مساهمة كل من الكفاءة المهنية و استقلالية التدقيق الداخلي و جودة أداء المهام في جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

٣- التعرف على دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في سورية .

٤- التعرف على دور التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في سورية .

٥- التعرف على دور التدقيق الداخلي في الحوكمة المؤسساتية في المصارف الإسلامية في سورية .

تاسعا: الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية :

١- دراسة الراوي (٢٠١١)[١] :

بعنوان: " استخدام منهج (6 SIGMA) في ضبط جودة التدقيق الداخلي "

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام منهج (6 SIGMA) في ضبط جودة التدقيق الداخلي في المستشفيات الحاصلة على جائزة الجودة و التميز بمحافظة عمان .
و خلصت الدراسة إلى :

١- إن المستشفيات محل الدراسة تعمل ضمن المستوى الثالث sigma لكل من معيار (دعم القيادة العليا ، و التحسين المستمر ، و العمليات و الانظمة ، التغذية العكسية و القياس ، و الموارد البشرية) مع اختلاف فرص حدوث العيوب لهذه المعايير .

٢- أشارت نتائج التحليل إلى وجود خمس و عشرين علاقة أرتباطية دالة معنويا تفاوتت في شدة أرتباطها . فقد تبين أن أعلى القيم الأرتباطية كانت بين معيار دعم القيادة العليا و إيصال النتائج بقيمة بلغت (**0.633) فيما كانت أقل القيم الأرتباطية بين معيار التحسين المستمر و تخطيط و تنفيذ عملية التدقيق (**0.330) .

٣- وجود تأثير ذي دلالة معنوية لمعايير 6 sigma على جودة التدقيق الداخلي عند مستوى دلالة (0.05) .

[١] الراوي ، سينا احمد عبد الغفور ، استخدام منهج سيجما ستة six sigma في ضبط جودة التدقيق الداخلي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١١

و قد أوصت الدراسة بما يلي :

١- الاهتمام ب 6 sigma و التأكيد على إمكانية استخدامه في المستشفيات لما له من أهمية من الناحية العلمية و ذلك من خلال تقليل الأخطاء الطبية و تحسين جودة الخدمات المقدمة التي تتناسب مع توقعات المستفيدين ، و هو ما ينعكس على جودة التدقيق الداخلي .
٢- التزام و دعم قيادة المستشفيات للعمل بمفهوم 6 sigma يساهم بالتخطيط لكافة عمليات التدقيق و تقييم المخاطر .

٢- النونو (٢٠٠٩)[١] :

بعنوان : " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة بقطاع غزة "

و هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، وتحديد ما إذا كان الإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات و هي : (المؤهل العلمي , التخصص المهني المركز الوظيفي – عدد سنوات الخبرة ، الحصول على شهادة مهنية) .

ولتحقيق أهداف الدارسة واختبار فرضياتها فقد أعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وقد وزعت ٣٧ نسخة منها على جميع المدققين ومدراء الفروع العاملين في البنوك الإسلامية وكذلك المفتشين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية، وتم استرداد جميع الاستبيانات أي بنسبة% 100 ، وقد أعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها .

[١] النونو ، كمال محمد سعيد كامل ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠٠٩ .

ومن أهم نتائج الدراسة :

١- إن البنوك الإسلامية تطبق معايير التدقيق الداخلي بدرجة جيدة ، وهناك تفاوت في تطبيق معايير الأداء حيث كانت تتراوح جميعها ما بين الجيدة والمتوسطة ، وهناك تفاوت في تطبيقات بذل العناية المهنية من قبل المدققين الداخليين الأمر الذي يستوجب مراعاة الأصول المهنية والعلمية في هذا الخصوص.

٢- إن مدى التزام المدققين الداخليين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية لا يختلف باختلاف المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وهناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري.

و قد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات:

١- ضرورة تعزيز الإهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية بشكل أكبر مما هو مطبق .

٢- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بإعطاء أهمية بالغة حول تطبيقات معايير الأداء .

٣- ضرورة العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح .

٤- العمل على وجود إلزام قانوني يلزم البنوك الإسلامية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي .

٥- وضرورة أن يكون لدى المدققين الداخليين المعرفة الكاملة بمعايير التدقيق الداخلي .

٦- العمل على إصدار معايير تدقيق داخلي خاصة بالبنوك الإسلامية .

٣- البجيرمي (٢٠١١)[١]:

بعنوان " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية في المصارف السورية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة ، حيث يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد و تقييم المخاطر والاستجابة لها، من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي :

١- لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة ، وذلك لجميع مراحل وخطوات هذه العملية :

- لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.
- لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.
- لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

٢- يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة، حيث أنه يساهم في جميع مراحل وخطوات هذه العملية كما يلي :

- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.
- يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.
- يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

[١] البجيرمي ، شادي صالح ، دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر – دراسة ميدانية في المصارف السورية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، ٢٠١١ .

٣- يوجد فروق جوهرية لصالح القطاع الخاص بين اجابات المستجيبين من كلا القطاعين العام و الخاص فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد و تقييم المخاطر و الاستجابة لها .

٤- لا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي و آراء العاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة و الخاصة .

٥- يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة و الخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال ، بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر .

بناءً على النتائج السابقة ، قدم الباحث عدد من التوصيات ، أهمها :

- ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة ، لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية ، و المحافظة على بقائها .
- ضرورة اهتمام المصارف العامة و بشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها ، و معرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بأنشطتها و أعمالها و التي أصبحت متعددة و كبيرة إلى درجة الإفلاس ، في الوقت الحاضر ، و ليس فقط الاعتماد على الدعم الحكومي في مواجهة و تحمل الخسائر في حال حدوثها .
- الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة يتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بواجباته من خلال تبعيته للجنة التدقيق .
- ضرورة قيام المصارف العامة و الخاصة لأهمية الشهادات المهنية الدولية كشهادة المدقق الداخلي المعتمد من معهد المدققين الداخليين الأميركي في

زيادة كفاءة عامليها في قسم التدقيق الداخلي ، حيث من الممكن أن تتكفل بتكاليف حصول موظفيها عليها مقابل إلزامهم بالعمل لديها لفترة معينة .

٤- رضوان (٢٠١٢)[١] :

بعنوان " أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من أربعة محاور ، اعتمادا على الدراسات السابقة و الإطار النظري وزعت على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة .
و كان من اهم نتائج الدراسة :

- وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات و المتمثلة في (الاستقلالية و الموضوعية و الكفاءة المهنية ...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية و بين إدارة المخاطر المصرفية .

- وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء و المتمثلة في (إدارة انشطة التدقيق و التخطيط و إدارة الموارد و التحكم المؤسسي و تحديد المعلومات ..) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية و بين إدارة المخاطر المصرفية .

- وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية و مدى إدراكه لآليات تطبيقها .

[١] رضوان ، ايهاب ديب مصطفى ، اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية – دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠١٢ .

و قد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها :

- ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة و توفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف .
- ضرورة أهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق و مؤهلات العاملين بها .

- ضرورة تنظيم المصارف لدورات تدريبية للمدققين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر و كيفية مواجهتها و تقييمها .

الدراسات الاجنبية :

١- IIA (٢٠٠٤) [1] :

بعنوان " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل "

و هي عبارة عن ورقة عمل تم إصدارها بالتعاون بين كل من لجنة دعم المنظمات (COSO) و هي لجنة طوعية مؤسسة في الولايات المتحدة يهدف تقديم الدعم لإدارة المنظمات فيما يتعلق بالرقابة الداخلية و عمليات الحوكمة و إدارة المخاطر و بين معهد المدققين الداخليين الاميركي (IIA) و معهد المدققين البريطاني و الإيرلندي (IIA – UK and Ireland) .
و كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو مساعدة المدير التنفيذي لقسم التدقيق الداخلي في المنشاة في الإستجابة و التعامل مع صعوبات إدارة المخاطر على

[1] The institute of internal auditors , the role of internal auditing in enterprise wide risk management , 2004 , www.theiia.org

مستوى المنشأة ككل ، حيث تم اقتراح عدة طرق تساعد المدققين الداخليين في تحقيق متطلبات الموضوعية و الاستقلالية وفق المعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي ، و قد تناولت ورقة العمل هذه دراسة التاثير الفعال لنظام الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر التشغيل بالمنظمات بشكل مختصر .

من النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة النظرية ما يلي :

- إدارة المخاطر هي عنصر أساسي في حوكمة الشركات .
- الإدارة العليا للمنظمة مسؤولة عن تأسيس و تفعيل بنية إدارة المخاطر بالتنسيق مع مجلس الإدارة .
- يتمثل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بتوفير تأكيد معقول للإدارة العليا و مجلس الإدراة بأن المخاطر المحيطة بالمنشأة تدار بشكل فعال و صحيح .
- عندما يوسع التدقيق الداخلي من أنشطته لتحقيق دوره في إدارة المخاطر ، فأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي عليه من خلال الإجراءات التي تؤكد و تضمن تنفيذ وظيفة التدقيق الداخلي لإلتزاماتها و تقديم الخدمات الاستشارية ، و تطبيق كافة المعايير المهنية المرتبطة بذلك .
- بالأخذ بعين الاعتبار كل ما سبق فأن عملية إدارة المخاطر على مستوى المنشأة سوف تساعد الإدارة في زيادة أرباحها و زيادة تأثير و تفعيل دور التدقيق الداخلي .

٢- Page and spire (٢٠٠٦) [1]:

بعنوان " Risk management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit "

" إدارة المخاطر ، إعادة اختراع الرقابة الداخلية و الدور المتغير للتدقيق الداخلي"

[1] Spiral , laura f . & page , Michael , (2006), Risk management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit , accounting , auditing , accountability journal , vol . 16 , N.4, www.emeradin-sight.com.

تناولت هذه الدراسة طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في انكلترا مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة و سياسات التحكم المؤسسي .

و استعرضت التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك و الدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل هذه المخاطر .

و من نتائج الدراسة ، أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي و فعال كان بالإمكان التقليل من المخاطر التي تواجه المشروع ، و أن التطور الكبير في إدارة الشركات يتطلب الأهتمام بقسم التدقيق الداخلي و تحليل التقارير المالية الصادرة منه لمواجهة و إدارة المخاطر ، و من أهم التوصيات ، ضرورة الأهتمام بقسم التدقيق الداخلي و إعطائه درجة مناسبة من الاستقلالية و كذلك ضرورة التزام المدقق الداخلي بإدارة معايير الممارسات المهنية للتدقيق .

٣- Philomena Leung (٢٠٠٣)[1] :

بعنوان " دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات و الإدارة في استرالية "

والمنشورة على موقع مؤسسة المدققين الداخليين في استراليا والتي هدفت إلى تعريف وتحديد هياكل المسؤولية وأهداف التدقيق الداخلي في المنظمات الاسترالية وتحديد دورها في حوكمة هذه المنظمات ودراسة الوضع الإداري والتنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي وتقديم توصيات حول تعزيز فعالية التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات ودعم الإدارة السليمة كما قام الدكتور فيلومينا بدراسة المؤهلات العلمية للمدققين الداخليين والمسؤولين عنهم كما قام بدراسة خط التقرير الخاص بهم وقد قام الباحث لإنجاز مهمته بإجراء بحث عبر البريد الالكتروني في ديسمبر عام 2002 لجمع معلومات يتمكن من خلالها من تحديد وحصر الوظائف الحالية للتدقيق الداخلي من خلال مسؤوليات المدراء التنفيذيين للتدقيق وعلاقة المدراء التنفيذيين

1 Philomena Leung, Barry J. Cooper, Peter Robertson ، The role of internal audit in corporate governance & management ,2003 .

للتدقيق مع مجلس الإدارة وإدارة الشركة ، وقد قام الباحث بإجراء نحو 25 مقابلة للحصول على إيضاحات حول عمليات الحوكمة وكان من أهم النتائج أن % 97 من المنظمات الاسترالية لها ميثاق للتدقيق الداخلي وأن المنظمات المتبقية لها لائحة بالسياسات الخاصة بالتدقيق الداخلي وان ميثاق التدقيق في معظم هذه الشركات يغطي مسؤوليات المدقق الداخلي وسلطات الوصول وتعليمات بشأن الاستقلال وعلاقة التدقيق الداخلي مع المدققين الخارجيين ونماذج التقارير المستخدمة وقد أثنى الدكتور فيلومينا على المؤهلات العلمية للمدققين الداخليين والمسئولين عنهم كما قام بدراسة خط التقرير الخاص بهم واستنتج إمكانية وصول التقارير إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وقد استنتجت الدراسة تزايد أهمية التدقيق الداخلي على الصعيد المهني والأكاديمي، وأن المدققين الداخليين كانوا أكثر تركيزا على نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأن المدققين الداخليين كانوا قادرين على ممارسة أعمالاً مختلفة ومتنوعة من الأنشطة، وان هناك تضاربا في خطوط وأن دور المدقق الداخلي في مجال حوكمة الشركات لا التقرير مازال غير محدد بحكمة في الشركات الاسترالية، وأوصى الباحث بتعزيز هذا الدور عبر ميثاق التدقيق الداخلي ومعايير أكثر صرامة لحوكمة الشركات وإعادة الاعتبارر إلى المهارات والخبرات في اختيار الموظفين الذين يقومون بمهمة التدقيق وزيادة حدة التنافس بينهم.

٤- **Martin Bariff (٢٠٠٣)**[1]:

بعنوان: "Internal Audit Independence and Corporate Governance"

" استقلالية التدقيق الداخلي و الحوكمة المؤسساتية "

و التي قام بها فرع مدينة شيكاغو في مؤسسة المدققين الداخليين وذلك بهدف بحث دور التدقيق الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية في عملية إعادة الثقة للأسواق والتقارير المالية بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley act (SOA) .
وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين باعتبارهم أحد أقوى الوسائل للرقابة على التقارير المالية ومراقبة الحوكمة في الشركات ووجهت الدراسة عبر بحث بواسطة البريد الالكتروني إلى المدققين الداخليين الأعضاء في الجمعية في مدينة شيكاغو وقامت بدراسة الممارسات السائدة وعلاقتها بالاستقلالية وبحوكمة الشركات ونطاق

[1] Mar n Bari , internal audit independence and corporate Governance , IIA the Chicago chapter , 2003.

التدقيق الداخلي ومتطلبات الإلتزام بقانون SOA واستعرضت الممارسات التي يرغب المدققين الداخليين بدراستها ودراسة مقترحات تطويرها وقد استنتجت الدراسة ضرورة توافر دور أكثر نشاطا للجنة التدقيق الداخلي وتحجيم دور المدير المالي أو مدير عام الشركة في مجال التقرير أو في الشؤون الفنية والإدارية الخاصة بفريق التدقيق الداخلي كما أوصت بضرورة توسيع نطاق التدقيق ليشمل القضايا الاستراتيجية وزيادة عمليات تدقيق الإلتزام وأوضحت ضرورة زيادة دور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات ودراسة وإدارة المخاطر .

و تختلف و تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بمحاولتها التعرف على العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية و مدى تأثير هذه العوامل على جودة التدقيق الداخلي حيث لم تتناول اي من هذه الدراسات مدى تأثير الكفاءة المهنية و الاستقلالية و جودة أداء المهام على جودة التدقيق الداخلي و أيضا تتميز هذه الدراسة من حيث مجتمع الدراسة حيث أن مجتمع الدراسة هنا هو المصارف الإسلامية في سورية و قد تم أختيار المصارف الأسلامية في سورية كمجتمع دراسة بسبب خصوصية المصارف الأسلامية و اختلاف طريقة عملها عن طريقة عمل المصارف التقليدية .

الفصل الاول

طبيعة التدقيق الداخلي و معاييره

المبحث الاول :

- ماهية التدقيق الداخلي

أولاً : مفهوم التدقيق الداخلي

ثانيا: الأهداف الحديثة للتدقيق الداخلي

ثالثا: أنواع التدقيق الداخلي

المبحث الثاني :

- معايير التدقيق الداخلي

أولاً : معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي

ثانيا: مبادئ و قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

أولاً : مفهوم التدقيق الداخلي

بعد الفضائح و الانهيارات المالية للوحدات الاقتصادية العالمية أصبح التدقيق الداخلي من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي ، إذ أوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الشركات ، و ترتب على ذلك تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية ضرورة أنشاء قسم خاص بالتدقيق الداخلي في الشركات التي تريد قيد أسهمها في تلك البورصات [1].

و لقد زادت ازدادت أهمية التدقيق الداخلي باعتبارها أداة تتيح للمنظمات اصلاح و تطوير نفسها ذاتيا ، من خلال التقييم و التحليل و المشورة و الدراسات و الاقتراحات ، حيث اعتبرت هذه الوظيفة صمام أمان بيد الإدارة ، و تم وصفها بأنها " عيون الإدارة و اذانها " [2].

و لقد تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي، ويعود ذلك لكون وظيفة التدقيق الداخلي قد شهدت العديد من التطورات في طبيعتها وأهدافها و قد واكب هذه التطورات تطور آخر في مفهومها وبالتالي أخذ تعريف التدقيق الداخلي في الاتساع من فترة لأخرى ليعكس مفهومها المتطور.

و كعرض سريع لتطور التدقيق الداخلي التاريخي لدينا الجدول التالي الذي يلخص تطور التدقيق الداخلي وفق ثلاث فترات زمنية تعكس تطور مفهوم و وظائف و نطاق و أهداف التدقيق الداخلي[3] .

---

[1] سليمان ،محمد ، حوكمة الشركات و مكافحة الفساد المالي و الاداري ،الاسكندرية، الدار الجامعية (٢٠٠٦) ص ١٨٦

[2] Guy , Dan M .,Alderman , wayne C., and Winters , Alan J . (1999) Audi ng . 5th Edition , Harcourt Brace & company , USA , p 802

[3] كيرزان ، فاتن حنا ، مدى ادراك الادارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية و تحسينها ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ٢٠١٠ ص ٥٥

الجدول رقم (1) : تطور مفهوم ووظائف ونطاق وأهداف التدقيق الداخلي[2]:

مرحلة تطور التدقيق الداخلي	المرحلة الأولى الأربعينات – الخمسينات	المرحلة الثانية الستينات – الثمانينات	المرحلة الثالثة التسعينات–الوقت الحالي
طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي	أداة رقابة وحماية	أداة رقابة وأداة إنشائية	أداة رقابة وأداة إنشائية واستشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة التدقيق
نطاق عمل التدقيق الداخلي	العمليات المالية والمحاسبية	جميع عمليات المنشأة	جميع العمليات وا دارة المخاطر والحوكمة
أهداف عملية التدقيق	رقابة الالتزام ورقابة الناحية المالية والمحاسبية	رقابة الالتزام وتقييم الأداء وتقديم المقترحات	رقابة الالتزام وتقديم المقترحات وتقييم عمليات إدارة المخاطر والحوكمة
مدخل عملية التدقيق	التحقق من صحة العمليات المالية	التحقق وتقييم الكفاءة والفعالية	التحقق والتقييم والتدقيق على أساس المخاطر
التبعية	المدير المالي	إدارة المنشأة	لجنة التدقيق
التبليغ	ـــــ	الإدارة العليا	لجنة التدقيق ومجلس الإدارة

وسنتطرق هنا إلى التعريف الواسع الحديث للتدقيق الداخلي بسبب توسع مفهوم التدقيق الداخلي و تطوره بشكل متسارع و من بعض التعريفات الحديثة للتدقيق الداخلي :

عرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية

لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى" . [1]

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه " فعالية تقييميه مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما[2] .

و قد تطرق هذان التعريفان إلى الدور الحديث للتدقيق الداخلي و لكنهما اغفلا جوانب كثيرة و اقتصرا على دور التدقيق في الرقابة الداخلية و النظام المحاسبي و ذلك غير مستغرب حيث إن الاتحاد العربي و الدولي للمحاسبين ينظران إلى التدقيق الداخلي من وجهة نظر محاسبية بحتة و لكن لابد لنا من البحث عن تعريف واسع للتدقيق الداخلي ليشمل جميع الادوار التي يقوم او ممكن أن يقوم بها المدقق الداخلي بغض النظر عن طبيعة المنشئة او الخلفية العلمية .

لقد عرفت لجنة المراجعة بمعهد إدارة البنوك الأمريكي التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة إدارية تقوم بصفة مستقلة بتقييم كفاية وفعالية ودقة أنظمة الرقابة القائمة في داخل المنشأة ونوعية العمليات الجارية "[3] .

لقد اغفل هذا التعريف ايضا جوانب كثيرة لوظيفة التدقيق الداخلي و اقتصر على الجوانب التقليدية للمهنة .

لقد كان لتأسيس معهد المدققين الداخليين عام ١٩٤١ عظيم الاثر في تطوير مهنة التدقيق الداخلي و تهيئة الكوادر و تدريبها بشكل مهني منظم و قد اصدر المعهد منذ نشأته العديد من المعايير و الاصدارات و من اهمها التعريف الاحدث للتدقيق الداخلي فقد عرف التدقيق الداخلي بأنه :

" دائرة او قسم او فريق من المستشارين او غيرهم من ممارسي المهنة ، يقدمون خدمات تأكيدية و استشارية بشكل موضوعي و مستقل ، مصممة لزيادة و تحسين قيمة عمليات المنظمة ،و المساعدة في تحقيق أهدافها بصورة منهجية و منتظمة

---

[1] المجمع العربي للمحاسبين أ " مفاهيم التدقيق المتقدمة " المجمع العربي للمحاسبين عمان، الاردن ،٢٠٠١ ص ٢٢٧

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين ،IFAC ،معايير التدقيق الدولية (١٩٩٩) ترجمة جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية الطبعة الاولى ٢٠٠١ ص ٢١٣

[3] القبطان ، محمد ،" قواعد المراجعة في اعمال البنوك " دار النصر للنشر ، القاهرة ،٢٠٠٦ ص ١٧٣

بهـــدف تقيـــيم و تحســـين فعاليـــات عمليـــات الحوكمـــة و إدارة المخـــاطر و الرقابـــة الداخلية.

لقـد شـمل تعريـف معهـد المـدققين الـداخليين جميـع اوجـه نشـاط التـدقيق الـداخلي كمـا حـدد اهـم المعـايير لمزاولـة المهنـة وايضـا حـدد أهـداف التـدقيق الـداخلي و امتـد التعريـف ايضـا ليشـمل صـلاحيات المـدقق الـداخلي ممثلـة بالخـدمات التـي يقـدمها و يعتبـر معهـد المـدققين الـداخليين مـن المؤسسـات الرائـدة عالميـا التـي تعنـى بمهنـة التـدقيق الـداخلي مـن حيـث وضـع اطـر و معـايير مزاولـة المهنـة و سـنتطرق لتلـك المعـايير لاحقـا امـا هنـا فسنقدم شرح موجز لتعريف معهد المدققين الداخلين للتدقيق الداخلي [1] :

١- التدقيق الداخلي نشاط : أي أن خدمات التدقيق الداخلي خدمات معرفة محددة و تجري ضمن إطار معين (معايير) و هذا يعني انه ليس من الضروري أن تقدم هذه الخدمة من داخل المنظمة بل يمكن الاستعانة بخبرات خارجية.
٢- حـدد الخـدمات التـي يقـدمها التـدقيق الـداخلي بالخـدمات الاستشـارية و التأكيديـة و بـذلك ابعـد نشـاط التـدقيق الـداخلي عـن الـدور التنفيـذي و ذلـك لضـمان الموضـوعية و ابتعـادا عـن التضـارب و النـزاع مـع المـدراء و التنفيـذيين و تعبـر الخـدمات التأكيديـة عـن الـدور الرقـابي للمـدقق الـداخلي حيـث يقـوم المـدقق الـداخلي بمراقبـة سـير العمـل و الإلتـزام بـالقوانين و الانظمـة و يقـوم بمراقبـة و فحـص الأدلـة لتقيـيم إدارة المخـاطر و الحوكمـة و الرقابـة الداخليـة و عليـه أن يؤكـد لـلإدارة العليـا حسـن سـير العمـل بدرجـة معقولـة بحيـث أن تكـون جميـع الملاحظـات ثانويـة و لا تـؤثر علـى سـير العمـل و إلا فعليـه أن يضـع فـي تقريـر الملاحظـات التـي تشـكل تهديـد بدرجـة مـا لسـلامة سـير العمليـات داخـل المنشـأة امـا الـدور الاستشـاري للمـدقق الـداخلي فيتمثـل فـي تقـديم المـدقق الـداخلي النصـح و الارشـاد لـلإدارة العليـا دون أن تكـون الإدارة العليـا مجبـرة علـى تنفيـذ هـذه النصـائح و لكنهـا تتحمـل مسـؤولية الاخـذ بنصـائح و توصـيات المـدقق الـداخلي مـن عدمـه و يعتبـر الـدور الاستشـاري للتـدقيق الـداخلي بـرأي الباحـث مـن اهـم الادوار ، لأن طبيعـة عمـل المـدقق الـداخلي تفـرض عليـه الاطـلاع بصـورة موسـعة علـى مختلـف اوجـه العمليـات و

[1] *K H Spencer Pickett* ،THE ESSENTIAL HANDBOOK OF INTERNAL AUDITING, 2005 p

الانشطة داخل المنشئة و بالتالي تكوين صورة متكاملة تمكنه من تحديد الخلل و التنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها و بالتالي تقديم النصح للإدارة العليا قبل الوقوع بالمشكلات .

٣- مستقل و موضوعي : أي استقلالية المدقق الداخلي عن أي نشاط اداري او مالي و تضمن تبعيته المباشرة إلى لجنة التدقيق ناهيك أن الاستقلالية تضمن جزء كبير من الموضوعية حيث يستطيع المدقق الداخلي أن يصدر اراءه بعيدا عن أي ضغوط من أي نوع و يبقى الجزء الاخر من الموضوعية على كاهل المدقق الداخلي حيث يرتبط بشخصيته و نزاهته و عدم تحيزه طلبا لمصالح شخصية و يمثل موضوع الاستقلالية و كيفية الوصول اليها بل حتى المحافظة عليها موضوع جاد للنقاش و البحث بشكل مستمر في الدراسات و البحوث التي تبحث في التدقيق الداخلي .

٤- التدقيق الداخلي نشاط هدفه اضافة القيمة من خلال تحسين العمليات و الحوكمة و الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر .

و يعتبر هذا التعريف الاشمل و الاوسع و الذي يعبر عن وظيفة التدقيق الداخلي بشكل متكامل و قد اضاف ابعادا جديدة لعملية التدقيق الداخلي و قد ادى هذا التطور في وظيفة التدقيق الداخلي إلى ملئ فراغ رقابي و اثراء عمليات التحسين المستمر و اضافة القيمة بشكل هام و ناجح .

ثانيا – أنواع التدقيق الداخلي :

إن تطور وظيفة التدقيق الداخلي و تطور الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي قد ادى إلى ظهور أنواع مستحدثة لوظيفة التدقيق الداخلي و في المؤسسات الصغيرة يمكن الاستعانة بمدقق داخلي للقيام بجميع الوظائف على أن يكون ذو خبرة و مؤهلات كافية و يتم الاستعانة بخبرات خارجية عند الحاجة (outsourcing) اما في المؤسسات الضخمة فتحتم وجود قسم خاص للتدقيق الداخلي يضم عدة مدققين داخليين مختصين لتقديم مختلف الخدمات .

و يمكن تقسيم التدقيق الداخلي بشكل عام إلى [1]:

١- التدقيق الداخلي المالي FINANCIAL AUDIT

٢- التدقيق الداخلي التشغيلي OPERATIONAL AUDIT

اما معهد المدققين الداخليين الأمريكي فقد قسم التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع رئيسية [2]:

١- تدقيق الإلتزام compliance audit:

إن تدقيق الإلتزام هو حجر الزاوية بمهنة التدقيق الداخلي حيث إن تعقد بيئة الأعمال فرض تطورا و تعقيدا في القوانين و الانظمة المفروضة على المؤسسات و من جهة أخرى في القوانين و الأنظمة داخل المؤسسة و إن مهمة التدقيق الداخلي ضمن خدماته التأكيدية أن يؤكد حسن الإلتزام بالقوانين و الأنظمة داخل و خارج بيئة المؤسسة .

٢- تدقيق العمليات(التدقيق التشغيلي) operational audit :

إن التدقيق التشغيلي برأي الباحث يعبر عن الخطوة الاولى لتطور التدقيق الداخلي فبعد أن كان التدقيق الداخلي في اوائله محصورا بتدقيق القوائم المالية أو ما يعرف بعصرنا بالتدقيق المالي ظهر التدقيق الداخلي التشغيلي نتيجة الحاجة إلى نوع من الرقابة على كافة العمليات داخل المنشئة و مع ازدياد التطور و ازدياد الحاجة توسع التدقيق الداخلي التشغيلي و من ثم انبثقت عنه أنواع جديدة من التدقيق الداخلي و يهدف التدقيق التشغيلي إلى التحقق من أن مختلف المستويات الادارية تنجز وظائفها و عملياتها بكفاءة و فعالية و اقتصادية و إن أهم ما تستفيده الإدارة من التدقيق التشغيلي "إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة ،استخدام الموارد المتاحة بكفاءة و فعالية ، زيادة الربحية، وهذا ما يعرف بمفهوم الشمولية للتدقيق الداخلي الحديث" [3]

---

[1] العمري ، احمد ،محمد ، و عبد الغني ، فضل عبد الفتاح " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية " المجلة الاردنية لإدارة الاعمال ،المجلد الثاني، العدد الثالث ،ص ٣٤٧

[2] Powers Resources Corporation, Powers CIA Review, 2004, p4-6

[3]- Donald Taylor, and G.W Glezen, Auditing: an ASSERTION Approach, John Wily&Sons, Now York, 1997, pp40/41.

٣- التدقيق المالي financial audit :

التدقيق الداخلي المالي هو عبارة عن " الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى" [١].

و يهدف إلى التأكد من دقة و صحة البيانات المالية و التأكد من عمليات الصرف المختلفة كالتأكد من صحة إجراءات الصرف و سلامتها و التدقيق المستندي لعمليات الصرف المختلفة .

٤- تدقيق نظم المعلومات information system audit :

يهدف تدقيق نظم المعلومات إلى التاكد من امن و سلامة البيانات واتباع الإجراءات اللازمة و صحة هذه الإجراءات بالاضافة إلى صحة و دقة مخرجات تلك النظم المحوسبة أي التاكد من أن معالجة البيانات في النظم المحوسبة تتم كما يجب و الهدف الاساسي لهذا النوع من التدقيق الداخلي أن تكون المعلومات المالية و التقارير التشغيلية كاملة و مفيدة و معدة بالوقت المناسب و قابلة للتصديق .

٥- تدقيق الاداء performance audit :

يهدف إلى التأكد فيما إذا كان أداء الموظفين يتسم بالفعالية و الكفاءة الاقتصادية و أيضا مدى التزامهم بالقوانين و الانظمة و يتم القيام وفق هذا النوع بفحص شامل للإجراءات و الأساليب الادارية وذلك من خلال :

- تقييم الأداء : من حيث مدى توافق السياسات و الخطط مع الإجراءات المتبعة و مراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الامثل و

[١] العمري ، احمد ،محمد ، و عبد الغني ، فضل عبد الفتاح " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية " المجلة الاردنية لإدارة الاعمال ،المجلد الثاني، العدد الثالث ،ص ٣٤٧

كشف الانحرافات الموجودة مع تقديم التقارير عنها و المشورة اللازمة للمعالجة.

• الحكم على الكفاية و ترشيد الاتفاق :

و ذلك من خلال حصر أي ضياع في استخدام موارد المنشأة و رفع الكفاية الانتاجية من خلال تتبع المجهود المكرر غير الضروري و أي اسراف في استخدام الموارد .

٦- التدقيق البيئي : environmental audit :

و يعني التدقيق الداخلي لمدى الإلتزام بالمتطلبات القانونية لعدم الأضرار بالبيئة ، و إجراءات التخلص من النفايات .

ثالثا- أهداف التدقيق الداخلي :

تختلف أهداف التدقيق الداخلي بين منظمة و اخرى و ذلك تبعا لطبيعة المنظمة من حيث حجمها و طبيعة و مجال عملها و المتطلبات التنظيمية و متطلبات الإدارة و تبعا لذلك .

"و يجب أن تقوم الإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة التدقيق الداخلي عند إنشائها مع أخذ المخاطر المفترضة بعين الاعتبار. وسوف تحدد هذه الأهداف نطاق وظيفة التدقيق الداخلي الذي ينبغي تحديده في دستور وظيفة التدقيق الداخلي "[1]

لقد تجاوز معهد المدققين الداخليين IIA هذه المعضلة في تعريفه للتدقيق الداخلي حيث اوضح أن الهدف من التدقيق الداخلي هو اضافة القيمة adding value

و قد اوضح جيمس روث إن هدف إضافة القيمة هو هدف نسبي أي يرتبط بظروف و طبيعة كل مؤسسة فما قد يعتبر اضافة للقيمة في مؤسسة ما يمكن أن يعتبر هدر للموارد في مؤسسة أخرى و قد طرح التساؤل التالي : كيف يمكن للمدقق الداخلي من إضافة القيمة للمؤسسة مع الأخذ بالاعتبار ظروف مؤسسته و طبيعتها ؟

[1] - أيوب، توفيق ، طبيعة التدقيق الداخلي ، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد٩٧، الأردن /لسنة١٩٩٨، ص٢٥.

و قد اوضح روث أن الاطراف ذو العلاقة "stakeholders" يعتبرون المؤثر الرئيسي على نوعية و طبيعة القيمة المضافة للمؤسسة بواسطة خدمات التدقيق الداخلي و قد اوضح ايضا إن المدققين الداخليين حين يقومون بإضافة القيمة وفقا لرغبة الاطراف ذو العلاقة فانهم يحجمون عملهم اعتمادا على معرفة الاطراف ذو العلاقة بالتدقيق الداخلي و هي معرفة محدودة مقارنة بما يمكن للتدقيق الداخلي من عمله لذا على المدققين الداخليين ان يتجاوزوا توقعاتهم و ان يطوروا القيمة المضافة لمؤسستهم بشكل مستمر بشكل مواكب للتطور الحاصل في مهنة التدقيق الداخلي [1]

و قد اشار دهمش إلى هذه النقطة حيث اشار إلى ان من أهداف التدقيق الداخلي اضافة القيمة للمنظمة و تحسين عملياتها و مساعدة المنظمة على تحقيق اهدافها عن طريق تقييم و تحسين عمليات إدارة المخاطر و الرقابة و التوجيه [2] .

و يجب توفر امرين اساسين حتى يتمكن التدقيق الداخلي من اضافة القيمة للمنظمة[3] :

١- رؤية مشتركة بين المدققين الداخليين و جميع الاطراف المستفيدة من خدمات التدقيق الداخلي لكيفية جعل التدقيق الداخلي نشاطا مضيفا للقيمة حيث ان الفشل في الوصول لهذه الرؤية قد يعكس الوضع و يجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق أهداف المنظمة .

٢- اعتبار التدقيق الداخلي عنصر هام في سلسلة القيمة و الاطراف المستفيدة من تلك القيمة .

و من زاوية اخرى فقد حدد مجمع المراجعين في الولايات المتحدة الهدف من التدقيق الداخلي بالنسبة لأعضاء الإدارة العليا " معاونة جميع اعضاء الإدارة العليا في الابراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات و تقييم و توصيات و تعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها المراجعة [4] "

و من أهداف التدقيق الداخلي الاكثر شيوعا[5]:

١- حماية اصول و ممتلكات المنظمة من العبث و السرقة و الاختلاس

---

[1] James , roth , How Do Internal Auditors Add Value , 2009 , p 67

[2] دهمش، نعيم، ٢٠٠٠ "تدقيق و تقييم كفاءة الاداء و فعالية المشاريع الانمائية في الدول النامية " مجلة دراسات ،المجلد الثاني عشر، العدد الخامس ص ٤٣

[3] الكاشف ،محمود، يوسف ،٢٠٠٠، "نحو اطار متكامل لتطوير فعالية التدقيق الداخلي كنشاط مضيف للقيمة" المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة العدد الرابع اكتوبر ص ٤٣

[4] القبطان ، محمد،" قواعد المراجعة الداخلية في البنوك" ،دار النصر للنشر، القاهرة ٢٠٠٦ ص ١٧٨

[5] جربوع ، يوسف محمد "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية " الطبعة الاولى ، غزة فلسطين ٢٠٠٢ ص ١٥٩

٢- امداد إدارة المنشأة بالبيانات المحاسبية

٣- تشجيع الكفاية و الانتاجية

٤- التأكد من الإلتزام بالسياسات و الأنظمة

و يجب إضافة أهداف اخرى للتدقيق الداخلي ليواكب التطور الحديث الحاصل في مهنة التدقيق الداخلي كم ايلي[١] :

١- الاشراف على الرقابة الداخلية

٢- فحص المعلومات المالية و التشغيلية

٣- مراجعة الانشطة التشغيلية

٤- مراجعة الإلتزام بالقوانين و الانظمة

٥- إدارة المخاطر

٦- الاشراف على الحوكمة

و يرى الباحث ان هدف التدقيق الداخلي الرئيسي وفق تعريف معهد المدققين الداخليين هو اضافة القيمة للمنظمة و عملياتها و الذي يتحقق من خلال :

١- نظام الرقابة الداخلية الفعال و الكافي و تطوير النظام بشكل دوري و يعبر عن الرقابة الداخلية كمجموعة من النظم الرقابة المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد[٢]:

- تسير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة وسليمة.
- التأكد من الإلتزام بالسياسات الإدارية والقانونية.
- المحافظة على الموجودات ، وأنها استخدمت بكفاءة وفاعلية.

٢- تطبيق نظام الحوكمة وفق دليل الحوكمة المعمول به

---

[١] الاتحاد الدولي للمحاسبين اصدارات" المعايير الدولية للتدقيق و رقابة الجودة " ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عمان الاردن طبعة ٢٠٠٩ ص ٦٤٦

[٢] - التميمي ،هادي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، دار وائل للنشر /الأردن ٢٠٠٤ ، ص٨١

٣- إن إدارة المخـــاطر تعمـــل بشـــكل فنـــي و علمـــي و أن المخـــاطر قـــد تـــم ادارتها و العمل على تحسين إدارة المخاطر بشكل مستمر

٤- إن الأصـــول الماديـــة و المعنويـــة فـــي المنظمـــة محميـــة بشـــكل جيـــد وهنالك احتمال ضئيل لحدوث سرقة او احتيال

٥- يـــتم الإلتـــزام بالأنظمـــة و القـــوانين فـــي البيئـــة الخارجيـــة للمنظمـــة و إن كافة الأنظمة و القوانين الداخلية يتم اتباعها و تنفيذها .

الفصل الأول

المبحث الثاني

معايير التدقيق الداخلي

أولاً – معايير الممارسة الدولية المهنية للتدقيق الداخلي .

ثانيا – مبادئ و قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي .

المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي

أولاً - معايير الممارسة الدولية للتدقيق الداخلي

تعرف معايير التدقيق الداخلي بأنها : المقاييس و القواعد التي يتم الأعتماد عليها في تقييم و قياس عمليات قسم التدقيق الداخلي ، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين IIA [1].

إن المعايير مقسمة حسب معهد المدققين الداخليين IIA إلى معايير عامة ومعايير الأداء والجدول التالي يبين هذه المعايير[2]: جدول (٣)

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
١٠٠٠	الغرض والسلطة والمسئولية	٢٠٠٠	أنشطة التدقيق الداخلي
١١٠٠	الموضوعية	٢١٠٠	طبيعة العمل
١٢٠٠	الكفاءة والعناية المهنية	٢٢٠٠	تخطيط المهمة
١٣٠٠	جودة الضمان وبرامج التحسين	٢٣٠٠	أداء المهمة
		٢٤٠٠	نتائج ألاتصال
		٢٥٠٠	برامج المراقبة
		٢٦٠٠	قبول الإدارة للمخاطر

[1] عبد المغني ،فضل علي ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ،رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، عمان ٢٠٠٣ ، ص ٤٥ .

[2] - جمعة ،احمد حلمي ، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الاردن٢٠٠٥،ص ٩٦.

– المعايير العامة [1] :

١٠٠٠– الغرض ، السلطة و المسؤولية

يجب تحديد غرض و مسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديدا رسميا ضمن ميثاق التدقيق الداخلي ، بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي و مبادىء أخلاقيات المهنة و " المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي" و يجب ان يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة ميثاق التدقيق الداخلي بصفة دورية و تقديمه إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة للموافقة عليه .

١٠٠٠ /c/١ يجب تحديد طبيعة خدمات التأكيد التي تقدم إلى المؤسسة تحديدا واضحا في ميثاق التدقيق الداخلي . و إذا كانت خدمات التاكيد تقدم إلى جهات خارج المؤسسة فيجب ايضا تحديد طبيعتها في ميثاق التدقيق الداخلي .

١٠٠٠/A/١ يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية في ميثاق التدقيق الداخلي .

١٠١٠– مراعاة تعريف التدقيق الداخلي و مبادىء أخلاقيات المهنة و المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق ("المعايير") في ميثاق التدقيق الداخلي :

يراعى أن الطبيعة الإلزامية لتعريف التدقيق الداخلي و مبادىء أخلاقيات المهنة و "المعايير " يجب الإقرار بها في ميثاق التدقيق الداخلي . و ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مناقشة تعريف التدقيق الداخلي و مبادىء اخلاقيات المهنة و "المعايير " مع الإدارة العليا و مجلس الإدارة .

و قد أصدر مجلس النقد و التسليف القرار رقم ١٢٣/م ن / ب ٤ و الذي ينظم وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية و فيما يخص المعايير ١٠٠٠ و و ١٠١٠ .

[1] معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ، المعايير ، معهد المدققين الداخليين IIA ، ٢٠١٣ .

و قد ورد :

" المادة٤ – نطاق التدقيق :

أ- على كل مصرف ان يتوافر لديه نظام خاص بالتدقيق الداخلي يحدد على الأقل الأمور التالية :

- أهداف و شمولية وظيفة التدقيق الداخلي .
- موقع دائرة التدقيق الداخلي ضمن الهيكل الإداري للمصرف
- سلطة و مسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي و علاقتها بباقي الوحدات الإدارية و الوظائف .
- مسؤولية و واجبات رئيس التدقيق الداخلي .
- يوضع نظام التدقيق الداخلي من قبل دائرة التدقيق الداخلي و يراجع بشكل دوري و يعدل طبقا لتغير نشاط المصرف .
- يصادق على نظام التدقيق الداخلي مجلس الإدارة و الإدارة العامة و لجنة التدقيق حيثما ينطبق . [١] "

و يقصد بنظام التدقيق الداخلي بميثاق التدقيق الداخلي و يرى الباحث أن ميثاق التدقيق الداخلي يعتبر كقانون حماية وظيفة التدقيق الداخلي و ضمان استقلاليتها و يحمي وظيفة التدقيق الداخلي من النزاعات مع الأقسام الخاضعة للتدقيق و ايضا يحمي وظيفة التدقيق الداخلي من التعسفات الأدارية ، لذلك كان من اللازم أن يعدل هذا الميثاق مع أي تغيير يؤثر على وظيفة التدقيق الداخلي و ان تتم الموافقة عليه من سلطة علياغير تنفيذية في المنظمة .

١١٠٠- الاستقلالية و الموضوعية

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا ، و يجب أن يكون المدققين الداخليين موضوعيين أثناء عملهم .

[١] قرار ١٢٣/ م ن / ب٤ ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٥ ، المادة ٤

١١١٠- الاستقلالية التنظيمية

يجب أن يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعا لمستوى تنظيمي في المؤسسة بشكل يكفل اداء مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي . كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي ، و ذلك بصفة سنوية على الأقل .

١/C/١١١٠- يجب أن لا يتعرض نشاط التدقيق الداخلي للتدخل في تحديد نطاق التدقيق و أداء اعماله و تبليغ نتائجها .

١١١١- التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة

يجب أن يتواصل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي و يتفاعل مباشرة مع مجلس الإدارة .

١١٢٠- الموضوعية الفردية

يجب أن يتصف المدققون الداخليون بتوجهات غير منحازة و غير متحيزة و أن يتجنبوا تضارب المصالح ، و تقضي موضوعية المدقق الداخلي أن لا يجعل حكمه على مواضيع التدقيق الداخلي خاضعه لأحكام الاخرين [١]

١١٣٠- معوقات الاستقلالية او الموضوعية

إذا كان هناك ما يعيق الاستقلالية او الموضوعية ، سواء في الواقع أو الظاهر ، يجب الافصاح عن تفاصيل ذلك إلى الأطراف المعنية ، مع العلم بأن طبيعة هذا الإفصاح تختلف باختلاف المعوقات .

١/C/١١٣٠ - يجب أن يمتنع المدققون الداخليون عن تقييم العمليات التي كانوا مسؤولين عنها فيما سبق . فمن المرجح أن تضعف موضوعية المدقق الداخلي

[١] عبد المغني ،فضل علي ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ،رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، عمان ٢٠٠٣ ، ص ٤٩

عندما يكون بصدد تقديم خدمات تأكيد تتعلق بنشاط كان مسؤولا عن أدائه خلال السنة السابقة .

٢/C/١١٣٠ - يجب أن يقوم طرف خارجي عن نشاط التدقيق الداخلي بالإشراف على أي مهام تأكيد تتعلق بالوظائف التي كان الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي يتولى مسؤولية ما عنها .

١/A/١١٣٠- يمكن للمدققين الداخليين أن يقدموا خدمات استشارية تتعلق بالعمليات التي كانوا مسؤولين عنها فيما سبق .

٢/A/١١٣٠ - إذا كانت هناك أي معوقات محتملة لاستقلالية و موضوعية المدققين الداخليين تتعلق بخدمات استشارية مقترحة ، فيجب إبداء الافصاحات اللازمة عنها إلى العميل المعني قبل قبول أداء تلك المهمة .

و لقد أكد مجلس النقد و التسليف على استقلالية التدقيق الداخلي فقد ورد في القرار رقم ١٢٣/م ن / ب ٤ /٢٠٠٥ و قد جاء بالمادة ٣ من القرار ما يلي [١] :

" أ- يجب أن تعمل دائرة التدقيق الداخلي تحت اشراف مجلس إدارة المصرف أو لجنة التدقيق المرتبطة به و أن يكون لديها الحرية في إبلاغ تقاريرها عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة بموضوعية و تجرد . " و قد ورد أيضا " تتمثل استقلالية دائرة التدقيق الداخلي باستقلال عملها عن النشاطات المدققة و عدم وجود تضارب في المصالح الناشئة عن هذه النشاطات .

١٢٠٠- المهارة و العناية المهنية اللازمة

يجب أن تؤدى مهام التدقيق بمهارة و مع توخي العناية المهنية اللازمة .

[١] القرار رقم ١٢٣/ م ن / ب ٤ ، الصادر عن مجلس النقد و التسليف في الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٥ ، المادة ٣

١٢١٠- المهارة

يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعرفة و المهارات و الكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة بكل منهم ، و يجب على نشاط التدقيق الداخلي ككل أن يمتلك أو يكتسب المعلومات و المهارات و الكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ مسؤولياته ، و أن هنالك بعض الأمور الهامة و الضرورية و التي يجب على المدققين الداخليين معرفتها و عدم اغفالها ليتمكنوا من تأدية عملهم بمهارة و أهمها[١]:

- أن يمتلك المدققون الداخليون فهم التطبيقات المحاسبية و طرق التدقيق و أخلاق المهنة و القوانين و المعايير المهنية .
- أن يمتلك المدقق الداخلي خبرة جيدة و فهم لسياسات و إجراءات رقابة الجودة في المنشأة .
- أن يمتلك المدقق الداخلي فهما" لأنظمة الرقابة الداخلية .

١/C/١٢١٠- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الحصول على المشورة و المساعدة من ذوي الخبرة و القدرة الوافيتين إذا كان المدققون الداخليون يفتقرون إلى المعرفة و الخبرات و المهارات اللازمة لتنفيذ كل – او جزء من – مهمة تدقيق معينة منوطة بهم .

٢/C/١٢١٠- يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال و الكيفية التي يمكن للمؤسسة ان تتبعها للحد من تلك المخاطر ، و لكن ليس متوقعا منهم أن تكون لهم نفس خبرة الشخص الذي تكون مسؤوليته الرئيسية اكتشاف الاحتيال و التحقيق فيه .

[١] شقورة ، عمر فريد ، مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ،عمان ، ٢٠٠٠، ص٣٥ .

١٢١٠/C/٣- يجب أن تكون لدى المدققين الداخليين معرفة بالمخاطر و الضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات ، و كذلك معرفة أساليب التدقيق التي تعتمد على التقنيات المتاحة ، و ذلك لاستخدامها في أداء المهام المنوطة بهم . لكن ليس من المتوقع أن يتمتع كل المدققين الداخليين بنفس المهارة و الخبرة اللتين يتمتع بهما المدقق الداخلي التي تكون مسؤوليته الأساسية هي تدقيق النواحي المتعلقة بتقنية المعلومات .

و من الجدير ذكره هنا أن لتدقيق تقنيات المعلومات شهاة مهنية تثبت كفاءة حاملها و تدعى CISA أي مدقق نظم معلومات معتمد ، و هذه الشهادة هامة جدا بالمنظمات التي تعتمد على الانظمة الالكترونية و الحاسوبية بشكل كبير و منها المصارف ، حيث يعد أمن البيانات و المعلومات و سلامتها من أكثر الأمور و أخطرها على سلامة عمليات المصرف [١].

١٢١٠/A/١- إذا كان المدققون الداخليون يفتقرون إلى المعرفة أو المهارات أو الكفاءات التي يتطلبها أداء مهمة تقديم استشارات معينة أو جزء منها ، ففي هذه الحالة يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إما أن لا يقبل تلك المهمة أو أن يسعى للحصول على مشورة و مساعدة ذوي الخبرة و الكفاءات اللازمتين .

١٢٢٠- العناية المهنية اللازمة

يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية و المهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر و الاقتدار . بيد أن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة عن الخطأ.

١٢٢٠/C/١- يجب أن يبذل المدققون الداخليون العناية المهنية اللازمة في أعمالهم مع أخذ النواحي التالية بالإعتبار :

[١] CISA review manual , cer ed informa on system auditor , 2013 , p 5

مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة .

- درجة تعقيد أو جسامة أو أهمية المسائل التي تطبق عليها إجراءات التأكيد.
- مدى كفاية و فاعلية عمليات الحوكمة و إدارة المخاطر و الرقابة .
- احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء أو الإحتيال أو حالات عدم التقيد .
- تكلفة أعمال التأكيد مقارنة بالمنافع المحتملة

٢/C/١٢٢٠- في سياق بذل العناية المهنية اللازمة يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار استخدام التدقيق الذي يعتمد على التقنيات و غيرها من أساليب تحليل البيانات .

٣/C/١٢٢٠- يجب أن ينتبه المدققون الداخليون إلى المخاطر الهامة التي يمكن أن تؤثر في أهداف أو عمليات مهمة التأكيد أو الموارد اللازمة لها . مع ذلك فإن إجراءات التاكيد حتى لو تمت بالعناية المهنية اللازمة ، لا تضمن أنه سيتم تحديد كل المخاطر الهامة .

١/A/١٢٢٠- يجب أن يبذل المدققون الداخليون العناية المهنية اللازمة في أي مهمة تقديم خدمات استشارية مع أخذ النواحي التالية في اعتبارهم :

- احتياجات و توقعات العملاء ، بما في ذلك طبيعة و توقيت و تبليغ نتائج المهمة .
- درجة تعقيد و مدى العمل المطلوب لإنجاز أهداف المهمة .
- تكلفة المهمة مقارنة بالمنافع المحتملة .

و أيضا فإن على المدقق الداخلي ان يأخذ في عين الاعتبار عند ممارسة العناية المهنية الأمور التالية [١] :

[١] عبد المغني ،فضل علي ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ،رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، عمان ٢٠٠٣ ، ص ٥٢

- نطاق العمل المطلوب القيام به لتحقيق أهداف عملية التدقيق .
- التعقيدات و الأهمية النسبية للمواضيع و الإجراءات الخاضعة للتقييم .
- كفاية و فعالية أنظمة الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر ، عمليات التحكم في أنشطة المنشأة .
- احتمالية عدم تماشي عملية التدقيق الداخلي مع القوانين و الأنظمة أو انطوائها على اخطاء جوهرية .
- تكلفة عملية الفحص و التقييم بالمقارنة مع منافعها المتوقعة .

و يرى الباحث أن ممارسة المدقق الداخلي للعناية المهنية هو أمر نسبي و يمكن أن تختلف الأراء حوله بشكل كبير ، حيث أن المدقق الداخلي يستطيع أن يقدم تأكيدات بدرجات مقبولة و ليست تأكيدات مطلقة مثلا عن الالتزام بسياسة معينة من عدمه ، أي أننا لا نستطيع القول أن المدقق الداخلي لم يقم بالعناية المهنية اللازمة عند عدم صحة رأيه في أمر ما ، لأن المدقق الداخلي لا يقوم عادة بفحص جميع الإجراءات أو الملفات بشكل موسع و لكن يعتمد تقييمه و رأيه في أغلب الأحيان على عينة مسحوبة بشكل علمي ، بجانب قيامه بالتحليلات و الإجراءات الأخرى ، و لكن هنالك أمور عامة و متطلبات لابد للمدقق الداخلي الإلتزام بها و عدم اغفالها و عندها يكون قد مارس العناية المهنية بشكل جيد و حينها لا يمكن ان يلام على النتائج التي توصل اليها و لو كانت خاطئة .

١٢٣٠- التطوير المهني المستمر

يجب على المدققين الداخليين أن يطوروا معرفتهم ، مهاراتهم و كفاءاتهم الأخرى عن طريق التطور المهني المستمر .

لقد أكد مجلس النقد و التسليف على ضرورة توافر الكفاءة المهنية و التدريب المستمر ، حيث ورد في المادة ٦ : الكفاءة المهنية : " لتأمين حسن عمل وظيفة التدقيق الداخلي ، على كل مراقب داخلي أن يتمتع بالكفاءة المهنية اللازمة و هذا الأمر يتطلب وجود برامج مستمرة لتدريب أفراد دائرة التدقيق الداخلي و ضرورة الأخذ

بالاعتبار طبيعة و دور المراقب الداخلي و قدرته على الحصول على المعلومات و فحصها و تقييمها و ايصالها بشكل موضوعي ، و في هذا المجال ، يفضل اجراء تبادل للأدوار بين افراد دائرة التدقيق الداخلي و ذلك للوصول إلى عمل متكامل "[1] .

و يرى الباحث أن التطور المهني المستمر يقع على عاتق المدقق الداخلي و المنظمة بشكل رئيسي فالمدقق الداخلي يجب ان يسعى لحضور المؤتمرات الهامة في مهنة التدقيق الداخلي و ملاحقة التطورات الحاصلة و قراءة الكتب و المقالات ذات الصلة ، و من جهة أخرى فأن المنظمة التي يعمل بها المدقق الداخلي يجب أن تخصص جزء من موازنة التدقيق الداخلي للتدريب المستمر على المهارات الضرورية و أن اهم تلك المهارات هي المهارات الهامة لعمل قسم التدقيق الداخلي ككل و التي لا يمتلكها أي من افراد قسم التدقيق الداخلي ، و بشكل عام يجب أن يمتلك أفراد قسم التدقيق الداخلي جميع المهارات الهامة لقيامهم بوظائفهم بصورة كلية ، حيث لا يستطيع كل فرد في قسم التدقيق الداخلي أن يمتلك جميع المهارات و المعارف .

١٣٠٠- برنامج تأكيد و تحسين الجودة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تطوير و المحافظة على برنامج لتأكيد و تحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي .

١٣١٠- متطلبات برنامج تأكيد و تحسين الجودة

يجب أن يشمل برنامج تأكيد و تحسين الجودة اعمال التقييم الداخلي و الخارجي على السواء .

١٣١١- أعمال التقييم الداخلي

- يجب أن تشتمل اعمال التقييم الداخلي على ما يلي :

[1] قرار ١٢٣/ م ن / ب٤ ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٥

- مراقبة مستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي
- مراجعات دورية تنفذ بأسلوب التقييم الذاتي او بواسطة اشخاص اخرين من داخل المؤسسة ممن تتوفر لهم المعرفة بأصول ممارسة التدقيق الداخلي .

١٣١٢- أعمال التقييم الخارجي

يجب إجراء اعمال التقييم الخارجي على الاقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع او فريق مراجعة مؤهل و مستقل من خارج المؤسسة . و يجب ان يناقش الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة ما يلي :

- الحاجة لإجراء اعمال التقييم الخارجي على فترات اكثر تقاربا ، و .
- مؤهلات و استقلالية المراجعين الخارجيين او فريق المراجعة الخارجي ،بما في ذلك أي احتمال لوجود تضارب في المصالح .

و إن عمليات التقييم الخارجي تعطي تقييم مستقل لالتزام قسم التدقيق الداخلي في المنظمة بمعايير التدقيق الداخلي و مبادئ اخلاقيات المهنة ، و تغطي عمليات التقييم الخارجي كامل اعمال قسم التدقيق الداخلي و الخدمات الاستشارية التي يقدمها [١].

١٣٢٠- اعداد و ابلاغ التقارير عن برنامج تأكيد و تحسين الجودة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ابلاغ الإدارة العليا و مجلس الإدارة بنتائج برنامج تأكيد و تحسين الجودة .

و يجب على المدير التنفيذي أن يبلغ نتائج عمليات التقييم الداخلي للإدارة العليا و مجلس الإدارة على الأقل سنوي [٢]

[١] CIA , Gleim review , part 1 , unit 2 , 2013 , p 20
[٢] CIA , Gleim review , part 1 , unit 2 , 2013 , p 19

١٣٢١- استخدام تعبير "تم اجراؤه وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي "

لا يجوز للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الافادة بان نشاط التدقيق الداخلي يتوافق مع المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي الا إذا كانت نتائج برنامج تأكيد و تحسين الجودة تؤيد افادته هذه .

١٣٢٢- الافصاح عن حالات عدم التقييد بالمعايير

عندما يكون من شأن عدم التوافق مع تعريف التدقيق الداخلي و مبادئ اخلاقيات المهنة و "المعايير" التأثير على النطاق الكلي لنشاط التدقيق الداخلي او اعماله يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يفصح عن عدم التوافق و تأثيره إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة .

- معايير الاداء [١] :

٢٠٠٠ – إدارة نشاط التدقيق الداخلي

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة

٢٠١٠- التخطيط

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطط مرتكزة على المخاطر ، و ذلك لتحديد اولويات نشاط التدقيق الداخلي ، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة .

١/C/٢٠١٠- يجب ان توضع خطة لمهام نشاط التدقيق الداخلي على الاقل سنويا ، على ان تكون مرتكزة على تقييم موثق للمخاطر .و يجب ان تؤخذ توجهات الإدارة العليا و مجلس الإدارة في الاعتبار في هذه العملية .

[١] معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ، المعايير ، معهد المدققين الداخليين IIA ، ٢٠١٣ مرجع سابق .

٢/C/٢٠١٠ يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يحدد و يراعي توقعات الإدارة العليا و مجلس الإدارة و الجهات المعنية الاخرى بالنسبة لآراء التدقيق الداخلي و استنتاجاته الاخرى .

١/A/٢٠١٠- على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان ينظر في قبول مهام تقديم الاستشارات المقترحة على اساس مدى مساهمة المهمة في تحسين إدارة المخاطر و تحسين عملية المؤسسة و تحقيق قيمة مضافة لها . و يجب ادراج المهام التي تم قبولها في خطة التدقيق .

٢٠٢٠- التبليغ و الموافقة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يبلغ نشاط التدقيق الداخلي و الموارد اللازمة لها ، بما في ذلك أي تغييرات مرحلية هامة فيها ، إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة ،و ذلك لمراجعتها و الموافقة عليها .كما يجب ان يبلغ عن تأثير تحديدات الموارد .

٢٠٣٠ – إدارة الموارد

يجب ان يتأكد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي من ان موارد التدقيق الداخلي مناسب و كافية و يتم توظيفها توظيفا فعالا لتحقيق الخطة المعتمدة .

٢٠٤٠- السياسات و الإجراءات

يجب ان يضع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي السياسات و الإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي .

٢٠٥٠- التنسيق

ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يتبادل المعلومات و ينسق النشاطات مع الجهات الخارجية و الداخلية التي تقدم خدمات التأكيد و الاستشارية

المرتبطة بمجال أعمال نشاط التدقيق ، و ذلك لضمان التغطية اللازمة للأعمال و تلافي ازدواجية الجهود .

٢٠٦٠- ابلاغ الإدارة العليا و مجلس الإدارة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يقوم بصفة دورية بإبلاغ الإدارة العليا و مجلس الإدارة عن غرض و سلطة و مسؤولية و اداء نشاط التدقيق و فقا للخطة الموضوعة له . و يجب ان يشتمل ذلك الابلاغ على الاحتمالات الهامة للتعرض للمخاطر و القضايا المتعلقة بالرقابة و الحوكمة و مخاطر الاحتيال و غير ذلك من المخاطر الاخرى التي تلزم – او تطلب من قبل الإدارة العليا و مجلس الإدارة .

٢٠٧٠- الجهات التي تقدم الخدمات الخارجية و المسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي

عندما تؤدي أي جهة من الجهات التي تقدم الخدمات الخارجية نشاط التدقيق الداخلي ، عليها ان تحيط المؤسسة علما بان عليها – أي على المؤسسة – ان تضطلع بمسؤولية المحافظة على نشاط تدقيق داخلي فاعل .

و يمكن ان تستخدم المؤسسة اعمال التدقيق الخارجي في خدمات تأكيدية تقع ضمن نطاق التدقيق الداخلي و لكن في هذه الحالة على المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يعمل على فهم الإجراءات التي قام بها المدقق الخارجي .[١]

٢١٠٠- طبيعة العمل

يجب ان يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم – و الاسهام في تحسين – عمليات الحوكمة و إدارة المخاطر و الرقابة ،و ذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم .

[١] CIA , gleim review , part2 ,2013 . unit 5 , p10

ان هذه العمليات هي متلاصقة بشكل كبير و تؤثر و تتأثر فيما بينها بشكل جوهري[1]

٢١١٠- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة بالمؤسسة و اقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها بما يكفل تحقيق الأهداف الأتية :

- تعزيز الاخلاقيات و القيم المناسبة في المؤسسة .
- ضمان فاعلية إدارة الاداء و المساءلة على مستوى المؤسسة ككل .
- ابلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر و الرقابة إلى الجهات المناسبة بالمؤسسة.
- تنسيق الانشطة بين مجلس الإدارة و المدققين الخارجيين و الإدارة و ابلاغ المعلومات بين تلك الاطراف .

ان التدقيق الداخلي يلعب دورا استراتيجيا هاما في الحوكمة المؤسساتية في المنظمة ، و يتضمن دوره بتقييم نظام كفاية تقييم الأداء ، تقييم التوصيات المناسبة و تقييم تحقيق أهداف المنظمة [2].

١/C/٢١١٠- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مستوى تصميم و تنفيذ و فاعلية أهداف و برامج و انشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الاخلاقية

٢/C/٢١١٠- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت حوكمة المعلوماتية في المؤسسة تساند استراتيجيات و أهداف المؤسسة .

١/A/٢١١٠- يجب ان تتماشى أي مهمة من المهام الاستشارية مع القيم و الأهداف الكلية للمؤسسة .

٢١٢٠- إدارة المخاطر

---

[1] CIA , gleim review , part2 ,2013 . unit 1 , p9

[2] CIA , gleim review , part2 ,2013 . unit 1 , p13

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر و ان يسهم في تحسبنها .

١/C/٢١٢٠- على ضوء نتائج تقييم المخاطر يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية و فاعلية الضوابط الرقابية في مختلف نواحي الحوكمة و عمليات التشغيل و نظم المعلومات و يشمل ذلك تقييم ما يلي :

- موثوقية و سلامة المعلومات المالية و التشغيلية .
- فاعلية و كفاءة العمليات و البرامج بالمؤسسة .
- حماية الأصول
- التقيد بالقوانين و الانظمة و الإجراءات و القيود .

٢/C/٢١٢٠ يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث الاحتيال و كيف تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر الاحتيال .

١/A/٢١٢٠- في اثناء المهام الاستشارية . يجب ان يتحقق المدققون الداخليون من ان المخاطر تتناسب مع المهمة و ان ينتبهوا إلى وجود أي مخاطر اخرى .

٢/A/٢١٢٠- يجب ان يدمج المدققون الداخليون معرفتهم بالمخاطر و التي يكسبونها من المهام الاستشارية ضمن تقييمهم لعمليات إدارة المخاطر بالمؤسسة .

٣/A/٢١٢٠- عند مساعدة الإدارة في تحديد او تحسين عمليات إدارة المخاطر ، يجب على المدققين الداخليين الامتناع عن تولي أي مسؤولية ادارية من خلال قيامهم بالإدارة الفعلية للمخاطر .

و قد ورد في القانون رقم ٣٩٠/م ن / ب ٤ الصادر عن مجلس النقد و التسليف في الجمهورية العربية السورية[١] فيما يخص إدارة المخاطر في المصارف السورية ما يلي[٢] : " تقع على عاتق مديرية التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من توافر البنى اللازمة لأداره المخاطر و ايضا التحقق من مدى التقيد بالأنظمة و الإجراءات الواردة في السياسة العامة لأداره المخاطر و تقييم مدى كفاية و فعالية انظمة التعرف على

---

[٢] قرار ٣٩٠/ م ن / ب ٤ ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٨ ، ص ٥

المخاطر و اليات قياسها المتبعة على مستوى كافة انشطة و عمليات المصرف و تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر و سرعة الابلاغ عن الانحرافات و البت بمعالجتها و إجراءات التصحيح المتخذة ."

٢١٣٠- الرقابة

يجب ان يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على إجراءات و ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فاعليتها و كفاءتها و تعزيز التحسين المستمر فيها .

١/C/٢١٣٠- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية و فاعلية الضوابط الرقابية في الاستجابة إلى المخاطر في مختلف نواحي الحوكمة و عمليات التشغيل و نظم المعلومات و ذلك من حيث

- موثوقية و سلامة المعلومات المالية و التشغيلية
- فاعلية و كفاءة العمليات و البرامج بالمؤسسة .
- حماية الأصول
- التقيد بالقوانين و الانظمة و اللوائح و الإجراءات و العقود

١/A/٢١٣٠- يجب ان يدمج المدققون الداخليون معرفتهم بالضوابط الرقابية التي يكسبونها من المهام الاستشارية ضمن عمليات الرقابة الهامة بالمؤسسة .

٢٢٠٠- تخطيط مهام التدقيق الداخلي

يجب ان يقوم المدققون الداخليون بتطوير و توثيق خطة العمل لكل مهمة من مهام التدقيق ، تتضمن أهداف المهمة ، نطاقها ،توقيتها و الموارد المخصصة لها .

بعد ان يقوم المدقق الداخلي بالتقييم الأولي على المهمة الموكلة اليه و بعد ان يقوم بتقييم المخاطر ، يقوم المدقق الداخلي بأعداد الهدف من من المهمة ، و يجب ان يحدد لماذا يقوم بالتدقيق و ما هي التأكيدات التي يجب ان يصل اليها [1].

[1] CIA , gleim review , part2 ,2013 . unit 5 , p2

٢٢٠١- اعتبارات التخطيط

- عند وضع خطة مهام التدقيق ، يجب ان يأخذ المدققون الداخليون النواحي الاتية في اعتبارهم :
- أهداف النشاط الذي تجري مراجعته و الوسائل التي يمكن عبرها مراقبة ادائه .
- المخاطر الهامة التي يحتمل ان يتعرض لها ذلك النشاط و اهدافه و موارده و عملياته و السبل التي يمكن بها ابقاء التأثير الناجم عنها في حدود المستوى المقبول .
- مدى كفاية و فاعلية عمليات إدارة المخاطر و الرقابة في هذا النشاط بالمقارنة بأحد أطر او نماذج الرقابة ذات الصلة .
- فرض ادخال تحسينات هامة على عمليات إدارة المخاطر و الرقابة .

١/C/٢٢٠١ – عند التخطيط لتنفيذ مهمة تدقيق لجهات خارج المؤسسة ، يجب ان يتوصل المدققون الداخليون معها إلى تفاهم خطي حول أهداف و نطاق المهمة و مسئوليات و توقعات كل من الاطراف الداخلة في تلك المهمة ، بما في ذلك ايضاح القيود المفروضة على توزيع نتائج المهمة و الاطلاع على السجلات و المستندات المتعلقة بها .

١/A/٢٢٠١-يجب ان يعمل المدققون الداخليون على التوصل مع العملاء المعنيين بمهمة استشارية إلى تفاهم حول أهداف و نطاق تلك المهمة و مسئوليات كل من الطرفين بشأنها و التوقعات الأخرى لأولئك العملاء . و بالنسبة للمهام المهمة يجب ان يتم توثيق هذا التفاهم .

٢٢١٠- أهداف مهمة التدقيق

يجب تحديد الأهداف المنشودة لكل مهمة تدقيق .

١/C/٢٢١٠- يجب على المدققين الداخليين اجراء تقييم تمهيدي للمخاطر المتعلقة بالنشاط الذي تجري مراجعته . و يجب ان تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم .

٢/C/٢٢١٠ – يجب ان يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة او احتيال او حالات عدم تقيد او أي مخاطر اخرى .

٣/C/٢٢١٠- يتعين وجود مقاييس وافية لتقييم الضوابط الرقابية . لذلك يجب ان يتأكد المدققون الداخليون من مدى قيام الإدارة بوضع تلك المقاييس لتحديد إذا ما كانت الأهداف و الغايات قد تم تحقيقها . إذا كانت تلك المقاييس وافية يجب على المدققين الداخليين ان يستعملوها في تقييمهم اما إذا تبين انها غير وافية فيجب على المدققين الداخليين العمل مع الإدارة لتطوير مقاييس التقييم المناسبة .

١/A/٢٢١٠- يجب ان تتناول أهداف المهمة الاستشارية عمليات الحوكمة و إدارة المخاطر و الرقابة ، و ذلك في حدود النطاق المتفق عليه مع العميل المعني بتلك المهمة .

١/A/٢٢١٠- يجب ان تتوافق أهداف أي مهمة استشارية مع قيم و استراتيجيات و أهداف المؤسسة .

و ان أهداف مهام التدقيق الداخلي هي عبارات عامة تحدد من قبل المدقق الداخلي و توضح المطلوب الوصول اليه عند انتهاء المهمة [١١]

٢٢٢٠- نطاق مهمة التدقيق

يجب ان يكون نطاق مهمة التدقيق كافيا لتحقيق الأهداف المنشودة منها .

[١١] CIA , gleam review , part2 ,2013 . unit 5 , p2

٢٢٢٠/C/١- يجب ان يشمل نطاق مهمة التدقيق دراسة الانظمة و الوثائق و السجلات ذات الصلة و الافراد المعنيين بها و الممتلكات المادية المتصلة بها ، بما في ذلك تلك التي تكون تحت سيطرة جهات اخرى .

٢٢٢٠/C/٢- إذا ظهرت فرص هامة لتقديم خدمات استشارية في اثناء تنفيذ أي مهمة تأكيد ينبغي التوصل إلى تفاهم خطي حول أهداف و نطاق تلك المهمة و مسؤوليات و توقعات كل من الاطراف الداخلة في تلك المهمة ، و ان يتم ابلاغ نتائج تلك المهمة الاستشارية وفقا للمعايير المعتمدة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية .

٢٢٢٠/A/١- عند تنفيذ المهام الاستشارية يجب ان يعمل المدققون الداخليون على التحقق من ان نطاق المهمة كاف للتوصل إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها بشأنها . و إذا ما كانت هناك أي تحفظات لدى المدققين الداخليين بشأن نطاق المهمة في اثناء تنفيذها فيجب ان يناقشوا تلك التحفظات مع العميل المعني بالمهمة لتحديد ما إذا كانوا سيستمرون في تلك المهمة ام لا .

٢٢٢٠/A/٢- في اثناء المهام الاستشارية يجب على المدققين الداخليين ان يتحققوا من ان الضوابط و الإجراءات الرقابية متماشية مع أهداف تلك المهمة / و ان ينتبهوا إلى المسائل و المشكلات الرقابية الهامة .

٢٢٣٠- تخصيص الموارد اللازمة لمهمة التدقيق

يجب ان يحدد المدققون الداخليون الموارد المناسبة و الكافية و اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق و يتم توظيف الافراد اللازمين لتنفيذ المهمة على اساس تقييم طبيعتها و مدى تعقيداتها و قيود توقيتها و الموارد المتاحة لتنفيذها .

٢٢٤٠- برنامج عمل مهمة التدقيق

يجب على المدققين الداخليين تطوير و توثيق برامج عمل لتحقيق أهداف مهمة التدقيق .

١/C/٢٢٤٠- يجب ان تشمل برامج العمل الإجراءات اللازمة لتحديد و تقييم و توثيق المعلومات في اثناء تنفيذ المهمة . و يجب المصادقة على برنامج العمل قبل البدء بتطبيقها على أي تعديلا تجري عليها بالسرعة اللازمة .

١/A/٢٢٤٠- من الممكن ان تتفاوت برامج العمل في مهام الاستشارات من حيث الشكل و المضمون بحسب طبيعة المهمة .

و انه و من أجل التوثيق و جمع المعلومات فهنالك ثلاثة إجراءات رئيسية يقوم بها المدقق الداخلي لجمع و تقييم المعلومات [١]:

١- الملاحظة (المراقبة)

٢- المقابلات

٣- فحص و تقييم المستندات و السجلات

٢٣٠٠- تنفيذ مهام التدقيق الداخلي

يجب ان يقوم المدققون الداخليون بتحديد و تحليل و تقييم و توثيق المعلومات الكافية اللازمة لتحقيق أهداف المهمة .

٢٣١٠ – تحديد المعلومات

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات الكافية و المفيدة و اللازمة و التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ مهمة التدقيق .

٢٣٢٠- التحليل و التقييم

يجب على المدققين الداخليين وضع استنتاجات و نتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل و التقييم المناسبة .

---

[١] CIA , gleim review , part2 ,2013 . unit 5 , p7

٢٣٣٠- توثيق المعلومات

يجب على المدققين الداخليين توثيق المعلومات اللازمة لتاييد استنتاجات و نتائج مهمة التدقيق .

١/C/٢٣٣٠- يجب ان يقوم الرئيس التنفيذي لتدقيق الداخلي بالتحكم بإمكانية الحصول او الاطلاع على سجلات مهمة التدقيق ، و يجب ان يحصل على موافقة الإدارة العليا و / او المستشار القانوني قبل السماح للأطراف الخارجية بالحصول على تلك السجلات او الاطلاع عليها حسبما يلزم .

٢/C/٢٣٣٠ – يجب ان يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع متطلبات الاحتفاظ بسجلات مهمة التدقيق بغض النظر عن الية الاحتفاظ بالسجلات . و يجب ان تتماشى تلك المتطلبات مع توجيهات المؤسسة ، و مع أي متطلبات مع توجيهات المؤسسة ، و مع أي متطلبات للجهات الإشراقية و الرقابية على المؤسسة في هذا الصدد .

١/A/٢٣٣٠- يجب ان يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع السياسات التي تحكم حفظ سجلات المهمة الاستشارية و الاحتفاظ بها ، و كذلك تلك التي تحكم اتاحتها لمختلف الاطراف داخل المؤسسة و خارجها . كما يجب ان تتماشى تلك السياسات مع متطلبات المؤسسة و الجهات الإشراقية و الرقابية او أي متطلبات اخرى .

٢٣٤٠- الاشراف على مهمة التدقيق

يجب الاشراف على تلك المهام بالشكل المناسب ، بما يكفل تحقيق اهدافها و تأكيد جودتها و تطوير طاقم العمل .

و تخضع جميع اعمال التدقيق الداخلي ضمن أي مهمة للأشراف من قبل المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي و تتضمن ما يلي [1] :

- التأكد من أن المدققين الداخليين بشكل كلي يمتلكون جميع المهارات و المعارف اللازمة للقيام بالمهمة .
- اعطاء التوجيهات اثناء وضع خطة المهمة و الموافقة على البرنامج المعد.
- التأكد من شمولية البرنامج و انه يتوافق مع الأهداف المرجوة .
- التأكد من أن اوراق العمل و المستندات الناتجة عن المهمة تتوافق مع النتائج و الاستنتاجات المتوصل اليها .

٢٤٠٠- تبليغ النتائج

يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج المهام .

٢٤١٠ – مقاييس التبليغ

يجب ان تشتمل التبليغات المتعلقة بنتائج مهمة التدقيق أهداف تلك المهمة و نطاقها و الاستنتاجات التي تم التوصل اليها و التوصيات المقترحة بشأنها و خطط العمل المتعلقة بها .

١/C/٢٤١٠- يجب ان يتضمن التبليغ النهائي بِان نتائج مهمة التدقيق رأي المدقق الداخلي و الاستنتاجات التي توصل اليها ، و ذلك حسب ما يلزم . و حين يتم اصدار أي راي او استنتاج فيجب ان تؤخذ بالاعتبار توقعات الإدارة العليا و مجلس الإدارة و غيرها من الجهات المعنية الاخرى ، كما يجب ان تكون مدعوما بمعلومات كافية و مفيدة و وثيقة الصلة و موثوق بها .

٢/C/٢٤١٠- يراعى تشجيع المدققين الداخليين على ان يعربوا في تبليغاتهم بشأن مهمة التدقيق عن إقرارهم بالأداء المرضي .

---

[1] CIA , gleim review , part2 ,2013 . unit 5 , p12

٣/C/٢٤١٠- عند ابلاغ نتائج مهمة التدقيق إلى أي طرف خارج المؤسسة يجب ان يشتمل التبليغ المستخدم في هذا الشأن على بيان التحديدات التي يلزم التقيد بها في توزيع و استخدام تلك النتائج .

٢٤٢٠- جودة التبليغات

يجب ان تكون التبليغات دقيقة ، موضوعية ، واضحة ، موجزة ، بناءة و كاملة و ان تصدر في الوقت المناسب .

٢٤٢١- حالات الخطأ و السهو

إذا احتوى أي تبليغ نهائي على سهو او خطأ جسيم ، فيجب ان يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة إلى كل الاطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الاصلي .

و ان حالات الخطأ او السهو لا تحتاج ان توثق بشكل مكتوب [١].

٢٤٣٠- استخدام تعبير : " تم اجراءه وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي "

يمكن للمدققين الداخليين الافادة بأن مهمتهم قد " تم اجراءها بما يتفق مع المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي " فقط في حال كانت نتائج برنامج تأكيد و تحسين الجودة تساند تلك الافادة .

٢٤٣١ – الافصاح عن حالات عدم التقيد

عندما تؤثر حالات عدم التقيد بمبادئ اخلاقيات المهنة او " المعايير " في مهمة محدد ، فيجب ان يفصح التبليغ المتعلق بنتائج مهمة التدقيق عن :

- القاعدة او مبدأ اخلاقيات المهنة او "المعايير التي لم يتم التقيد بها تقيدا تاما".

[١] CIA , gleim review , part2 ,2013 . unit 6 , p8

- اسباب عدم التقيد
- تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق في حد ذاتها و على النتائج التي تم تبليغها بِشأن المهمة .

٢٤٤٠- نشر النتائج

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق إلى الاطراف المعنية .

١/C/٢٤٤٠- الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن تبليغ النتائج النهائية إلى الاطراف التي يمكن التأكد من انها ستولي لها اعتبارا مناسبا .

٢/C/٢٤٤٠ قبل ابلاغ النتائج إلى أي اطراف خارج المؤسسة ، يجب ان يراعى ما يلي ، ما لم تستلزم المتطلبات القانونية او النظامية او تلك التي تفرضها الجهات الإشراقية و الرقابية خلاف ذلك :

- تقييم المخاطر المحتملة بالنسبة للمؤسسة .
- التشاور مع الإدارة العليا و/ او المستشار القانوني ،حسبما يلزم .
- الرقابة على نشر النتائج من خلال فرض قيود على استخدامها .

و قبل ان يتم تبليغ النتائج على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يناقش الاستنتاجات الناتجة و التوصيات مع الاطراف المعنية من الإدارة و يمكن ان يحدث ذلك خلال القيام بالمهمة أو بعمل مقابلة نهاية المهمة مع الأطراف المعنية من الإدارة [١].

١/A/ ٢٤٤٠- الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن ابلاغ النتائج النهائية للمهام الاستشارية إلى العملاء المعنيين بها .

[١] CIA , gleim review , part2 ,2013 . unit 6 , p12

٢/A/٢٤٤٠- اثناء تنفيذ المهام الاستشارية قد يتم تحديد قضايا معينة متعلقة بالحوكمة ، إدارة المخاطر و الرقابة .و متى كانت تلك القضايا مهمة للمؤسسة ،يجب ابلاغها إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة .

٢٤٥٠- الآراء الكلية العامة

عندما يتم اصدار رأي كلي عام يجب ان يؤخذ في الاعتبار توقعات الإدارة العليا و مجلس الإدارة و غيرهما من الجهات المعنية الاخرى ، كما يجب ان يكون مدعوما بمعلومات كافية و مفيدة ووثيقة الصلة و موثوق بها .

٢٥٠٠- مراقبة سير العمل

يجب ان يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع و ارساء و صون نظام لمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها إلى الإدارة .

١/C/٢٥٠٠- يجب ان يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا او ان الإدارة قد تقبلت المخاطر المترتبة عن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة .

٢٥٠٠ /١/A- يجب على نشاط التدقيق الداخلي مراقبة كيفية التصرف ازاء نتائج المهام الاستشارية التي قام بها ، و ذلك ضمن المدى المتفق عليه مع العميل المعني.

٢٦٠٠- حسم مسألة قبول الإدارة العليا للمخاطر

عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان الإدارة العليا قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية يمكن ان يكون باعتقاده مستوى غير مقبول للمؤسسة ، يجب ان يناقش تلك المسألة مع الإدارة العليا . إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية ، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة إلى مجلس إدارة المؤسسة لحسمها بمعرفته .

انه و بالنسبة إلى المصارف السورية فقد حدد مجلس النقد و التسليف إجراءات قسم التدقيق الداخلي، و أن الإجراءات المنصوص عليها متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين و قد ورد في القرار ١٢٣/م ن / ب ٤ و الصادر عن مجلس النقد و التسليف في الجمهورية العربية السورية بما يخص التدقيق الداخلي في المادة ٩ ما يلي :[1]

" إجراءات التدقيق الداخلي :

على دائرة التدقيق الداخلي ان تضع برنامجا و إجراءات للتدقيق أخذة بالاعتبار عد د و كفاءة العناصر البشرية و الموارد المتاحة و ان إجراءات التدقيق الداخلي يجب ان تشمل :

- توثيق اعمال و نتائج التدقيق بأوراق عمل و مستندات ثبوتية .
- تضمين نتائج التدقيق توصيات و مقترحات دائرة التدقيق الداخلي اضافة إلى رأي الجهة التي تم تدقيقها .
- اعداد تقارير التدقيق بالسرعة الممكنة و ارسال نسخ عنها للجهة التي تم تدقيقها و نسخا موجزة للإدارة العامة و للجنة التدقيق و لمجلس الإدارة .
- العمل من قبل الإدارة العامة على معالجة الامور التي كانت محل اهتمام و ملاحظات دائرة التدقيق الداخلي .
- تتبع المستجدات التي كانت موضوع توصية منها و التأكد من تنفيذ مقترحاتها."

و هكذا نجد ان معايير التدقيق الداخلي الدولية قد احاطت بوظيفة التدقيق الداخلي من جميع الجوانب ، و حددت الممارسات التي يجب على المدققين الداخليين اتباعها ، و الممارسات الخاطئة التي يجب الابتعاد عنها و ان هذه المعايير قابلة للتطبيق على جميع أنواع المنظمات الصغيرة منها و الكبيرة و تبقى مهمة قسم

[1] القرار ١٢٣/م ن / ب ٤ و الصادر عن مجلس النقد و التسليف في الجمهورية العربية السورية / المادة ٩

التدقيق الداخلي للمنظمة و لجان التدقيق الموائمة ما بين معايير التدقيق الداخلي الدولية و ما بين خصوصية والمنظمة و المتطلبات القانونية المفروضة عليها و طبعا دون ان تفقد المعايير الدولية جوهرها و الجدير بالذكر ان معظم القوانين و الاصدارات التي نظمت عمل اقسام التدقيق الداخلي تؤسس على و تشتق من معايير التدقيق الداخلي الدولية و الصادرة عن معهد المدققين الداخليين .

ثانيا – مبادئ اخلاقيات المهنة [1] :

١– الاستقامة : استقامة المدققين الداخليين من شأنها ارساء دعائم الثقة و هذا ما يشكل الاساس للاعتماد على آرائهم و احكامهم .

٢– الموضوعية : يجب على المدققين الداخليين مراعاة ارفع مستويات الموضوعية في جمع و تقييم و تبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط او العمل الذين يكونون بصدد فحصه . و يجب على المدققين الداخليين مراعاة التقييم المتوازن لكل الظروف ذات الصلة و كذلك مراعاة الا يتأثروا في تكوينهم لآرائهم او احكامهم بمصالحهم الشخصية او بآراء او تأثيرات الاخرين .

٣– السرية : على المدققين الداخليين ان يحترموا قيمة و ملكية المعلومات التي يتلقونها او يطلعون عليها ، و عليهم الا يفصحوا عن تلك المعلومات بدون الحصول على الاذن او التفويض المناسب اللازم و ذلك ما لم يكن هناك التزام قانوني او مهني بالفصاح عن تلك المعلومات .

٤– الكفاءة : على المدققين الداخليين ان يستخدموا المعرفة و المهارات و الخبرات اللازمة في اداء خدمات التدقيق الداخلي .

قواعد السلوك :

١– الاستقامة

[1] مبادئ اخلاقيات المهنة ، معهد المدققين الداخليين IIA ، ٢٠٠٩ ص ١،٢،٣

على المدققين الداخليين :

- ان يؤدوا اعمالهم بنزاهة و حرص و شعور بالمسؤولية .
- ان يلتزموا بالقوانين المعمول بها و مراعاة الافصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم وفقا للقوانين المعمول بها و اصول المهنة .
- ان لا يتعمدوا ان يكونوا طرفا في نشاط فير مشروع او يقوموا باي افعال او تصرفات تسيء إلى مهنة التدقيق الداخلي او إلى المؤسسة التي يعملون بها او لصالحها .
- ان يراعوا و يسهموا في تحقيق الأهداف المشروعة و السليمة للمؤسسة التي يعملون بها او لصالحها .

٢- الموضوعية

على المدققين الداخليين :

- ان لا يشاركوا في أي نشاط او علاقة قد تسيء او يتوقع ان تسيء إلى تقييمهم المحايد . و يشمل ذلك عدم المشاركة في الانشطة او العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعملون بها او لصالحها .
- ان لا يقبلوا أي شيء من شأنه ان يسيء او يفترض ان يسيء إلى تقديرهم المهني
- ان يفصحوا عن كافة الحقائق المادية المعلومة منهم و التي قد يكون من شأن عدم الافصاح عنها تحريف او تشويه تقاريرهم عن الانشطة التي تجري مراجعتها .

و بما يخص الموضوعية فقد ورد من القرار ١٢٣/ م ن / ب ٤ و الصادر عن مجلس النقد و التسليف في الجمهورية العربية السورية في هذا الخصوص و في المادة ٥ ما يلي :

" نزاهة و تجرد وظيفة التدقيق الداخلي :

على دائرة التدقيق الداخلي ان تعمل بتجرد و موضوعية بعيدا عن الانحياز و التدخل و تضارب المصالح و على هذا الاساس ، يجب اتباع سياسة تبادل الأدوار بين هذه الدائرة و عدم التدخل في العمليات التنفيذية لباقي الاقسام " [1]

و هنا نجد تماثلا كبيرا بين أهم المعايير الأخلاقية و هو معيار الموضوعية لمعهد المدققين الداخليين و المعايير الأخلاقية التي أقرها مجلس النقد و التسليف على المصارف في سورية و من بينها المصارف الإسلامية .

و يعتبر معيار الموضوعية حجر الأساس لكفاءة التدقيق الداخلي .

٣- السرية

على المدققين الداخليين :

- التبصر في استخدام و حماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق اداء واجبهم .
- عدم استخدام تلك المعلومات لأجل أي منفعة شخصية او على أي نحو من شأنه مخالفة القوانين او الاساءة إلى مشروعية و اخلاقية أهداف المؤسسة التي يعملون بها او لصالحها .

و قد اكد مجلس النقد و التسليف ايضا على ضرورة ان يحافظ المدققين الداخليين على السرية فقد ورد بالنظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين و في الباب التاسع ما يلي :

" على المراقبين المصرفيين الداخليين التقيد بما يلي :

[1] القرار ١٢٣/ م ن / ب ٤ الصادر عن مجلس النقد و التسليف في الجمهورية العربية السورية / المادة٥

التقيد التام بالسرية المصرفية وفقا للأحكام القانونية النافذة و يحظر افشاء أي من المعلومات التي يطلع المراقب المصرفي عليها بحكم وظيفته كما يحظر عليه الاستفادة الشخصية بشكل مباشر أو غير مباشر من تلك المعلومات . "

٤ – الكفاءة

على المدققين الداخليين :

- الا يؤدوا سوى الخدمات التي تكون لديهم المعرفة و المهارة و الخبرة اللازمة لها .
- ان يؤدوا خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي .
- ان يعملوا باستمرار على تحسين مهاراتهم و فاعلية و جودة الخدمات التي يؤدونها .

تعد كفاءة المدقق الداخلي عنصرا هاما في المصارف ، حيث ان المدقق الداخلي يجب ان يمتلك مجموعة متكاملة من المعارف و المهارات ليستطيع القيام بعمله و قد وضح مجلس النقد و التسليف و اقر في المادة السادسة من القرار رقم ١٢٣ "الكفاءة المهنية [١]: لتأمين حسن عمل وظيفة التدقيق الداخلي ، على كل مراقب داخلي (مدقق داخلي) أن يتمتع بالكفاءة المهنية اللازمة و هذا الأمر يتطلب وجود برامج تدريب مستمرة لتدريب أفراد دائرة التدقيق الداخلي ."

و لقد أولى معهد المدققين الداخليين اهتماما كبيرا بأخلاقيات المهنة و الجدير ذكره ان المدقق الداخلي و الحاصل على الشهادة المهنية بالتدقيق الداخلي (CIA) ممكن ان يفقد حقه بالشهادة في حال مخالفته للمبادئ الأخلاقية و أخلاقيات المهنة .

[١] القرار رقم ١٢٣/ م ن / ب ٤ ، مجلس النقد و التسليف ، مرجع سابق

الفصل الثاني

التدقيق الداخلي في المصارف الاسلامية

المبحث الأول :

- مخاطر المصارف الإسلامية

أولاً : مفهوم المخاطر

ثانيا: إدارة المخاطر المصرفية

- تعريف إدارة المخاطر
- تقنيات إدارة المخاطر
- استراتيجيات إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية

ثالثا: مخاطر المصارف الاسلامية

- تصنيفات المخاطر المصرفية التقليدية و تأثر المصارف الإسلامية بها
- المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية .

المبحث الثاني :

- الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية

أولاً :تعريف و مفهوم الرقابة الداخلية

ثانيا : إطار الرقابة الداخلية المتكامل COSO

ثالثا : مكونات نظام الرقابة الداخلية

رابعا : مقومات نظام الرقابة الداخلية

خامسا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

سادسا: الرقابة الشرعية الداخلية بالمصارف الإسلامية

المبحث الثالث :

- الحوكمة المؤسساتية في المصارف الإسلامية

أولاً : تعريف و مفهوم الحوكمة

ثانيا: أهداف حوكمة المصارف

ثالثا: مبادئ و تشريعات الحوكمة المصرفية

المبحث الأول : المخاطر في المصارف الإسلامية

أولاً : مفهوم المخاطر

يمثل الخطر في بيئة الأعمال العنصر الجوهري المرافق و المسبب لعدم التأكد و الأحداث غير المتوقعة و الخسارة المحتملة الناتجة و الفرص الاستثمارية الضائعة ، و قد تصاعدت أهمية تحديد و تعريف المخاطر و طرق أدارتها بعد كل ازمة مالية عالمية و حادثة افلاس لمؤسسة ضخمة و قد بلغ هذا الاهتمام ذروته بعد الازمة العالمية الاخيرة عام ٢٠٠٨ و التي كشفت الستار عن وهم الأمان و الاستقرار التي تتمتع بها المؤسسات المالية العالمية و عن الممارسات التي سببت الفقاعة المالية المتضخمة و الفجوة العملاقة التي حدثت بسبب تلك الممارسات بين الاقتصاد المالي و الحقيقي مما ادى بالنهاية إلى انفجار تلك الفقاعة لتعصف بالاقتصاد العالمي مسببة ركود عالمي لم يشهد له العالم مثيل .

و قد اشارت الدراسة التي قامت بها (Learning-city) إلى هناك اهتماما متزايدا بإدارة المخاطر و على ان ٦١% من مدراء المخاطر التي شملتهم الدراسة قالوا بأنهم قد اصبحوا مطالبين اكثر من أي وقت مضى بتوضيح طرق و اليات عملهم و تكنيكاتهم المتبعة في حالات الطوارئ[1]

ان مفهوم المخاطر مفهوم متسع جدا و متشعب و متعدد الجوانب و قد تعددت تعاريف المخاطر، فقد عرف معهد المدققين الداخليين المخاطر :

---

[1] اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة) ،ايهاب ديب مصطفى رضوان ، الجامعة الاسلامية غزة ، رسالة ماستر، ص ٤١

"هي احتمال حدوث ظروف او احداث ممكن ان تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة ، و تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة و احتمال حدوثها[1] .

و أيضا تعرف المخاطر البنكية :

" هي حالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الاموال المقرضة او تحصيل ارباح مستقبلية متوقعة "

و يمكن تقسيم المخاطر وفقا ل (Oldfield&Stantomero1997) كما يلي [2] :

- مخاطر يمكن التخلص منها : أي عن طريق تحويلها او بيعها في اسواق خاصة.
- مخاطر يمكن تحويلها لأطراف اخرى : باستخدام المشتقات المالية للتغطية او تغيير شروط الاقراض .
- مخاطر لا يمكن التخلص منها و لا حتى تحويلها : حيث لابد من ادارتها و هذه المخاطر المصاحبة للنشاط المصرفي كالمخاطر الائتمانية و مخاطر السوق .

ثانيا – إدارة المخاطر المصرفية :

تعريف إدارة المخاطر :

تعرف إدارة المخاطر : بالعملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسة المالية لقياس المخاطر من أجل السيطرة عليها والحد منها. [3]

---

[1] The institute of internal auditors , international standards for professional practice of internal audit (standard),2010 , p19

[2] :خان طارق الله، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ،البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ، ترجمة عثمان بابكر أحمد، ، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة،٢٠٠٣ ص 21

[3] د. طارق الله خان، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام ٢٠٠٣، ص ١٢.

و تعرف إدارة المخاطر المصرفية [1]: بالعملية التي يتم بموجبها تحديد و تقييم المخاطر و قياسها ووضع استراتيجيات لإدارتها و اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيفي هذه المخاطر و التقليل من اثارها و ذلك في ضوء تحليل التكلفة و العائد و السعي لتحقيق توازن بين درجة المخاطر التي يمكن تحملها و مستوى الربحية و مراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل المخاطر – مراقبة المخاطر و ضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة ، و يتم إدارة المخاطر المصرفية بوسائل متعددة من خلال سياسات و استراتيجيات شاملة .

تقنيات إدارة المخاطر [2] :

ان الهدف النهائي من اتباع استراتيجيات و تقنيات إدارة المخاطر هو زيادة القيمة التي يحققها مالكو المؤسسة بأكبر درجة ممكنة ، و هذا الهدف الواسع ينطوي على أهداف اخرى مثل تقليص النفقات و الخسائر ، مع زيادة العائدات و حصة المؤسسة من السوق ، و تحسين اداء المؤسسة الكلي بأكبر درجة ممكنة .

و تتحقق إدارة المخاطر المحددة عادة من خلال الحد من احتمال وقوع هذه المخاطر ، او من خلال تخفيف اثار هذه المخاطر على المؤسسة في حال وقوعها . و فيما يلي مجموعة من تقنيات إدارة المخاطر التي يمكن استخدامها في إدارة المخاطر المحددة :

١- التأمين : يقصد به الحصول على تغطية تأمينية لحالات الخسارة التي تتعرض لها المؤسسة مقابل اقساط تدفع لشركة تأمين تكون مستعدة لتحمل تلك المخاطر ذات الصلة . و تأخذ سياسات التأمين مجموعة متنوعة من الاشكال المعدلة حسب حاجات المؤسسات و تغطي مدا واسعا من حالات الخسارة المحتملة .

---

[1] دليل ادارة المخاطر المصرفية ، مجلس النقد و التسليف ،الجمهورية العربية السورية

[2] دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة و المخاطر و الرقابة ، الطبعة الاولى، الجزء الاول ،ص ١٨٧
PRC power resources ، 2012،CIA review ،PRC

٢- التحوط : هو الدخول في صفقات اجلة بهدف تقليل المخاطر او التحكم بها.

٣- بيع الذمم المدينة : يقصد به بيع الذمم المدينة إلى طرف ثالث بخصم ما و ذلك للتخلص من المخاطر المرتبطة بالحسابات غير القابلة للتحصيل .

٤- الضبط : يقصد به الضوابط و الإجراءات الرقابية المتخذة للتعامل مع المخاطر القائمة . و الهدف من هيكل الرقابة الداخلية في اية مؤسسة هو ضبط المخاطر المحتملة .

٥- التحويل : يقصد به جملة من الإجراءات المتنوعة التي يمكن اتخاذها لتحويل المخاطر إلى طرف اخر كما في حالة بيع الذمم المدينة

٦- قبول المخاطر كما هي ، إما لان تخفيفها أو التقليل منها ليس مجديا من حيث التكلفة ، او لأنها تشكل تهديدا كبيرا او جوهريا للمؤسسة او لأنه لا يوجد خيار اخر غير ذلك . مثال ذلك قبول المؤسسة بالقبض نقدا عندما يكون الاحتفاظ بالنقد خطرا بسبب انعدام الأمن .

٧- تجنب المخاطر : مثال ذلك التخلص من الامور التي تؤدي إلى نشوء المخاطر فيمكن مثلا نتيجة لعدم توافر شروط الأمان في مجال ما ان يقرر مدير ما الا يسمح بقبول أي شكل من اشكال الدفعات النقدية .

٨- وجود اقسام مسؤولة عن التقيد : ان وجود مواضع حرجة في المؤسسة قد يبرر وجود اقسام مستقلة مسؤولة عن التقيد بهدف تحقيق إدارة افضل للمخاطر الكيرة المفترضة .

a. قد يرى الوسطاء و المصارف و شركات التأمين ان المخاطر التي قد تواجههم هي حرجة بما يكفي لتبرير وجود متابعة و اشراف دائمين ، و قد تقوم تلك الجهات نتيجة لذلك بتأسيس قسم مستقل خاص بالتقيد

b. قد ترغب الشركات التي تتعامل بالمواد الخطرة على البيئة ، في اقمة قسم خاص بالتقيد بالضوابط البيية و ذلك لكي تتجنب الالتزامات عالية

التكلفة و بشكل عام تتبع المصارف الإسلامية المراحل التالي في عملية إدارة المخاطر [1]:

١- تعريف المخاطر

٢- انشاء نموذج لقياس المخاطر

٣- تحليل و تصنيف المخاطر و تحديد الأهمية النسبية لها

٤- معالجة المخاطر للحد/ التخلص منها

_ استراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية :

نعرض هنا الخطوط العريضة لاستراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كما تحدث بالممارسة العملية [2] :

- تصميم انظمة تقوم بفهم الاثار المالية و أي اثار اخرى محتملة للمخاطر المختلفة و استحداث الانظمة و الإجراءات الرقابية التي من شأنها ان تبقي (إذا استمرت بالعمل) الخسائر (الاثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة .
- التأكد ان القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة
- الحد من المخاطر (بما يتناسب مع امكانيات البنك و استراتيجياته) بمختلف جوانبها التمويلية و المالية و السوقية و السمعة و التشغيلية و السيولة .
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات و المنتجات .
- حوافز الاداء المطبقة في المؤسسة تتناسب مع مستوى المخاطر .
- تغطي إدارة المخاطر جميع انشطة البنك الرئيسية ، فتحلل و تقيم هذه المخاطر في " وضعيات مخاطر " (RISK_PROFILES) موثقة و موافق عليها و تراقب مستوى التعرض الحالي لهذه المخاطر .

---

[1] - البلتاجي ، محمد ، نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الاسلامية ، دراسة ميدانية ، المعهد المصرفي ، مؤسسة النقد العربي السعودية ،٢٠٠٥، ص

[2] التقرير السنوي لبنك الشام الاسلامي – سورية -٢٠١٢ ص ٦٣-٦٤ http://www.chambank.com

- تهدف إدارة المخاطر لضبط و تخفيض و تحويل جميع أنواع المخاطر و اهم هذه الأنواع مخاطر السيولة ، مخاطر السوق ،مخاطر الائتمان ، المخاطر التشغيلية ، المخاطر الشرعية .
- تبدأ إدارة المخاطر (تحليل و تقييم المخاطر) بالتعرف على المخاطر من مستوى اعلى (السياسات و الإجراءات) و من ثم على مستوى (الدوائر / الاقسام / الفروع) و تقييم الإجراءات الرقابية ذات العلاقة للسيطرة على هذه المخاطر لتحديد القصور في مجال معين و تأثيره على باقي المجالات .
- وضع خطط الطوارئ و خطط استمرارية العمل و اختبار فعاليتها و تطويرها بشكل مستمر .

ثالثا – تصنيف المخاطر في المصارف الإسلامية :

سنعرض هنا تصنيفات المخاطر المصرفية بشكل عام و سنعرض درجة تأثر المصارف الإسلامية بها و من ثم سنفصل في المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية .

تصنيفات المخاطر المصرفية التقليدية و تأثر المصارف الإسلامية بها :

تتعرض المصارف لمجموعة كبيرة من المخاطر نذكر منها:

١- المخاطر المالية – financial-risk [1]: و هي جميع المخاطر المرتبطة بأصول و خصوم المصرف ويجب على إدارة المصرف القيام بإجراءات الرقابة و الاشراف على المخاطر التي ممكن ان تتعرض لها هذه العناصر من حركة ،و التغير المستمر في الاسعار ،و متغيرات البيئة و الاوضاع الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة .

و تتضمن ما يلي :

[1] Financial regulators forum on Islamic nance , business opera on and risk management of islamic banks ,29 March 2007 , Kuala Lumpur p7-8

- المخاطر الائتمانية – Credit risk [1]:

بشكل عام يتمثل الخطر الائتماني في عدم سداد العميل لالتزاماته في الوقت المحدد ، ومن الضروري ان يعرف العاملون في القطاع المصرفي ان أي قرار تشغيلي يرتبط بقدر من المخاطرة و بعبارة اخر ان أي قرار ائتماني هو دخول بمخاطرة و يقدر حجم المخاطر بطبيعة و نوع و حجم النشاط الذي قررت الادارات المختلفة الدخول او التعاقد عليه و يتمثل الخطر الائتماني في المصارف الإسلامية بالانكشاف لاحتمال عدم قبض الاقساط و الايجار على سبيل المثال من عقود المرابحة و المشاركة و الايجارة و ايضا مشاريع او صفقات تمويل راس المال العامل كالسلم و الاستصناع و المضاربة .

و قد تقع المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل داخلية او خارجية و من العوامل الداخلية [2]:

- عدم توافر القدرة على التنبؤ بالخطر لدى العاملين
- عدم المرونة في التعامل مع الخطر في حال حدوثه لتحجيم اثره
- عدم التعامل مع المخاطر الائتمانية بفكر استراتيجي
- ضعف في الرقابة على المخاطر الائتمانية

اما العوامل الخارجية فتتمثل بالعوامل الاقتصادية العامة من ركود و كساد و تضخم ..الخ

---

[1] - محمد حسين علي الصواف ،اثر الرقابة و التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ،بحث محكم ،هيئة التعليم التقني ،العراق، ٢٠١١ ، ص ٧

[2] - guiding principles of risk management for institution offering only Islamic financial services , Islamic financial service board , 2005 p 6

المخاطر الائتمانية الخاصة بالمصارف الإسلامية [1]:

ان إدارة خطر الائتمان في المصارف الإسلامية بشكل عام تشبه إلى حد كبير إدارة المخاطر في المصارف التقليدية و لكن وبسبب غياب وكالات التصنيف الائتمانية الخاصة بالمصارف الإسلامية فأن البنوك الإسلامية تعتمد على سجلات العملاء التاريخية و تقوم بجمع المعلومات عن الجدارة الائتمانية للعملاء من مصادر غير رسمية و الشبكات الاجتماعية المحلية و انه من الهام جدا معرفة ان ٧٠% من عناصر الموجودات تتأثر بالخطر الائتماني بشكل مباشر .

و من الهام جدا ذكر المخاطر الائتمانية الناتجة عن بعض صيغ التمويل المميزة للمصارف الإسلامية و المتوافقة مع الشريعة الإسلامية و نذكر منها :

- تتكشف البنوك الإسلامية للمخاطر الائتمانية في صيغة المرابحة عندما يتم تسليم الاصل إلى العميل و من ثم يتم استلام الدفعات في الوقت المحدد او لا يتم استلامها ، و في عقود المرابحة غير الملزمة أي عندما يكون العميل غير ملزم باستلام المنتج الذي اشتراه المصرف الإسلامي بناء" على طلبه فإن المصرف الإسلامي ينكشف لمخاطر السوق و مخاطر التسعير.
- في عقود بيع السلم و الاستصناع فأن المصرف الإسلامي ينكشف للمخاطر الائتمانية بشكل غير مباشر عندما يعجز المصرف عن تأمين السلعة في الوقت المناسب أو يعجز عن تأمينها او تكون هذه السلعة غير مطابقة للمواصفات الموصوفة بالعقد .
- في عقد المضاربة الذي يمثل فيه المصرف الإسلامي رب المال و يمثل العميل المضارب بالمال ، فأن الخطورة تكمن في عدم قدرة المصرف

[1] Hennie Van Greuning and Zamir Iqbal , Risk Analysis for Islamic Banks, The world Bank ,Washington ,D.C - 2008 p 126

الإسلامي في مراقبة الأعمال عن كثب خصوصا عندما يتم الافصاح عن خسائر من قبل العميل و لا يستطيع المصرف الإسلامي التأكد من النتائج المفصح عنها مما يعرضه لمخاطر ائتمانية حقيقية .

- المخاطر السوقية – Market risk:

المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب العوامل الاقتصادية و الأحداث الخارجية.

و في ما يخص المصارف الإسلامية فأن المخاطر السوقية تنقسم لنوعين فتكون المخاطر السوقية منتظمة ناتجة عن ظروف الاقتصاد الكلي او غير منتظمة خاصة بأداة استثمارية معينة او بأصل معين فعلى سبيل المثال فأن مخاطر اسعار العملات و مخاطر الملكية تعتبر مخاطر سوقية منتظمة بينما نعتبر المخاطر الناتجة عن تغير اسعار البضائع و المنتجات التي يتداولها المصرف الإسلامي ضمن الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مخاطر سوقية خاصة او غير منتظمة

- خطر السيولة – Liquidity risk:

عدم توفر السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات المترتبة بالإضافة لعدم قدرة البنك على توفير السيولة المطلوبة بتكلفة معقولة

" و بشكل اوسع فأن خطر السيولة في المصارف يتمثل في "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري ، و ذلك من خلال تحويل أي اصل من الأصول إلى نقد سائل و بسرعة و بأقل التكاليف حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم ، و تقديم الائتمان بشكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع "[1]

و بسبب طبيعة المصارف كمؤسسات مالية فأنه "يجب ايلاء موضوع السيولة درجة كبيرة من العناية، خاصة و ان السيولة و العائد عاملين

[1] سويلم ،محمد ، ادارة المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ،١٩٩٨،ص٢٢٤.

متناقضين في النشاط المصرفي فالمبالغة في الاستثمار لتحقيق اكبر عائد يؤثر سلبا على حجم السيولة النقدية و يعرض المصرف غالبا إلى مخاطر قصور السيولة النقدية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة كما ان احتفاظ المصرف بنسب عالية من السيولة يحرم المصرف من الفرص الاستثمارية وهنا يبدأ دور إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في دفع المصرف للتوقف عند نقطة اللاخطر "[1]

- مخاطر السداد قبل موعد الاستحقاق – Prepayment risk:

دفع العميل لالتزاماته قبل موعد استحقاقها بسبب انخفاض سعر الفائدة

٢- مخاطر الأعمال – Business risk:

- مخاطر التذبذبات في سعر الصرف – Volatility risk :

و تنشأ بسبب التذبذبات في اسعار صرف العملات .

٣- الخطر التشغيلي – Operational risk:

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب الضعف في الرقابة الداخلية بما تتضمنه من عمليات و انظمة و عنصر بشري ، حيث ان انظمة الضبط يجب ان تعطي تأكيد بدرجة معقولة عن سلامة عمليات المصرف و مصداقية التقارير و في البنوك الإسلامية فأن المخاطر التشغيلية تأخذ حيزا هامة من عمليات إدارة المخاطر و لذلك لأهميتها الناتجة عن الاسباب التالية :[2]

- ان المصارف الإسلامية تتكشف بدرجة اكبر للمخاطر التشغيلية الناتجة عن الضعف او وجود ثغرات في انظمة الضبط الداخلي و الإجراءات المتبعة و

---

[1] محمد حسين علي الصواف ،اثر الرقابة و التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ،بحث محكم ،هيئة التعليم التقني ،العراق، ٢٠١١ ، ص ٦

[2] Hennie Van Greuning and Zamir Iqbal , Risk Analysis for Islamic Banks, The world Bank ,Washington ,D.C - 2008 p 174- 175

انظمة تكنولوجيا المعلومات و النماذج التحليلية وذلك بسبب السمات المميزة للأدوات المالية المستخدمة فيها .

- ان متطلبات الإلتزام بالشريعة الإسلامية تفرض على المصارف الإسلامية المراقبة و الضبط الدائم و المستمر و بدرجة عالية من الكفاءة حيث ان جمهور المتعاملين مع المصرف الإسلامي يضعون ثقتهم بالمصرف الإسلامي و خصوصا فيما يخص الإلتزام بالشريعة الإسلامية في عملياته و ان خرق هذه الثقة من قبل المصرف الإسلامي سواء" بشكل مقصود او غير مقصود يؤدي إلى تزعزع هذه الثقة و يؤثر على سمعته بشكل مباشر ناهيك عن الخطر الناتج عن احتمال سحب المودعين لودائعهم .
- ان طبيعة عمليات المصارف الإسلامية المتوفقة مع الشريعة الإسلامية تفرض انكشاف المصرف الإسلامي لمخاطر تشغيلية خاصة بها كخطر الالغاء في عقد المرابحة غير الملزم و الاخطار الناشئة عن حاجة المصرف الإسلامي للاحتفاظ بمخزون من البضائع و غالبا ما تكون صعبة التسييل بسبب ظروف السوق .
- ان تعقد عمليات المصارف الإسلامية و عدم نموذجية العقود و الصفقات يؤدي إلى حاجة المصارف الإسلامي لافراد على درجة عالية من الكفاءة و الا فأن احتمال تعرض المصرف الإسلامي لخسائر كبيرة ناشئة عن ضعف العنصر البشري ناهيك عن مخاطر الاحتيال التي قد يتعرض لها المصرف سوءا من قبل العاملين او بسبب ضعف كفاءة العاملين في كشف حالات الاحتيال قبل حدوثها
- ان استخدام انظمة تكنولوجيا المعلومات التي لم تعد خصيصا لاحتياجات المصارف الإسلامي يزيد انكشاف المصارف الإسلامية لمخاطر التشغيل .

٤- الاخطار الاستثنائية – Event risk:

هـذه المخـاطر نسـببها وقـوع احـداث غيـر متوقعـة كالأزمـات الماليـة و المصـرفية او تغيـر مفـاجئ بـالقوانين و الانظمـة او حـدوث كـوارث طبيعيـة و تتعـدد هـذه المخـاطر و لكـن يبقـى احتمـال حـدوثها صـغير نسـبيا ، و لكـن اثارهـا فـي حـال حـدوثها كارثيـة فـي معظـم الاحيـان ، و فـي الغالـب فـأن هـذه المخـاطر خارجـة عـن التوقعـات و لا يمكـن التحوط منها .

- المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية :

امـا المخـاطر الخاصـة بالمصـارف الإسـلامية و الناتجـة عـن اسـتخدام الادوات الماليـة و الاسـتثمارية المتوافقـة مـع الشـريعة الإسـلامية و اهمهـا اسـتبعاد التعامـل بالفائـدة حيـث تصنف كما يلي:[1]

١- خطر انكشاف حقوق الملكية – Equity position risk:

و هـو الخطـر الناشـئ عـن العقـود التشـاركية بهـدف انشـاء او المشـاركة فـي تمويـل محـدد او مشـروع معـين كمـا هـو متفـق عليـه بالعقـد حيـث يتحمـل الممـول لجـزء مـن مخـاطر الاعمـال علـى سـبيل المثـال فـي المضـاربة و المشاركة

٢- مخاطر تسعير المنتجات – Mark-up risk:

بمـا ان البنـوك الإسـلامية لا تتعامـل بالفائـدة فأنهـا تعتمـد علـى معـدلات السـوق فـي تسـعير منتجاتهـا مـن خـلال المقارنـة المرجعيـة وبالتـالي هنالـك مخاطر ناتجة عن التغير في هذه المعدلات

فعلـى سـبيل المثـال فـأن تسـعير عقـد المرابحـة يـتم عـن طريقـة اضـافة عـلاوة المخـاطرة ل معـدل المقارنـة المرجعيـة المسـتخدم و عـادة مـا يسـتخدم معـدل العائـد الاساسـي(LIBOR) و بمـا ان شـروط عقـد المرابحـة تقتضـي ان يكـون

1

- Kabir Hassan and Mervyn Lwis , Hand book of Islamic banking , Edwar Elgar USA ,2007, p 145 -146 -147
- guiding principles of risk management for institution offering only Islamic financial services , Islamic nancial service board , 2005 p 2
- البلتاجي ، محمد ، نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الاسلامية ، دراسة ميدانية ، المعهد المصرفي ، مؤسسة النقد العربي السعودية ،٢٠٠٥، ص ٩

العائد ثابتا خلال فترة العقد و حينما يتغير معد المقارنة المرجعي المستخدم فأن العائد على عقد المرابحة يبقى ثابتا و بعبارة اخرى فأن البنوك الإسلامية تتأثر بمخاطر تغير سعر الفائدة السوقي و ان هذه المخاطر تنشأ ايضا في عقود المشاركة و المضاربة التي تعتمد على التشاركية في الربح حيث ان المعدل الذي يتم بموجبه مشاركة الارباح يعتمد على عوامل عدة من بينها معدل مقارنة مرجعي كسعر الفائدة الاساسي .

٣- مخاطر سعر الأصول / البضائع – Commodity / Asset price risk :

يجب التمييز بشكل واضح بين مخاطر التسعير في صيغة المرابحة و ما بين مخاطر سعر الأصول / البضائع فكما وضحنا في مخاطر تسعير المنتجات فأن الخطر ينشأ من التغير في سعر الفائدة الاساسي (LIBOR) بمعنى اخر فأن الخطر ينشأ من نشاط تمويلي و ليس من عملية متاجرة و بالمقارنة مع مخاطر تسعير المنتجات فأن مخاطر سعر الاصل / البضائع تنشأ كنتيجة لاحتفاظ المصرف الإسلامي بالبضائع او الموجودات المعمرة و ذلك في عقود السلم و الايجاره و المضاربة التشاركية و من المهم و الضروري ان نلاحظ ان مخاطر تسعير المنتجات و مخاطر سعر الاصل / البضائع ممكن ان تجتمعا في عقد واحد كعقد التأجير (Leasing) حيث تخضع المعدات بحد ذاتها إلى مخاطر تغير سعرها و يخضع العائد الثابت إلى مخاطر تسعير المنتجات .

٤- مخاطر سحب الودائع – withdrawal risk :

ان معدل العائد المتغير على الودائع الادخارية و الودائع الاستثمارية يشكل عدم تأكد بالنسبة للعائد الذي سيحصل عليه المودعون و في حال انخفاض هذا العائد عن عوائد الادوات الاستثمارية الاخرى مما ينشأ مخاطر احتمال سحب المودعون لودائعهم مما يعرض البنك لانخفاض السيولة و احتمال التعثر .

٥- المخاطر التجارية لاستبدال العائد - displaced commercial risk :

تتمثل هذه المخاطر في تحويل المخاطر المتعلقة بأصحاب الودائع لحملة الاسهم و يحدث ذلك تحت الضغوط التجارية أي حينما يضطر المصرف الإسلامي بدفع جزء من عوائده إلى اصحاب الودائع و ذلك خوفا من سحب اصحاب الودائع لودائعهم بسبب العوائد المنخفضة .

٦- المخاطر القانونية - Legal risk :

ان المخاطر القانونية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية هامة جدا و تنشأ لعدة اسباب :

أولاً : ان معظم الدول في العالم تتبنى قوانين وضعية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية و مميزات المنتجات المالية الإسلامية فعلى سبيل المثال فأن معظم التشريعات المالية و المصرفية في مختلف الدول تمنع البنوك التجارية من تقديم صيغ تمويل مصرفية كالمرابحة و ايضا من تقديم صيغ تمويل تعتمد على تشاركية الارباح كالمشاركة و المضاربة بينما تعتمد المصارف الإسلامية على هذه الصيغ كجزء اساسي و لا تأخذ التشريعات و القوانين خصوصية المصارف الإسلامية بعين الاعتبار .

ثانيا : ان عدم نمزجه العقود الإسلامية تجعل عملية التفاوض على مختلف البنود داخل العقد صعبة و معقدة و مكلفة و ممكن ان تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر غير متوقعة و خصوصا حينما تكون بعض البنود في العقود الإسلامية غير واجبة النفاذ قانونا لذا فأن نمزجه العقود الإسلامية تسهل من عملية ادارتها و مراقبتها بعد توقيع العقد .

و اخيرا فأن عدم وجود الهيئات التشريعية التي تقر بنفاذ العقود الإسلامية تزيد من المخاطر القانونية لهذه العقود .

٧- المخاطر المجمعة - Bundled-risk : من غير الشائع عموما ان تجتمع باقة من المخاطر معا و لكن و بالنسبة لمعظم صيغ التمويل الإسلامية فأن اكثر من خطر واحد ينشأن و يتواجدان معا فعلى سبيل المثال و في عقد

السلم و ما ان يدفع المصرف الإسلامي للدفعة المقدمة حتى يبدأ بتحمل الاخطار المتعلقة بالطرف الاخر للعقد من مخاطر عدم تسليم السلعة بالواصفات المحددة و بالوقت المحدد و ايضا مخاطر المخاطر السوقية للسعة و مخاطر السيولة فيما يتعلق بتحويلها إلى سيولة نقدية و المخاطر التشغيلية لنقلها و تخزينها و يحدث المثل بالنسبة لصيغ التمويل كالمرابحة و الاستصناع و الإجارة و المضاربة التشاركية .

٨- مخاطر الوكالة – Fiduciary risk :

تنشأ هذه المخاطر عندما يتم خرق العقود من قبل المصرف الإسلامي فعلى سبيل المثال قد يكون المصرف الإسلامي غير قادر على الإلتزام بشكل كامل مع متطلبات الشريعة لمختلف العقود و ان عدم القدرة على الإلتزام سوءا بشكل مقصود او غير مقصود يدفع إلى اهتزاز الثقة من قبل اصحاب الودائع مما يؤدي إلى سحب هؤلاء لودائعهم و بشكل مشابه و حين انخفاض معدل العائد لدى البنك الإسلامي عن معدل العائد السوقي و يأخذ ذلك من المودعين كسوء إدارة لأموال البنك او خرق للعقود الاستثمارية و يؤدي ذلك ايضا إلى سحب الودائع .

٩- مخاطر عدم الإلتزام :

و تتفرع هذه المخاطر لعدة فروع منها : [١]

- مخاطر عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية :

"وتنبع أهمية تلك المخاطر من أن الضوابط الشرعية تعد الخاصية الرئيسية للمصارف الإسلامية والتي يهتم المتعاملون معها بالتأكد من مدى التزام المصرف بتلك الضوابط حيث أن من عناصر نجاحها هو مصداقيتها في

[١] - البلتاجي ، محمد ، نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الاسلامية ، دراسة ميدانية ، المعهد المصرفي ، مؤسسة النقد العربي السعودية ،٢٠٠٥، ص ٩

الإلتـزام الشـرعي وخاصـة فـي المصـارف التقليديـة التـي تقـدم منتجـات مصـرفية إسلامية."

- مخاطر عدم الإلتزام بالمعايير الدولية :

"وتـأتي أهميـة التـزام المصـارف الإسـلامية بالمعـايير الدوليـة مـن طبيعـة معاملاتهـا الدوليـة التـي تتوقـف علـى مـدى التـزام البنـك والوفـاء بتلـك المعـايير الدوليـة، حيـث أن عـدم الإلتـزام بهـا قـد يـؤدي إلـى عـدم قبـول البنـك مـن قبـل المجموعة الدولية وتراجع التصنيف الائتماني للمصرف."

- مخاطر عدم الإلتزام بتعليمات مؤسسة النقد/ البنك المركزي :

"تلتـزم المصـارف الإسـلامية بالأنظمـة والتعليمـات الصـادرة عنـد مؤسسـة النقـد/ البنـك المركـزي والتـي تطبـق علـى البنـوك التقليديـة، وتنشـأ مخـاطر عـدم الإلتـزام بتعليمـات مؤسسـة النقـد/ البنـك المركـزي إلـى تعـرض البنـك لعقوبـات ماديـة ومعنويـة وقـد يـؤدي إلى تجميد بعض أنشطة البنك مما يزيد من حدة المخاطر بالمصارف الإسلامية.

ويتطلـب الأمـر وجـود قـوانين وتعليمـات وقواعـد خاصـة بالمصـرفية الإسـلامية تمكـن مـن الرقابـة علـى أنشـطتها بمـا يتناسـب مـع طبيعتهـا. وقـد أصـدرت العديـد مـن الـدول قـوانين خاصـة بالعمـل المصـرفي الإسـلامي، إضـافة إلـى أن هنـاك العديـد مـن الـدول التـي تـم تحويـل أنظمتهـا المصـرفية بالكامـل إلـى نظـام المصـارف الإسـلامية وهـي السـودان، إيران، باكستان."

الفصل الثاني

المبحث الثاني

الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية

أولاً – تعريف و مفهوم الرقابة الداخلية

ثانيا– إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO)

ثالثا– مكونات نظام الرقابة الداخلية

رابعا – مقومات نظام الرقابة الداخلية

خامسا– أهداف نظام الرقابة الداخلية

سادسا– الرقابة الشرعية الداخلية بالمصارف الاسلامية

المبحث الثاني : الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية

أولاً – مفهوم و تعريف الرقابة الداخلية :

تشير معظم الدراسات و الأبحاث إلى أن الأسباب الرئيسية للأزمات المالية هي فشل إدارة المخاطر و نظم الرقابة الداخلية . و كنتيجة طبيعية لذلك ، و يقال أنه لو طبقت إدارة مناسبة للمخاطر و نظم للرقابة الداخلية لكان من الممكن تجنب معظم هذه الأزمات . كما أن نظام المراجعة الخارجي يقوي الرقابة الداخلية بتكملة السلامة العملية لهذه النظم . و من ثم تقوم هذه النظم إذا عملت معا ، بدور بالغ الأهمية في استقرار المؤسسات المالية و سلامتها .

و تزداد أهمية هذه النظم في صناعة الخدمات المالية الإسلامية بالنظر إلى نظامها الفريد الخاص بالمشاركة في الربح و الخسارة و ما يصحب ذلك من المنتجات و الإجراءات الجديدة غير المعروفة تماما حتى لجميع الممارسين [1].

" إن نظام الرقابة الداخلية مصمم من أجل التأكد من تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة ، و إنه و مع اتساع حجم المنظمة فأن الإدارة العليا للمنظمة تنسحب تدريجيا من الإشراف على العمليات التشغيلية و تعتمد على التقارير الدورية لتقييم العمل عوضا عن ذلك ، و يجب على إدارة المنظمة التأكد بدرجة مقبولة من أن تلك التقارير دقيقة و يمكن الإعتماد عليها و أن المنظمة تحقق أهدافها وفقا للخطط الاستراتيجية الموضوعة ، و إن نظام الرقابة الداخلية الجيد هو الضامن الذي يقدم درجة عالية من الثقة في التقارير الدورية " [2]

---

[1] الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ، ورقة مناسبات رقم ٣ ،المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٢

[2] Cma part 1 , ima ins tute of management accountant 2009 p 321

و قد عرفت لجنة(COSO) الرقابة الداخلية بأنها: عملية (process) مصممة لتقديم تأكيدات كافية لتحقيق الأهداف المرتبطة بالعمليات التشغيلية و اللإفصاح و الإلتزام، و يؤثر عليها كل من مجلس الإدارة و الإدارة و باقي الموظفين [1]

و قد عرف مجلس معايير المراجعة الأميركي نظام الرقابة الداخلية : السياسات و الإجراءات الموضوعة لتوفير درجة معقولة من التأكيدات (عدم زيادة تكاليف نظم الرقابة الداخلية عن المنافع المتوقعة من تلك النظم) على إنجاز أهداف معينة خاصة بالمنشأة [2].

و وفقا لمعهد التدقيق الداخلي (IIA) فأن الرقابة (control) : أي فعل تقوم به الإدارة ، مجلس الإدارة ، او أي طرف اخر لتعزيز إدارة المخاطر و لزيادة احتمالات تحقيق الأهداف الموضوعة ، و إن إدارة المنظمة تخطط و تنظم و تقود الاعمال التي تقدم تأكيدات كافية بأن الأهداف الموضوعة سوف تحقق .

و قد عرف المعهد ايضا عملية الرقابة Control-process : السياسات و الإجراءات و النشاطات و التي تكون جزء من إطار الرقابة و المصممة ل التأكد بأن المخاطر التي تتكشف لها المنظمة تقع ضمن الحدود المسموح بها و الموضوعة من قبل عمليات إدارة المخاطر [3].

ثانيا- إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة (COSO)[4]:

---

[1] COSO internal control integrated frame work, execu ve summary , MAY 2013 , p 11
h p://www.coso.org/documents/coso%202013%20icfr%20execu ve summary.pdf

[2] الخطيب ، خالد و الرفاعي ، خليل ، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل / الأردن ١٩٩٨ ص ١٣٧

[3] Gliem CiA prepara on ,part1 unit 5, p 1, 2009

[4] COSO internal control integrated frame work, execu ve summary , MAY 2013 , p 9 , 11, 12,13
http://www.coso.org/documents/coso%202013%20icfr%20execu ve summary.pdf

إن نظـــام الرقابـــة الداخليـــة يســـاعد المنظمـــات فـــي تحقيـــق أهـــم أهـــدافها و علـــى تحســـين أداءهـــا و المحافظـــة عليـــه ، إن إطـــار الرقابـــة الداخليـــة المتكامـــل و الصـــادر عـــن لجنـــة COSO يســـاعد المنظمـــات علـــى تطـــوير نظـــم للرقابـــة الداخليـــة بكفـــاءة و فعاليـــة و التـــي يـــتم تطويرهـــا و تبنيهـــا مـــن أجـــل إدخـــال تغييـــرات علـــى العمـــل و بيئـــة التشـــغيل و إبقـــاء المخـــاطر ضـــمن المســـتويات المقبولـــة و أيضـــا دعـــم الحوكمـــة المؤسســـاتية و اتخـــاذ القرارات الملائمة.

إن إطـــار الرقابـــة المتكامـــل يـــوفر ثلاثـــة تصـــنيفات مـــن الأهـــداف و التـــي تســـاعد المنظمـــة على التركيز على الجوانب المختلفة للرقابة الداخلية .

- أهـــداف التشـــغيل : تـــرتبط هـــذه الأهـــداف بفعاليـــة و كفـــاءة عمليـــات المنظمـــة و تتضـــمن أهـــداف الأداء التشـــغيلي و المـــالي للمنظمـــة و حمايـــة الموجـــودات مـــن الخسارة .
- أهـــداف الافصـــاح : تـــرتبط هـــذه الأهـــداف بالافصـــاح الـــداخلي و الخـــارجي ، المالي و غير المالي
- أهـــداف الإلتـــزام : تـــرتبط هـــذه الأهـــداف بـــالتزام المنظمـــة بـــالقوانين و التشـــريعات التي تخضع لها .

ثالثا- مكونات الرقابة الداخلية :

تتألف الرقابة الداخلية من خمسة اجزاء تتكامل فيما بينها كما يلي :

١. بيئة الرقابة :

يقصـــد ب بيئـــة الرقابـــة مجموعـــة مـــن المعـــايير و الإجـــراءات و الهياكـــل و التـــي تشـــكل الأساس للقيام بالرقابة الداخلية على امتداد المنظمة ككل .

٢. تقيـــيم المخـــاطر : إن تقيـــيم المخـــاطر يشـــكل الاســـاس لكيفيـــة إدارة المخـــاطر و إن تقيـــيم المخـــاطر يتضـــمن عمليـــات حيويـــة و متكـــررة لتحديـــد و تقيـــيم المخـــاطر من أجل تحقيق الأهداف .

٣. أنشطة الرقابة :

إن أنشـــطة الرقابـــة هـــي الأفعـــال المنيـــة علـــى السياســـات و الإجـــراءات و التـــي تســـاعد فـــي التأكد على أن إدارة المخاطر تقوم بدورها السليم لغايات تحقيق الأهداف .

٤. المعلومات و الاتصال :

إن إدارة المنظمـــة تحصـــل أو تولـــد و تســـتخدم معلومـــات نوعيـــة و ملائمـــة مـــن مصـــادر خارجيـــة و داخليـــة و ذلـــك لـــدعم تســـيير المكونـــات الاخـــرى للرقابـــة الداخليـــة و إن الاتصال الداخلي هو الكيفية التي توزع بها المعلومات على امتداد المنظمة .

٥. أنشطة المراقبة :

التقيـــيم المســـتمر أو التقيـــيم المنفصـــل أو كلاهمـــا معـــا يســـتخدم مـــن أجـــل التأكـــد مـــن أن كل مكون من المكونات الخمسة للرقابة الداخلية تتضمن رقابة على المكون الأخر

رابعا – مقومات نظام الرقابة الداخلية :

لا نستطيع أن نضـع نظام رقابه داخلية في التطبيق دون وجود عدد من العوامل الاساسية و الحتمية و التي تساهم في قيام نظام الرقابة الداخلية بعمله و تعتبر هذه العوامل بمثابة الأرضية التي يقوم عليها أي نظام رقابة داخلية و تتلخص هذه العوامل [١]:

١- هيكل تنظيمي اداري

[١] النونو ، كمال محمد ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٧ – ٤٩

٢- نظام مالي و محاسبي سليم

٣- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات :

يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من اولها إلى اخرها ، أي انشائها و الاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها و المحاسبة عنها ،

٤- العناية بتدريب العاملين : و ذلك بوضع برنامج مرسوم لتدريب العاملين بما يضمن حسن اختيارهم ووضع الموظف المناسب بالمكان المناسب له .

٥- أن يكون هنالك نمازج متطورة تستعمل للكشف عن الانحرافات التي قد تحدث.

٦- استخدام كافة الوسائل و الاليات و بشكل خاص الحاسب الالي .

٧- ضرورة توافر نظام تقييم فعال و ذلك لدراسة و تقييم الاعمال .

خامسا - أهداف نظام الرقابة الداخلية :

١- حماية اصول المنشأة من الضياع و الغش و السرقة [1]: يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يتوجب على الرقابة الداخلية القيام بها حيث إن أصحاب المشروع قاموا بالتنازل عن جزء من صلاحياتهم لصالح الإدارة و حيث أنهم كانوا هم بأنفسهم من يقوم بهذا الهدف اصبح الزاما على الرقابة الداخلية أن تقوم به نيابة عنهم ، و بالتالي فأن الرقابة الداخلية تهدف إلى المحافظة على الأصول في الاستخدام أو التصرف غير المصرح به و قد تشمل إجراءات تتعلق بأهداف التقارير المالية و العمليات .

[1] مخلوف ، احمد ، رسالة ماجستير في المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجع الداخلية في البنوك التجارية الاردنية ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٩ .

٢- ضمان صحة و دقة المعلومات [١]:

يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية و الثقة في المعلومات ، و بالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، لأن ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي لزيادة درجة الثقة فيها و يجب أن يتوفر ما يلي :

- أن تكون المعلومات صادقة و حقيقية : أنه لا يكفي أن تكون المعلومات جيدة ، بل يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يفحصها و يتأكد من دقتها ، ذلك إن أي نظام رقابي يتضمن نظام اثبات و الذي بدونه تختفي كل الضمانات و الاثباتات للمعلومات المتحصل عليها .
- أن تكون المعلومات مفهومة وواضحة حتى نتمكن من استيعابها حيث أن الحصول على معلومات دقيقة بدون أن تكون كاملة و مفهومة يؤدي دائما إلى وجود نقص في التعامل معها أو معالجتها ، ذلك أن المعلومات الغير كاملة رغم دقتها لا تفيد بصورة كاملة ، لذلك لابد من التحقق من أي عنصر قد أخذ بعين الاعتبار من أجل الحصول على كافة المعلومات .
- أن تكون المعلومات تتلاءم مع نشاط المنشأة : إن المعلومات المستخلصة يجب أن تكون مكيفة و متلائمة مع نتائج المنشأة و إلا فأنها عديمة الجدوى .
- أن تكون المعلومات متوفرة بالوقت المناسب : هنالك معلومات تصل متأخرة ، أيضا يوجد معلومات لا تصل بسهولة ، لذلك على نظام الرقابة الداخلية أن يتجنب مثل هذه الحالات في جمع المعلومات .

٣- احترام السياسات الإدارية و الإلتزام بها :

تتم بلورة أهداف المؤسسة إلى مجموعة من السياسات و الخطط و الإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة ، و يتم إبلاغها إلى منفذي

١

- عبد الرزاق محمد الصحن و فتحي رزق السوافيري ، الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٥
- عبد الله امين ، التدقيق و الامان و الرقابة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية ، اتحاد المصارف العربية / لبنان ١٩٩٨، ص ٤٣ .

العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية ، من خلال إصدار أوامر كتابية أو شفوية تقضي الأمتثال لها و الإلتزام بها و هذا من شأنه أن يكفل للمؤسسة تحقيق أهدافها المرسومة .

إن تشجيع الإلتزام بالسياسات الادارية و تطبيق أوامر الجهة المديرة ، يسمح للإدارة بمتابعة تنفيذ الخطة الموضوعة ، و تقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للبيانات الموضوعة ، كذلك التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة و الكشف عما يقع من انحرافات و تلاعبات ، و ما قد يكون في الأداء من قصور و ذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة [1].

٤- الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد :

يعني الاستخدام الاقتصادي للموارد ، تجنب أوجه الاسراف و القصور و التبذير في استخدام الموارد المتاحة ، و من ثم الارتقاء بالكفاية الانتاجية في استخدام تلك الموارد ، و تعني الكفاية قدرة المؤسسة على تحقيق الهدف المحدد بأقل تكلفة ممكنة و تتبع عدة أساليب للارتقاء بالكفاية الانتاجية من أهمها الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية ، و دراسة الزمن و الحركة و رقابة الجودة و تدريب العاملين لرفع مستوى ادائهم [2]

سادسا - الرقابة الداخلية الشرعية في المصارف الإسلامية :

للرقابة الداخلية أهمية خاصة في المصارف الإسلامية و تنبع هذه الأهمية من كون المصارف الإسلامية خاضعة لمتطلبات اضافية عدا عن المتطلبات القانونية و التشريعية ، حيث أن الإلتزام بمبادىء الشريعة الإسلامية في العقود و المعاملات و

---

[1] مصطفى عيسى خضير ، المراجعة : المفاهيم و المعايير و الاجراءات ، مطابع جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ ، ص ١٩٥

[2] د . القاضي ، حسين ، و دحدوح ، اساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية ، مؤسسة الوراق ، ط ١ ، ١٩٩٩، ص ٢٤٨

العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية هو الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية و تنبع الأهمية الشرعية للرقابة الداخلية من ما يلي [1]:

١- إن الاساس الذي قامت عليه المصارف و المؤسسات الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف التقليدية ، و لا يخفى عن أحد أن الرقابة الداخلية الشرعية ضرورة حيوية للمصارف و المؤسسات الإسلامية .

٢- عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف و المؤسسات الإسلامية ، مما يجعل دور الرقابة الداخلية ذا أثر في اطمئنان المتعامل إلى شرعية المعاملات المصرفية .

٣- إنه في الوقت الذي تعددت فيه الصور التجارية ، و انتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان ، و الحسابات بأنواعها ، و التجارة الإلكترونية و التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة ، و من هنا تبرز الأهمية الشرعية للرقابة الداخلية في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية .

٤- إن العمليات المصرفية في الاستثمار و التمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى لتميز هذه العمليات بالتغير ، و عدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف ، و من ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الداخلية الشرعية .

٥- ظهور كيانات مالية و استثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية و قوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة ، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك .

---

[1] حماد ، حمزة عبد الكريم ، الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الاردنية ، دار النفائس ، الاردن ، ص ٣٦

و تنقسم الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية إلى عدة مراحل [1] :

١- الرقابة الشرعية القبلية (قبل التنفيذ):

تعد الرقابة الشرعية الداخلية التي تسبق التطبيق في المصرف الإسلامي من أهم العناصر المؤثرة في نجاح تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع حكام الشريعة في الواقع العملي ، حيث تعد الرقابة الشرعية حلقة الوصل الرئيسية بين الهيئة الشرعية و إدارة المصرف فهي التي توضح للهيئة الشرعية طبيعة و مكونات المنتج المقدم من قبل الإدارة المصرفية ، حيث تقوم إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بمراجعة مراحل إعداد المنتج قبل التطبيق من خلال مراجعة صياغة النماذج و العقود و التأكد من مطابقة النصوص الواردة بالنماذج المطبقة لمضمون الفتوى الصادرة من الهيئة الشرعية .

٢- الرقابة الشرعية الحالية (خلال التنفيذ):

إن عملية الرقابة الشرعية المتزامنة لتطبيق المنتجات بالمصرف بعد أصدار الفتوى من أهم مراحل عملية الرقابة الشرعية حيث تقوم إدارة الرقابة الشرعية بشرح الفتوى الشرعية بصورة تمكن العاملين بالمصرف من فهم الفتوى بطريقة صحيحة و أيضا تشارك هذه الإدارة في تحديد الصيغة التمويلية المناسبة لتمويل المشروعات المقدمة من المتعاملين و تساهم في صياغة العقود و الاتفاقيات مع الجهات الخارجية .

الرقابة الشرعية اللاحقة (بعد التنفيذ):

و تهدف الرقابة الشرعية اللاحقة إلى التأكد من تطبيق المنتج وفق الضوابط الشرعية حيث تقوم إدارة الرقابة الشرعية بعمل برامج مراجعة ميدانية للإدارات

[1] البلتاجي ، محمد ، تفعيل التدقيق و الرقابة الشرعية الداخلية و تطويرها ، هيئة المراجعة و المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية ، البحرين ، ٢٠٠٩ ، ص ٨ – ٩

و للفروع و أخذ عينات من تطبيق المنتجات و مراجعتها من أجل التأكد من تطابق التطبيق مع الفتاوى الشرعية الصادرة بشأن تطبيق هذا المنتج و من ثم تقوم ببحث المخالفات الشرعية التي وجدت و تتعرف على أسبابها و تعمل على تلافي حدوثها بالمستقبل و إن أهم جانب للرقابة الشرعية الداخلية هو قيامهما بمراجعة الحسابات الختامية للمصرف و التأكد من استخدام الاموال وفق الضوابط الشرعية و التأكد من دقة توزيع الأرباح بين المتعاملين و المصرف وفق النسب المئوية المتفق عليها .

و إن للرقابة الشرعية الداخلية مقومات و عوامل نجاح تؤدي إلى تحقيقها للهدف المنشود و إن أهم هذه العوامل :

١- مدى استقلالية إدارة الرقابة الشرعية الداخلية .

٢- توافر الموارد البشرية لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية .

٣- وجود أدلة عمل الية لإدارة الرقابة الشرعية الداخلة .

الفصل الثالث

المبحث الثالث

الحوكمة في المصارف الاسلامية

أولاً – تعريف و مفهوم الحوكمة

ثانيا– أهداف حوكمة المصارف

ثالثا– مبادئ و تشريعات الحوكمة المصرفية

المبحث الثالث: الحوكمة في المصارف الإسلامية

أولاً : تعريف و مفهوم الحوكمة :

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD الحوكمة بأنها مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة ، مساهميها ، مجلس إدارتها و الجهات الأخرى التي لها أهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح) ، كما أنها تبين الالية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة و كيفية تحقيق تلك الأهداف و مراقبة تحقيقها و بالتالي فأن الحوكمة الجيدة توفر لمجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية الحوافز للوصول لأهداف المؤسسة التي تخدم مصالحها و تسهل مراقبتها و بالتالي تساعد على استغلال مواردها بكفاءة .[1]

وتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة : مجموعة القواعد و النظم و الإجراءات التي تحقق الحماية و التوازن ما بين إدارة المؤسسة من جهة و حملة الاسهم و أصحاب المصالح من جهة اخرى[2].

أما تعريف بنك التسويات الدولية الحوكمة : بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الإلتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.[3]

و قد أولى معهد المدققين الداخليين (IIA) أهتماما كبيرا بالحوكمة و عرفها بأنها[4] : مجموعة الإجراءات و الهياكل المطبقة من قبل مجلس الإدارة للإدارة و توجيه و مراقبة أنشطة المنظمة باتجاه تحقيق أهدافها .

---

[1] مبادىء منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في مجال حوكمة الشركات ٢٠٠٤ .

[2] دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، اعداد : مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، اكتوبر ٢٠٠٥م ، ص ١

[3] البلتاجي: محمد، الحوكمة في المصارف، ٢٠٠٦.ص ٦٤

[4] معهد المدققين الداخليين (IIA) على موقعه الرسمي https://na.theiia.org/standards-guidance/topics/Pages/Governance-Risk-and-Control.aspx

أمـــا (Williamson) فيـــرى أن الحاكميـــة المؤسســـاتية هـــي اســـتراتيجية تتبناهـــا المنظمـــة فـــي ســـعيها لتحقيـــق أهـــدافها الرئيســـية ، و ذلـــك ضـــمن منظـــور أخلاقـــي ينبـــع مـــن داخلهـــا باعتبارهـــا شخصـــية معنويـــة مســـتقلة و قائمـــة بـــذاتها ، و لهـــا مـــن الهيكـــل الإداري و الأنظمـــة و اللـــوائح الداخليـــة مايكفـــل لهـــا تحقيـــق تلـــك الأهـــداف بقـــدرتها الذاتيـــة بمنـــأى مـــن تســـلط أي فـــرد فيهـــا بالقـــدر الـــذي لا يتقـــارب مـــع مصـــالح الفئـــات الاخـــرى ذات العلاقة [1].

لقـــد تنوعـــت تعريفـــات الحوكمـــة و تعـــددت الا أن معظمهـــا أجمـــع علـــى أن مســـؤولية الحوكمـــة تقـــع علـــى عـــاتق مجلـــس الإدارة و قـــد ورد فـــي التقريـــر الســـنوي لعـــام ٢٠١٢ لمصـــرف ســـورية الـــدولي الإســـلامي أن التقـــارير التـــي ترفـــع إلـــى مجلـــس الإدارة تكـــون مـــن الجهات التالية [2]:

- الإدارة التنفيذية
- مدير إدارة المخاطر
- مدير الإلتزام
- مدير إدارة التدقيق الداخلي
- المدقق الشرعي الداخلي

و مـــن هنـــا نجـــد أن الصـــورة تتكامـــل عنـــد مجلـــس الإدارة عـــن كافـــة أنشـــطة البنـــك وبـــل تتقـــاطع هـــذه التقـــارير فيمـــا بينهـــا حيـــث يســـتطيع مجلـــس الإدارة التأكـــد مـــن عـــدم وجـــود أي خلـــل او تحيـــز بالتقـــارير مـــن خـــلال المقارنـــة بـــين التقـــارير الـــواردة اليـــه مـــن الادارات المختلفـــة حيـــث يجـــب أن تؤكـــد هـــذه التقـــارير علـــى نفـــس الحقـــائق و أن تتناســـق فيمـــا بينهـــا و لكـــن عنـــدما يوجـــد أي تنـــاقض بـــين هـــذه التقـــارير فـــإن هـــذا ينـــذر بوجـــود خلـــل مـــا و إن مـــا ســـبق يؤكـــد بشـــكل نســـبي علـــى مســـؤولية مجلـــس الإدارة علـــى الحفـــاظ علـــى الحوكمة في المصرف سليمة و مستقلة .

---

[1] Williamson,Q,E,(1999). The mechanism of governance , Oxford university press. P18

[2] التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الاسلامي ٢٠١٢ ص ٢٧ http://www.siib.sy

وأيضا فأن دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و الصادر عن مصرف سورية المركزي قد أكد على ان مسؤولية إدارة المصرف تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة و على أعضاء مجلس الإدارة متضامنين ، و قد اكد ايضا على أن تشكيل اللجان و تفويض الإدارة التنفيذية او أي جهة اخرى للقيام بأعمال المجلس لا يعفيه من المسؤولية [1].

و بالرغم من أن اغلب التعاريف أشارت إلى الحوكمة كنظام يحكم العلاقات بين مختلف الأطراف ولكن علينا أن نعلم أن الحوكمة لا تتجسد في مجرد معايير ومبادئ وآليات رقابية وتدقيقه أو تشريعات و قوانين ، وإنما هي استثمار حقيقي للمؤسسات التي تقبل الدخول تحت مظلتها وتعمل بقناعة وشفافية مبادئها ومعاييرها لتصبح الحوكمة في تلك المؤسسات ثقافة إدارية وسلوكية وليست مجرد نصوص صماء نسعى للتحايل عليها . وبالرغم من الحداثة النسبية لمصطلح الحوكمة إلا أن مضامينه وأفكاره ربما سبقت ظهور هذا المصطلح بوقت كبير ، تلك الأفكار والمضامين التي أخذت تتبلور شيئاً فشيئاً بعد ظهور هذا المصطلح لكي تصبح أطراً ومعايير قادرة على إنتاج الآليات الرقابية وصولاً إلى تحقيق التوازن المطلوب بين مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة الاقتصادية أو المالية ، و مهما كانت المعايير و الاسس و المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة في مؤسسة من المؤسسات متينة و شاملة الا انها لن تحقق الغرض المرجو منها ان لم يكن هناك توجه و ايمان من قبل الإدارة العليا للمؤسسة بالحوكمة و الشفافية الناتجة عنها و على ان تطبق الحوكمة من اعلى إلى اسفل الهرم داخل المنشأة و بوعي من قبل الجميع و أن تكون هي الثقافة الادارية السائدة و ان تترجم كسلوك واعي ، فأن لم يحدث ذلك فأن روح الحوكمة و جوهرها سيسقط امام اي عثرة تتعرض لها المؤسسة و سيقوم القائمون بمحاولة اخفاء الاخطاء و تلميع صورتهم و صورة المؤسسة ، و حينها

[1] دليل الحوكمة للمصارف الاسلامية في سورية – الباب الاول – المادة الثالثة - ٢٠٠٩

ستتراكم الاخطاء ككرة الثلج و تؤدي إلى اثار اكثر جدية قد تصل إلى حد الافلاس و لدينا الازمة المالية العالمية اكبر مثال عملي على ذلك .

ثانيا- أهداف حوكمة المصارف :

أن من أهداف الحوكمة في المصارف بشكل عام [1] :

١- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية و الإدارة ، و الرقابة على الأداء .
٢- ايجاد الهيكل التي تتحدد من خلاله أهداف المصرف ، و وسائل تحقيق تلك الأهداف و متابعة الأداء .
٣- متابعة المراجعة و التعديل للقوانين الحاكمة لأداء المصرف بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين و هما مجلس الإدارة و المساهمون ممثلة بالجمعية العمومية للمصرف .
٤- عدم الخلط بين المهام و المسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين و مهم مجلس الإدارة و مسؤولية اعضائه .

و قد اكد المصرف المركزي في سورية على هذا الهدف في دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية حيث جاء في المادة الرابعة :

" استقلالية المجلس :

أ- يجب ان يكون اغلبية اعضاء المجلس من الاعضاء غير التنفيذيين ، بهدف ضمان الموضوعية و المسائلة في عملية اتخاذ القرار ، و التخفيف من تعارض المصالح الذي يمكن ان ينشأ بين عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية و عملية الإدارة التشغيلية اليومية .
ب-يجب ان لا يقل عدد اعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن ثلث اعضاء المجلس .

---

[1] خليل محمد ابراهيم ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على سوق الاوراق المالية دراسة نظرية و تطبيقية ،٢٠٠٥ ، ص١٦

ت- يجب الفصل بين كل من منصب رئيس المجلس او نائبه و منصب الرئيس التنفيذي و على ان لا تربط الريس التنفيذي او نائبه أي قرابة حتى الدرجة الرابعة ،كما يشترط ان يكون رئيس المجلس و نائبه من الاعضاء غير التنفيذيين في المجلس .

٥- تقييم أداء الإدارة العليا و تعزيز المسائلة و رفع درجة الثقة .

٦- امكانية مشاركة المساهمين و الموظفين و الدائنين ، و الاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لاداء المصارف

٧- تجنب حدوث مشاكل مالية و محاسبية ،بما يعمل على تدعيم و استقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد ، و عدم حدوث انهيارات بالاجهزة المصرفية و اسواق المال المحلية و العالمية و المساعدة بتحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي

ثالثا- مبادئ و تشريعات الحوكمة المصرفية :

تعتبر المبادئ المنظمة للحوكمة و الصادرة عن هيئات متعددة و متنوعة بمثابة خطوط عريضة توجيهية ، و تحتاج إلى المزيد من الشرح و التفسير و إلى القوانين و الصيغ الملزمة من قبل الهيئات الناظمة و المختصة بقطاع دون غيره و بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد تعددت الهيئات التي اصدرت مبادئ عامة ارشادية و اهمها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) و هيئة المراجعة و المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية و تعتبر هذه الارشادات و المبادئ و المعايير من الأهمية بمكان لتجعل الجهات الحكومية الناظمة لعمل المصارف الإسلامية تتخذها كأساس لسن القوانين و التشريعات التي تضمن قيام المصرف الإسلامي بدوره الفعال ومنها الحوكمة .

و في سورية يقوم المصرف المركزي بالدور الناظم لعمل المصارف بشكل عام و منها المصارف الإسلامية و قد اصدر المصرف المركزي دليل الحوكمة الخاص

بالمصارف الإسلامية في سورية و قد اعتمد في انشاء هذا الدليل على الكثير من القوانين و التشريعات الناظمة لعمل المصارف في سورية و إلى المبادئ و المعايير و الارشادات الصادرة عن هيئات المؤسسات المالية الإسلامية و سوف نقوم هنا بعرض المبادئ العامة للحوكمة و الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و من ثم سنعرض المبادئ الارشادية للحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية و تطبيقها بدليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و الصادر عن المصرف المركزي السوري .

- المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية حول حوكمة الشركات[1] :

سنذكر هنا المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات و الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و سوف نشرح بإيجاز كل مبدأ من هذه المبادئ :

المبدأ الاول: حقوق المساهمين

"ينبغي ان يكفل إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين "

يؤكد هذا المبدأ على حقوق المساهمين المختلفة التي تكفل ضمان استثماراتهم و من اهمها حق المساهمين في ملكية الاسهم و حقهم في نقل ملكيتها و في اختيار إدارة الشركة عبر التصويت الفعال والشفاف و على حقهم في الحصول على المعلومات المختلفة عن الشركة في الوقت المناسب و ايضا المساهمة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة عن طريق توجيه الاسئلة و اضافة مواضيع لجدول الاعمال حسب السياسات المعمول بها .

المبدأ الثاني : المعاملة المتكافئة للمساهمين

[1] مبادىء منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في مجال حوكمة الشركات ٢٠٠٤ – ص ٦-١٢
h p://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

" يجب ان يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، و من بينهم صغار المساهمين و المساهمين الأجانب ،كما ينبغي ان تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم ."

يؤكد هذا المبدأ على حق المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة بالمعاملة المتساوية و حقهم في الحصول على معلومات التصويت الخاصة بكل فئة قبل قيامهم بشراء الاسهم و ان يتم التصويت من قبل الامناء او المفوضين حسب الإجراءات و يجب منع تداول الاسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح و الشفافية و ان يتم الابلاغ من قبل اعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية عن أي مصالح خاصة لهم .

المبدأ الثالث : دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات

" يجب ان ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق اصحاب المصلحة كما يرسيها القانون ، و ان يعمل ايضا على تشجيع التعاون بين الشركات و بين اصحاب المصالح في مجال خلق الثروة و فرص العمل و تحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على اسس مالية سليمة ".

يؤكد هذا المبدأ على حماية حقوق اصحاب المصالح و التي يحميها القانون و على ان يحصلوا على تعويضات مناسبة في حال تم انتهاك حقوقهم .

المبدأ الرابع : الافصاح و الشفافية

"يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات على الافصاح الدقيق – و في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المرتبطة بتأسيس الشركة و من بينها الموقف المالي و الملكية و الاداء و أسلوب ممارسة السلطة . "

يؤكد هذا المبدأ على أهمية الافصاح و إن من أهم الامور التي يجب أن يفصح عنها ، النتائج المالية و التشغيلية للشركة و أهدافها و حق الأغلبية من حيث المساهمة و حقوق التصويت و المزايا و المرتبات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة

و للتنفيذيين ، بالإضافة إلى جملة من الأمور الأخرى و التي يجب أن يفصح عنها من أجل تحقيق الشفافية بشكل ملموس .

المبدأ الخامس : مسؤوليات مجلس الإدارة : يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الارشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات ، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة و أن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة و المساهمين .

و من الضروري جدا و في إطار دراستنا و التي تختص بالمصارف الإسلامية أن نعرض مبادئ الحوكمة و الصادرة عن المؤسسات الناظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية و من ضمنها المصارف الإسلامية .

و فيما يلي عرض للمبادئ الارشادية السبعة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية:

القسم الاول : الطريقة العامة لضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

المبدأ الأول/ق١[1]: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح.

و قد ورد في دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية و الصادر عن المصرف المركزي السوري ما يلي [2] :

" المبادئ العامة / المادة الاولى :

[1] المبادىء الارشادية لضوابط ادارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، مجلس الخدمات المالية الاسلامية - ٢٠٠٦ – ص٦.

[2] دليل الحوكمة للمصارف الاسلامية في سورية ، ٢٠٠٩، المادة ١

١- يقوم المصرف بأعداد دليل الحوكمة الخاص به ، وفق احكام هذ ا الدليل و يجب الحصول على موافقة المصرف المركزي – مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف – على مشروع الدليل بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة ،و يتم نشره بحيث تتوفر نسخة محدثه منه على الموقع الالكتروني للمصرف و للجمهور عند الطلب ."

المبدأ الثاني/ق١[١]:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليًا وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الاشرافية في الدولة المعنية.

و قد أكد دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية و الصادر عن المصرف المركزي في سورية ايضا على ضرورة التزام المصارف الإسلامية بمعايير المحاسبة الدولية و غيرها من المعايير التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية حيث ورد ما يلي في المادة الواحدة و العشرون / احكام عامة[٢]:

" يقوم المصرف بعملية الافصاح حسب القوانين و الانظمة النافذة ، ووفق ما تمليه المعايير الصادرة عن هيئة المراجعة و المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية و المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في الموضوعات التي لا تغطيها معايير الهيئة و بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية ."

---

[١] المبادىء الارشادية لضوابط ادارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، مجلس الخدمات المالية الاسلامية - ٢٠٠٦ – ص١٠.

[٢] دليل الحوكمة للمصارف الاسلامية في سورية ، ٢٠٠٩ ، المادة٢١

القسم الثاني حقوق اصحاب حسابات الاستثمار[1] :

المبدأ الأول/ق٢:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.

المبدأ الثاني/ق٢:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (آخذين في الحسبان التميز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة) بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد .

و قد جاء في المادة الخامسة و العشرون لدليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و الصادر عن المصرف المركزي السوري ما يلي[2] :

" يتحمل صاحب حساب الاستثمار بصفته رب المال – وفقا لمبدأ المضاربة او الوكالة – مخاطر رأس ماله المستثمر بواسطة المصرف بصفته مضاربا او وكيلا ، و هذا يجعل المخاطر التي يتعرض لها كل من المساهمين و اصحاب

[1] المبادىء الارشادية لضوابط ادارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، مجلس الخدمات المالية الاسلامية - ٢٠٠٦ – ص١٢ -١٧ .

[2] دليل الحوكمة للمصارف الاسلامية في سورية ، ٢٠٠٩، المادة ٢٥

حسابات الاستثمار متشابهة .و بالتالي على المصرف الإلتزام بحماية مصالح اصحاب حسابات الاستثمار بما لا يقل عن التزامه بحماية مصالح المساهمين .

استنادا على ما سبق يجب على مجلس الإدارة :

أ- الاقرار بحقوق اصحاب حسابات الاستثمار في متابعة اداء استثماراتهم و المخاطر ذات العلاقة ، و اتخاذ السبل الكافية بضمان المحافظة على هذه الحقوق و ممارستها ،و ينبغي وفق ذلك :

١- اعطاء صاحب حساب الاستثمار و قبل فتح الحساب معلومات كافيه عن حقوقه التعاقدية ، و عن السياسات و الاستراتيجيات المتعلقة باستثمارات حسابات الاستثمار و مخاطرها و توزيع موجوداتها و سياسات توزيع ارباحها.

٢- ابلاغ صاحب حساب الاستثمار عند فتح الحساب بأنه يتحمل خسارة الموجودات بنسبة استثماره فقط . و ان مسؤولية المصرف عن تلك الخسارة تجب في حالة التعدي او التقصير فقط .

ب-اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلائم مع المخاطر و العوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (اخذين في الحسبان التمييز بين اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة و المقيدة)، بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد ، و يتم ذلك من خلال :

١- توظيف مديري استثمار مؤهلين و قادرين تماما على فهم احتياجات و توقعات اصحاب حسابات الاستثمار .

٢- ابلاغ اصحاب حسابات الاستثمار في حال القيام بدعم العوائد (تشكيل احتياطي معدل الارباح) و كلما تمت الاضافة او السحب من هذه الاحتياطيات .

٣- الافصاح عن العوائد لأصحاب حسابات الاستثمار بالطريقة التي تميز بين معدل توزيع الارباح و معدل الارباح الفعلية ، بحيث يكون مفهوما بوضوح ان ان احتياطي معدل الارباح يتم لأغراض دعم توزيعات الارباح و ليس دعم الارباح المتحققة لأصحاب حسابات الاستثمار .

٤- الاخذ بالحسبان ان استخدام الاحتياطيات لدعم العوائد (احتياطي معدل الارباح) و لتخفيف الخسائر غير المتوقعة (احتياطي خسائر الاستثمار) ، لا ينبغي اعتباره الوسيلة الاكثر ملائمة لتلبية توقعات اصحاب حسابات الاستثمار عن المخاطر و العوائد ، فالأولى ان يتم ذلك من خلال إدارة الموجودات بطريقة فعالة و ملائمة .

القسم الثالث : الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها :

المبدأ الاول /ق٣ [١]:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشريعة من المختصين بها ، والإلتزام بتطبيق الفتاوى ولمراقبة الإلتزام بالشريعة فى جميع نواحى منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.

[١] المبادىء الارشادية لضوابط ادارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، مجلس الخدمات المالية الاسلامية - ٢٠٠٦ – ص٢٢.

المبدأ الثاني /ق٣[1]:

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمؤسسة .ويجب على المؤسسة أن تتيح اطلاع الجمهور على هذه الأحكام والمبادئ.

و قد افرد المصرف المركزي السوري في دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية المادة عشرون ليؤكد على حتمية التزام المصارف الإسلامية بجميع المعايير الشرعية و قد ورد ما يلي[2] :

" المادة عشرون : الإلتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية

ان الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها في إطار تقديم الخدمات المالية هو ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف ، و لا يمكن بغياب هذا الإلتزام التمتع بالمصداقية الشرعية الكافية لتحقيق هوية المصرف في الواقع و جذب المستثمرين و العملاء الذين يرغبون في الدخول في معاملات تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية و مبادئها . و تأسيسا على ذلك يجب على مجلس الإدارة مراعاة ما يلي :

١- الإلتزام في ممارسة جميع اوجه العمل المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها ، و تحديدا الإلتزام بالقرارات و الفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة

[1] المبادىء الارشادية لضوابط ادارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، مجلس الخدمات المالية الاسلامية - ٢٠٠٦ – ص٢٤.

[2] دليل الحوكمة للمصارف الاسلامية في سورية، ٢٠٠٩،المادة ٢٠

الرقابة الشرعية في المصرف و تقع مسؤولية هذا الإلتزام على إدارة المصرف."

و إن الرقابة الشرعية هي الأداة الصحيحة و التي من خلالها يتم تصويب مسار المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية ، و ان هذه المسؤولية الكبرى تقع على عاتقها بشكل كبير [1].

القسم الرابع شفافية التقارير المالية فيما يتعلق بحسابات الاستثمار [2]:

المبدأ الاول / ق٤ :

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفى المواعيد المحددة .

و قد اكد دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية على ما يلي[3] :

" المادة الرابعة و العشرون : الشفافية و الافصاح فيما يخص حسابات الاستثمار : ب- يجب على المصرف الإسلامي توفير المعلومات الجوهرية و

---

[1] زعتري ،علاء الدين ، الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية ،٢٠١٢
h p://www.alzatari.net/research/1472.html

[2] المبادىء الارشادية لضوابط ادارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، مجلس الخدمات المالية الاسلامية - ٢٠٠٦ – ص٢٦.

[3] دليل الحوكمة للمصارف الاسلامية في سورية ٢٠٠٩، المادة ٢٤

الاساسية حول حسابات الاستثمار لاصحاب تلك الحسابات و للجمهور بالقدر الكافي و في المواعيد المحددة و يجب تبعا لذلك :

١- توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول اسس توزيع الارباح قبل فتح حساب الاستثمار .

٢- الافصاح بصورة دورية في إحدى الصحف اليومية و / او في التقرير السنوي و / او في موقع المصرف على الانترنت – على الامور التالية :

- السياسات المتعلقة بتوزيع الارباح و توزيع الموجودات و استراتيجيات الاستثمار و اليات دعم العوائد فيما يتعلق بحسابات الاستثمار .
- نسبة مشاركة المصرف في الاستثمارات .
- تشكيل و توزيع احتياطي معدل الارباح و احتياطي مخاطر الاستثمار .
- احتساب و توزيع الاربح لاصحاب حسابات الاستثمار .
- القرارات و الفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ، و كيفية التوصل اليها و شروط تطبيقها فيما يتعلق بالمعلومات التي تهم المساهمين و المودعين و اصحاب حسابات الاستثمار .

٣- تضمين التقرير السنوي بيانا صادرا و معتمدا من مجلس الإدارة بشأن السياسات المتعلقة بحسابات الاستثمار و مخاطرها و عوائدها المتوقعة .

٤- نشر الافصاحات باللغة العربية كحد ادنى .

٥- اعلام الجمهور في احدى الصحف اليومية – بالوسيلة المعتمدة للإفصاح .

٦- الافصاح عن أي معلومات جوهرية طارئة كلما اقتضى الامر ."

الفصل الثالث

جودة التدقيق الداخلي في المصارف الاسلامية

المبحث الأول :

جودة التدقيق الداخلي

المبحث الثاني : دور التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية

أولاً – دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية

ثانيا– دور التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية

ثالثا– دور التدقيق الداخلي بالحوكمة المؤسساتية في المصارف الإسلامية

المبحث الأول : جودة التدقيق الداخلي

جودة التدقيق الداخلي :

عرفت جودة التدقيق بأنها :" التأكد على تحقيق الأداء المنشود وفق معايير التدقيق و التأكد من الإلتزام بالسياسات ، و الإجراءات المحددة الموضوعة ، التي تقود إلى تحقيق المهمات المطلوبة من التدقيق "[1]

و نرى من التعريف السابق إن جودة التدقيق تهدف إلى تحقيق أداء ما و لكن بطريق معينة و وفق إطار محدد ، أي انه هنالك اسباب و نتائج لجودة التدقيق الداخلي و يمكن تسمية الاسباب بمحددات جودة التدقيق الداخلي و بالنتائج بالغرض المقصود من التدقيق الداخلي أي النتائج و اثار التدقيق الداخلي على ارض الواقع .

و" تتحدد جودة التدقيق الداخلي من خلال الموضوعية و استقلال المدققين الداخليين ، العناية المهنية من خلال كفاءة العمل المنجز و مدته ، و ايضا كبر حجم إدارة المراجعة الداخلية و عدد مراجعيها " [2].

و انه للوصول إلى تعريف و مكونات و محددات جودة التدقيق الداخلي علينا الانطلاق من تعريف التدقيق الداخلي ، و قد وجدنا في الفصل الاول ان تعريف التدقيق الداخلي الاحدث و الاعم و الذي يتناول كافة جوانب التدقيق الداخلي و يوصف أدواره و مهمته الرئيسية ، هو تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA)

حيث عرف المعهد التدقيق الداخلي على انه :

" دائرة أو قسم أو فريق من المستشارين أو غيرهم من ممارسي المهنة يقدمون خدمات تأكيدية و استشارية بشكل موضوعي و مستقل ،مصممة لزيادة و تحسين قيمة عمليات المنظمة ، و المساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية و منتظمة بهدف تقييم و تحسين فعالية عمليات الحوكمة و إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية.[3]

---

[1] دردس ، خالد وجيه ، اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان – دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية الاعمال ، جامعة جدارا ، اربد ، الاردن ، ٢٠١٠، ص ٤٠

[2] العبدلي ، محمد ، اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ ،ص ٤٦

[3] The Institute of Internal Auditors, https://na.theiia.org

و بما إن التدقيق الداخلي خدمة و يصنف تحت بند الخدمات فلابد لنا من تعريف جودة الخدمة للوصول إلى جودة التدقيق الداخلي و تعرف جودة الخدمة على انها:

" تلك الجودة التي تشمل على البعد الإجرائي و البعد الشخصي كأبعاد مهمة في تقديم الخدمة ذات الجودة العالية ، حيث يتكون الجانب الأجرائي من النظم و الإجراءات المحددة لتقديم الخدمة ، اما الجانب الشخصي للخدمة ، فهو كيف يتفاعل العاملون (بمواقفهم و سلوكياتهم و ممارساتهم) مع العملاء ".[1]

و تعرف ايضا " هي جودة الخدمات المقدمة سوآءا كانت المتوقعة او المدركة أي التي يتوقعها العملاء او يدركونها في الواقع الفعلي ، و هي المحدد الرئيسي لرضا العميل او عدم رضاه ، حيث يعتبر في الوقت نفسه من الاولويات الرئيسية التي تريد تعزيز مستوى الجودة في خدماتها " .[2]

إن التعريفان السابقان يتكاملان فيما بينهما لتحديد الصورة الكاملة لجودة الخدمات و بمحاولة الدمج بين تعريف التدقيق الداخلي و التعريفان السابقان نلاحظ ما يلي :

في التعريف الاول :

إن جودة الخدمة تحتوي على جانب شخصي يتمثل بكيف يتفاعل العاملون لتقديم الخدمة ، و ان المدقق الداخلي يجب ان يتمتع بالموضوعية و الاستقلالية و النزاهة.

إن جودة الخدمة تحتوي على جانب اجرائي يتمثل بالنظم و الإجراءات المحددة لتقديم الخدمة و يمكن ان يعبر عن ذلك بمعايير التدقيق الداخلي التي تؤطر عمل قسم التدقيق داخل المنظمة .

---

[1] مأمون الدراركة ، طارق شبلي ، الجودة في المنظمات الحديثة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨ .

[2] مأمون الدراركة و اخرون ، ادارة الجودة الشاملة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٣ .

و في التعريف الثاني :

إن جودة الخدمة تتمثل بجودة الخدمة المقدمة و التي يتوقعها العملاء او يدركونها بالواقع الفعلي ، و بما ان هدف التدقيق الداخلي هو اضافة القيمة للمنشأة و تحسين عملياتها من خلال تقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الحوكمة و الرقابة الداخلية أي ان ما نتوقعه من خدمة التدقيق داخل المنظمة هو ان يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في اضافة القيمة للرقابة الداخلية و إدارة المخاطر و الحوكمة و من جهة اخرى فأنه و بالنظر إلى كفاءة و فعالية إدارة المخاطر و الحوكمة و الرقابة الداخلية يمكننا وضع تصور مقبول عن جودة التدقيق الداخلي في تلك المنظمة و بنسبة جيدة و بالتالي فأن جودة التدقيق الداخلي تنعكس بهذه الانشطة الثلاث ذات الأهمية العظمى في أي منظمة .

من المناقشة السابقة نستنتج برأي الباحث انه يوجد هنالك عوامل مؤثرة على جودة التدقيق الداخلي و تتمثل ب استقلالية المدقق الداخلي و كفاءته المهنية و جودة اداء مهام التدقيق الداخلي و ان جودة التدقيق الداخلي تتمثل في قيام التدقيق الداخلي بدوره في اضافة القيمة لإدارة المخاطر و الرقابة الداخلي و الحوكمة .

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في المصارف الاسلامية

أولاً – دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية :

إن موضوع إدارة المخاطر يرتبط بشكل مباشر بالأزمات المصرفية و المالية و" يتعين الإشارة في هذا الصدد إلى أن غالبية الدراسات التي بحثت أسباب الازمات الاقتصادية وجدت أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الازمات المالية سوآءا في الدول النامية أو المتقدمة وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الاسباب التي أدت إلى تعثر البنوك و حدوث الازمات و هنا يبرز دور الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في تحديد و تقييم حجم المخاطرة "[1]

و يجب أن يكون دور لجنة التدقيق و المدقق الداخلي امتداد لدور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية حيث ان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر يعد من السمات المميزة لتطور مهنة التدقيق الداخلي[2] .

و بالرغم من الدور المتعاظم للجنة التدقيق و المدقق الداخلي في إدارة المخاطر فأن المسؤولية الاساسية لإدارة المخاطر يجب ان تتكامل في في جميع المستويات الأدارية في المصرف و ان مهمة لجنة التدقيق لإدارة المخاطر وفق المعايير الحديثة ينبغي ان تكون " تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية وفق رؤية تكاملية "

و من وجهة نظر اخرى فأن المعارضون لتدخل التدقيق الداخلي في اتخاذ قرارات في لأداره المخاطر ينوهون إلى ان التدقيق الداخلي في الأصل هي مهمة توكيدية

[1] محمد حسين علي الصواف ،أثر الرقابة و التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ،هيئة التعليم التقني ،العراق، ٢٠١١ ، ص٦

[2] Hennie Van Greuning and Zamir Iqbal , Risk Analysis for Islamic Banks, The world Bank ,Washington ,D.C - 2008 p 41-42

خصوصا أن إدارة المخاطر ليست بهذه البساطة و لا يمكن للجنة التدقيق او المدقق الداخلي القيام بها و يدعم هؤلاء وجهة نظرهم ما يلي :

- إن المدقق الداخلي مثله مثل المدقق الخارجي عديم الجدوى بشكل ميؤوس منه في قدرته على اتخاذ قرارات وقتية و مناسبة لإدارة المخاطر حيث ان نظرتهم لإدارة المخاطر تقتصر على محاولة التحكم في الخطر .
- إن الفشل في إدارة المخاطر غالبا ما يكون سببه اخطاء بشرية و قرارات غير دقيقة بينما ينظر المدقق الداخلي لإدارة المخاطر من وجهة نظر تدقيقية أي انها وظيفة حينما تدقق بشكل كافي فأنها ستسير بشكل صحيح .
- إن عملية إدارة المخاطر عملية ديناميكية و متغيرة و لا يمكن للتدقيق الداخلي الا التعامل مع الاخطار القابلة للتدقيق و هذه الإطار هي جزء صغير جدا من المخاطر.

أما مجلس النقد و التسليف في الجمهورية العربية السورية فقد أكد في دليل إدارة المخاطر المصرفية على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية و حيث ورد [1] :

" من اهم المديريات ذات العلاقة بمديرية المخاطر مديرية التدقيق الداخلي حيث تقوم هذه المديرية بتدقيق كافة الاعمال المصرفية و مدى الإلتزام بالتعليمات و القرارات و الصلاحيات الصادرة عن مجلس الإدارة و كذلك القوانين و الانظمة النافذة ، و يمكن ان تقدم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر فيما يخص بمدى التزام الفروع بتنفيذ العمليات الصادرة عن مديرية المخاطر و مجلس الإدارة فيما يخص كافة أنواع المخاطر و ذلك للحفاظ على نسبة المخاطر بمستوياتها الدنية ، و للتأكد من فعالية و كفاءة نظام الضبط الداخلي المتعلق بعملية إدارة المخاطر "

و في معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) فقدت وضحت المعايير عن مسؤولية الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي في قبول

[1] دليل ادارة المخاطر المصرفية ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية

المهـــام الاستشـــارية التـــي تســـاهم فـــي اضـــافة القيمـــة و تحســـين إدارة المخـــاطر و كمـــا جاء بالمعيار [1]:

١/A/٢٠١٠- "علـــى الـــرئيس التنفيـــذي للتـــدقيق الـــداخلي ان ينظـــر فـــي قبـــول مهـــام تقـــديم الاستشـــارات المقترحـــة علـــى اســـاس مـــدى مســـاهمة المهمـــة فـــي تحســـين إدارة المخـــاطر و تحســـين عمليـــة المؤسســـة و تحقيـــق قيمـــة مضـــافة لهـــا . و يجـــب ادراج المهـــام التـــي تـــم قبولها في خطة التدقيق . "

و فـــي المعيـــار الخـــاص بـــإدارة المخـــاطر وضـــح معهـــد المـــدققين الـــداخلين دور و مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و قد جاء في المعيار :

٢١٢٠- إدارة المخاطر

يجـــب علـــى نشـــاط التـــدقيق الـــداخلي تقيـــيم فاعليـــة عمليـــات إدارة المخـــاطر و ان يســـهم فـــي تحسينها .

١/C/٢١٢٠- علـــى ضـــوء نتـــائج تقيـــيم المخـــاطر يجـــب علـــى نشـــاط التـــدقيق الـــداخلي تقيـــيم مـــدى كفايـــة و فاعليـــة الضـــوابط الرقابيـــة فـــي مختلـــف نـــواحي الحوكمـــة و عمليـــات التشغيل و نظم المعلومات و يشمل ذلك تقييم ما يلي :

- موثوقية و سلامة المعلومات المالية و التشغيلية .
- فاعلية و كفاءة العمليات و البرامج بالمؤسسة .
- حماية الأصول
- التقيد بالقوانين و الانظمة و الإجراءات و القيود .

٢/C/٢١٢٠ يجـــب علـــى نشـــاط التـــدقيق الـــداخلي تقيـــيم احتمـــال حـــدوث الاحتيـــال و كيف تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر الاحتيال .

[1] IIA, the institute of internal auditor , standards , https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Standards.aspx

١/A/٢١٢٠- في اثناء المهام الاستشارية . يجب ان يتحقق المدققون الداخليون من ان المخاطر تتناسب مع المهمة و ان ينتبهوا إلى وجود أي مخاطر اخرى .

٢/A/٢١٢٠-يجب ان يدمج المدققون الداخليون معرفتهم بالمخاطر و التي يكسبونها من المهام الاستشارية ضمن تقييمهم لعمليات إدارة المخاطر بالمؤسسة .

٣/A/٢١٢٠- عند مساعدة الإدارة في تحديد او تحسين عمليات إدارة المخاطر ، يجب على المدققين الداخليين الامتناع عن تولي أي مسؤولية ادارية من خلال قيامهم بالإدارة الفعلية للمخاطر .

و في دراسة اعدها معهد المدققين الداخليين الاميريكي بعنوان دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية الواسعة وفق إطار ERM ، فقد اوضحت الدراسة دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسساتية بما يلي [1]:

١- مراجعة إدارة المخاطر بالنسبة للمخاطر الرئيسية
٢- تقييم عملية كتابة التقارير للمخاطر الرئيسية
٣- تقييم إجراءات إدارة المخاطر
٤- اعطاء تأكيدات عن صحة تقييم المخاطر
٥- اعطاء تأكيدات عن عملية ادارى المخاطر

و في دراسة ميدانية اعدت لتحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع في جامعة الزيتونة الاردنية تم التوصل إلى نتائج هامة بشأن دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الاردنية حيث لقد" بينت الدراسة الميدانية أن المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية يقومون بدورهم في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها بنسبة ٩١%، ولكن أفضل تطبيق بشأن ذلك في التأكد من الآتي :

[1] The role of internal audi ng in enterprise wide risk management , IIA ,2009, gure 1 p 4

- أداء الإدارة والمستندات يتم تحليلهما دوريا لتحديد والأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من البنك ومستوى الأنشطة.
- الآليات موضوعة لتحديد و رد التغير الذي يمكن أن يؤثر على أهداف العمل في البنك.
- الموارد، الأدوات كافية والوقت متاح لإنجاز أهداف وحدة عمل الموظف في البنك.
- تحديد الأهداف بشكل رسمي ومراقبتها على أساس دوري.
- توصيل الأهداف لجميع الموظفين.

- دور نشاط التدقيق الداخلي في تقييم مدى كفاية عمليات إدارة المخاطر[1]:

١- تعتبر إدارة المخاطر من مسؤوليات الإدارة العليا و مجلس الإدارة ، و يمكن أن يتمثل دور نشاط التدقيق الداخلي في مساعدة الإدارة العليا و مجلس الإدارة في النهوض بهذه المسؤولية من خلال اختبار و تقييم عمليات إدارة المخاطر المعمول بها في المؤسسة و اقتراح التحسينات التي تكفل فاعلية تلك العمليات و في حال لم يكن لدى المؤسسة عمليات رسمية للإدارة المخاطر فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يناقش مع الإدارة العليا و مجلس الإدارة أهمية وجود هكذا عمليات بما يكفل تحقيق مستوى مناسب من متابعة المخاطر و ادارتها .

٢- على نشاط التدقيق الداخلي ان يقيم مدى كفاية و فعالية عمليات إدارة المخاطر المعمول بها في المؤسسة في ضوء ملائمة هذه العمليات لطبيعة عمل المؤسسة و درجة تعقيد عملياتها و البيئة التي تعمل ضمنها ، و تساعد الإجراءات التالية في عملية التقييم هذه :

---

[1] دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة و المخاطر و الرقابة ، الطبعة الاولى، الجزء الاول ،ص ١١٣
PRC power resources ، 2012،CIA review ،PRC

a. دراسة البيئة التي تعمل ضمنها المؤسسة و مراقبة التغييرات فيها لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المؤسسة و الإجراءات الرقابية المنفذة للحد من هذه المخاطر و مراقبتها ، و مراجعة عمليات تقييم المخاطر السابقة المنفذة من قبل الإدارة او المدققين الداخليين او الخارجيين .

b. تحديد أهداف مختلف وحدات المؤسسة و المخاطر المرتبطة بتلك الأهداف و مراجعة الإجراءات المتبعة لتخفيف و مراقبة و متابعة تلك المخاطر .

c. تقييم مدى ملائمة خطوط التبعية الادارية بالنسبة لانشطة مراقبة المخاطر .

d. مراجعة مدى كفاية و حسن توقع التبليغ عن نتائج إدارة المخاطر و مراجعة الإجراءات المتعلقة بتحليل تلك المخاطر و التحقق من اكتمالها ، و الإجراءات المتخذة لمعالجة المسائل التي اثارتها عمليات إدارة المخاطر و اقتراح التحسينات اللازمة .

e. مراجعة سياسات المؤسسة و استراتيجياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر و تقبلها ، و تقييم ممارسات إدارة المخاطر فيها . و مناقشة الضعف في أساليب إدارة المخاطر مع الإدارة العليا و مجلس الإدارة .

f. إذا اعتقد المدقق الداخلي ، بعد قيامه بأعمال التقييم و المراجعة الملائمة ، ان الإدارة تقبل مستوى مخاطر لا يتماشى مع استراتيجية و سياسة المؤسسة المتعلقة بإدارة المخاطر او ان ذلك المستوى يعتبر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة ، فيجب ان يناقش تلك المسألة مع الإدارة العليا ، و إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول من المخاطر المتبقية ، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة إلى مجلس إدارة المؤسسة لحسمها .

و نستطيع أن نستنتج مما سبق الدور الهام للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و يرى الباحث ان إدارة المخاطر مسؤولية الجميع و ينبغي ان تتكامل في جميع المستويات الادارية و ان مهمة التدقيق الداخلي هو تأكيد ان إدارة المخاطر تتم بشكل سليم و ايضا تقديم توضيات حول اكتشافه لمخاطر جديدة او أساليب افضل لإدارة المخاطر و ان أهمية دور المدقق الداخلي بإدارة المخاطر تنبع من ان المدقق الداخلي لديه اطلاع شبه كامل على عمليات المنظمة مما يعطيه افضلية في اكتشاف اماكن خلل تعرض المنظمة لمخاطر جديدة و غير متوقعة .

ثانيا – دور التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية :

و سنتعرف على الدور الذي يساهم به التدقيق الداخلي من خلال النقاط التالية :

– الأثر المتبادل بين الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي :

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يعتمد عليها المدقق الداخلي عند قيامه بعملية التدقيق ، فالخطوة الأولى لعمل المدقق الداخلي هي دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، و على ضوء هذه الدراسة يستطيع المراجع تحديد مدى فحصه و اختباراته و ذلك باستخدام إجراءات التدقيق اللازمة .

و كان المفهوم التقليدي لنظام الرقابة الداخلية هو حماية اصول الشركة و التأكد من الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر . لكن المفهوم الحديث لنظام الرقابة الداخلية اتسع نطاقه بحيث تخطى حدود الأشراف على العمليات المحاسبية و المحافظة على الأصول و اصبح المقصود بالرقابة الداخلية كما عرفها المجمع الاميركي للمحاسبين القانونيين بأنها الخطة التنظيمية و كل ما يرتبط بها من وسائل و إجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على الأصول و اختبار دقة الحسابات و درجة الاعتماد عليها و تنمية كفاءة العمل و تشجيع اتباع السياسات الادارية الموضوعة و تعتبر إدارة التدقيق الداخلي احد مكونات نظام الرقابة الداخلية في

المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية ، و هي وحدة ادارية ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة ، ووظيفة هذه الوحدة مساعدة الإدارة في التحقق من حسن اداء نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة ، و يقصد بها كل عمليات الضبط الداخلي و التدقيق لكافة الانشطة و الاعمال التي تتم داخل الوحدات ، سواء كانت فروعا او وحدات تنفيذية بالمركز الرئيسي [1].

و حيث ان من متطلبات الرقابة الداخلية السليمة وجود قسم كتنظيم اداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم التدقيق الداخلي ، مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات و اللوائح و السياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة ، و كذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي و ايضا التحقق من عدم وجود اوجه التلاعب و المخالفات ، و هو ما يمثل الالمام بشقي الرقابة الداخلية سواء الاداري او المحاسبي [2].

و " إن دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر حجر الاساس الذي ينطلق منه المدقق الداخلي و هو نقطة الارتكاز للمدقق الداخلي عند اعداد برنامج التدقيق و تحديد نسب الاختبارات و العينات ، فكلما كان نظام الرقابة قويا و فعلا و متماسكا كلما زاد اعتماد المدقق الداخلي على أسلوب العينة في الحصول على الأدلة و القرائن للأثبات ، و كلما كان ضعيفا كلما لجأ المراجع إلى زيادة و توسيع حجم العينة الممثلة "[3].

و قد ورد دور المدقق الداخلي بتطوير و فحص الضوابط الرقابية في المنشأة في معايير التدقيق الداخلي الدولية و الصادرة عن معهد المدققين الداخليين :

---

[1] السيسي ، صلاح الدين حسن ، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الاداء في المصارف و المؤسسات المالية ، دار الوسام ، ط١ ، ١٩٩٨، ص ١٧٦

[2] الصحن ، عبد الفتاح ، و رزق السوافيري ، الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٩: ٢٠٦

[3] مخلوف ، احمج محمد ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،٢٠٠٧ ، ص ٧٣

"يتعين وجود مقاييس وافية لتقييم الضوابط الرقابية . لذلك يجب ان يتأكد المدققون الداخليون من مدى قيام الإدارة بوضع تلك المقاييس لتحديد إذا ما كانت الأهداف و الغايات قد تم تحقيقها . إذا كانت تلك المقاييس وافية يجب على المدققين الداخليين ان يستعملوها في تقييمهم اما إذا تبين انها غير وافية فيجب على المدققين الداخليين العمل مع الإدارة لتطوير مقاييس التقييم المناسبة ".

و حيث ان فحص و تطوير الضوابط الرقابية تعتبر من الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي لإدارة المنشأة ، و هذا يقودنا إلى السؤال التالي : من هو المسؤول عن وضع الرقابة الداخلية داخل المنشأة ؟ و ما مدى مساهمة المدقق الداخلي في ذلك ؟

- دور المدقق الداخلي في الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية :

الدور الرقابي للمدقق الداخلي يعتبر من اهم الادوار التي تم انشاء التدقيق الداخلي من اجلها و يتعاظم هذا الدور للمدقق الداخلي في المصارف الإسلامية و يمكن تلخيص دوره فيما يلي [1]:

١- الإلمام التام بتعليمات المصرف الخاصة بكل وحدة من وحداته المختلفة و ما يصدر من شأنها من تعليمات لاحقة .
٢- الإلتزام في تقريره بما ورد بتعليمات ادار المصرف .
٣- الاطلاع على تقرير التدقيق السابق للتأكد من تنفيذ الملاحظات ، و أن يثبت في تقريره ما لم يتم تنفيذه أو ما يكون قد نفذ ثم أوقف تنفيذه بعد انتهاء التدقيق و ذلك في بداية تقرير التدقيق الجديد .
٤- القيام بالتدقيق على كل وحدة في المدة التي تتناسب مع حجم العمل بها مع البدء كما هو معتاد بوحدة الخزينة .
٥- عدم التدخل في معاملات العملاء أو إقحام نفسه في مناقشات معهم ، إذا إن هذا من اختصاص الإدارة .

[1] السيسي ، نظم الرقابة و تقييم الاداء في المصارف و المؤسسات المالي ، مرجع سابق ص ١٨٧- ١٨٨

٦- الحصول على ميزان بأرصدة الاستاذ العام لكل وحدة عند بدء التفتيش للسير على أساسه ، ثم يطلب تجهيز جميع كشوف الجرد اللازمة .

٧- الحصول على كشف بأسماء موظفي كل وحدة ، و العمل الذي يقوم به كل منهم ، و الدفاتر التي في عهدتهم موقعا عليه من رئيس الوحدة أو مدير الفرع ، على أن يرفق هذا الكشف مع تقرير التدقيق .

٨- يكتب المدقق الداخلي تقريرا مفصلا عن الاعمال التي جرى تدقيقها بكل وحدة ، سواء بها ملاحظات او كانت مستوفاة طبقا للتعليمات ، على ان يبين تاريخ ابتداء و انتهاء المراجعة على الوحدة و يوقع عليه ، و يوقع من رئيس القسم المختص ، و من مدير الفرع قبل ان يبدأ في التدقيق على وحدة اخرى ، لإعطاء الفرصة الكافية لمدير الفرع للاطلاع على التقرير ، و استيفاء ملاحظات التدقيق اول بأول ، و يجب قبل كتابة التقرير نهائيا مناقشة مسودته مع مدير الفرع .

٩- تكتب تقارير التدقيق عادة من اصل و عدة صور ، يترك صورة منها للفرع ، و يرسل اصل تقرير التدقيق عن كل وحدة يتم التفتيش عليها أولاً بأول إلى إدارة المراقبة الداخلية .

- يجب على الفرع استيفاء اوجه النقص التي يراها المدقق الداخلي أولاً بأول اثناء تواجده بالفرع و يشار إلى ذلك بالتقرير .
- يوقع المدقق الداخلي على جميع المستندات و الاوراق التي اطلع عليها .

- التقييم الذاتي للرقابة control self assessment [1]:

هو عملية اختبار و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ضمن الشركة . و يشارك جميع موظفي المؤسسة في هذه العملية التي تهدف إلى ضمان تحقيق المؤسسة لأهداف عملها بكفاءة و فعالية ، و يسهم التقييم الذاتي للرقابة في رفع درجة مسؤولية الموظفين جميعهم .

[1] تنفيذ مهام التدقيق الداخلي ، prc , cia review , 2012 power resources ص ٦٢ -٦٣

مزايا التقييم الذاتي للرقابة :

١- يعزز فهم الموظفين للمخاطر و الضوابط الرقابية المتعلقة بالعمل ، و يشجع على التواصل و التعاون فيما بينهم في تحقيق أهداف المؤسسة .
٢- يسهل دراسة الإجراءات الرقابية الداخلية في المؤسسة بصورة اعمق ، و تحديد مواطن الضعف فيها بما يسمح بالكشف المبكر عن المخاطر المتعلقة بها.
٣- يوفر للمدققين الداخليين معلومات افضل حول نجاعة الإجراءات الرقابية و مدى أهمية المخاطر المتبقية بما يمكنهم من تركيز الموارد المحدودة في استقصاء و اختبار الاقسام التي تبين ان هنالك مواطن ضعف مهمة في الإجراءات و الضوابط الرقابية فيها .
٤- تحسين مستوى المحاسبة و المساءلة .

- الأساليب المتبعة في عملية التقييم الذاتي :

هناك تنوع واسع في الأساليب التي تتبع في عمليات التقييم الذاتي للإجراءات الرقابية في المؤسسات . و يجب ان يكون الأسلوب المتبع مصمم خصيصا بما يتماشى مع الخصائص التي تنفرد بها المؤسسة عن المؤسسات الأخرى ، كما يلزم ان يكون هذا الأسلوب مرنا و قابلا للتغيير بما يتماشى مع التطور و النمو المستمرين للمؤسسة . و الاشكال الثلاثة الرئيسية لبرامج التقييم الذاتي للإجراءات الرقابية هي :

١- ورشة التسهيل او المساعدة : تقوم بجمع المعلومات من فرق العمل المختلفة التي تمثل المستويات المختلفة في الوحدة او القسم ، و في نهاية تلك الورش يتم اعداد تقرير يكون معظمه قد تشكل في اثناء مداولات الاعضاء ، و يتم تسجيل اتفاق اعضاء مجموعة ورشة العمل في الراي في مختلف مراحل المناقشات ، و تقوم المجموعة بمراجعة التقرير النهائي المقترح قبل نهاية

الجلسة الختامية ، و يمكن ان تأخذ ورشات العمل هذه اشكالا مختلفة كالتالي:

a. الفرق التي تركز على الأهداف : تركز على تحديد افضل السبل إلى تحقيق هدف معين من أهداف العمل ، حيث يقوم اعضاء ورشة العمل بفحص الإجراءات الرقابية القائمة و المتبعة لمساندة ذلك الهدف ، ثم تحديد مستوى المخاطر المتبقية لتقرير ما إذا كانت إجراءات الرقابة تؤدي اغراضها اداءا فعلا و ما إذا كانت المخاطر المتبقية بعد تطبيق تلك الإجراءات تقع ضمن مستوى مقبول .

b. الفرق التي تركز على المخاطر : تركز على تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق هدف معين . بتحديد كافة العقبات و العوائق و المخاطر التي قد تحول دون تحقيق ذلك الهدف ، و من ثم فحص فعالية الإجراءات الرقابية في إدارة تلك المخاطر ، و تحديد المخاطر المتبقية.

c. الفرق التي تركز على الرقابة : تركز على تحديد مدى جودة اداء الإجراءات الرقابية القائمة . حيث يكون هدف ورشة العمل هو اعداد و تقديم تحليل للفجوة بين مدى جودة الاداء الفعلي للإجراءات و الضوابط الرقابية و مستوى الاداء الذي تتوقعه الإدارة .

d. الفرق التي تركز على العمليات : تركز على انشطة مختارة تشكل العناصر المكونة لعمليات معينة . حيث تقوم ورشة العمل عادة بتحديد أهداف العملية باسرها و مختلف الخطوات الوسيطة المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف ، و يكون هدف ورشة العمل تقييم و تحسين العملية بأكملها و مختلف الانشطة المكونة لها .

٢- الاستبيانات : أسلوب من أساليب التقييم الذاتي للرقابة يستخدم لجمع معلومات حول المخاطر و الضوابط الرقابية في المؤسسة ، و يتضمن الاستبيان عادة اسئلة بسيطة في معظمها و يسهل فهمها مثل الاسئلة التي

يكفيهـــا الاجابـــة بـــنعم او لا و مـــن مميـــزات اســـتخدام الاســـتبيانات انهـــا تـــوفر بالوقت و التكلفة و تضمن الحصول على معلومات اكثر سلامة و صراحة .

٣- التحلـــيلات و الاقـــرارات التـــي تصـــدر عـــن الإدارة : فـــي هـــذا الأســـلوب يســـتخدم المـــدقق الـــداخلي المعلومـــات التـــي يـــتم جمعهـــا مـــن اقـــرارات و شـــهادات المـــديرين حـــول حالـــة الرقابـــة الداخليـــة داخـــل وحـــداتهم و اقســـامهم و مـــن ثـــم يقـــوم المـــدقق الـــداخلي بدراســـة هـــذه المعلومـــات اضـــافة إلـــى المعلومـــات المســـتقاة مـــن مصـــادر اخـــرى بهـــدف تعزيـــز فهـــم الضـــوابط الرقابيـــة و مشـــاركة هـــذا الفهـــم مـــع مـــديري الأقسام و الوحدات كجزء من برنامج التقييم الذاتي للرقابة في المؤسسة .

و يمكـــن ان يتـــراوح دور نشـــاط التـــدقيق الـــداخلي فـــي برنـــامج التقيـــيم الـــذاتي للرقابـــة مـــن رعايـــة و تصـــميم و تنفيـــذ العمليـــة إلـــى الاقتصـــار علـــى القيـــام بـــدور استشـــاري فيهـــا و تولي دور التحقق النهائي من صحة اعمال التقييم التي قامت بها فرق العمل .

ثالثا : دور التدقيق الداخلي في الحوكمة المؤسساتية في المصارف الاسلامية

- الاثر المتبادل بين التدقيق الداخلي و الحوكمة المؤسساتية :

تـــؤدي وظيفـــة التـــدقيق الـــداخلي دورا مهمـــا فـــي عمليـــة الحوكمـــة ، إذا انهـــا تعـــزز هـــذه العمليـــة ، و ذلـــك بزيـــادة قـــدرة المســـاهمين علـــى مســـاءلة الشـــركة ، حيـــث يقـــوم المـــدققون الـــداخليون مـــن خـــلال الانشـــطة التـــي ينفـــذونها بزيـــادة المصـــداقية ، العدالـــة ، تحســـين ســـلوك المـــوظفين العـــاملين فـــي الشـــركات المملوكـــة للدولـــة و تقليـــل مخـــاطر الفســـاد الإداري و المالي [1].

و يعتبـــر التـــدقيق الـــداخلي احـــد ركـــائز و مقومـــات حوكمـــة المصـــارف و عليـــه فقـــد اصـــبح تطـــور و رفـــع كفـــاءة مســـتوى الأداء المهنـــي للتـــدقيق الـــداخلي بمثابـــة دعـــم رئيســـي

[1] Archambeault , Deborah s , (2002) " The rela on between corporate governance strength and fraudulent financial reporting : evidence from SEC ENFORCEMENT Cases " USA , prentice – Hall interna onal , Inc p 8 .

من دعائم التطبيق الكفء لإطار الحوكمة . لذلك قام معهد المدققين الداخليين بإعادة تقييم المبادئ التي تحكم وظيفة المراجعة الداخلية بالإضافة إلى توفر قاعدة من المعرفة و المهارات الضرورية و الملازمة للمهنة ضمن إطار المراجعة الشاملة للمعايير المهنية القائمة و المواثيق الاخلاقية ، بهدف رفع كفاءة و تطوير الأداء المهني للمدقق الداخلي ، و تعزيز مكانة مهنة المدقق الداخلي في السوق التنافسي .[1]

و قد اكد معهد المدققين الداخليين على دور التدقيق الداخلي في الحوكمة المؤسساتية و قد ورد ضمن معايير الأداء [2]:

٢١١٠- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة بالمؤسسة و اقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها بما يكفل تحقيق الأهداف الأتية :

- تعزيز الاخلاقيات و القيم المناسبة في المؤسسة .
- ضمان فاعلية إدارة الاداء و المساءلة على مستوى المؤسسة ككل .
- ابلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر و الرقابة إلى الجهات المناسبة بالمؤسسة .
- تنسيق الانشطة بين مجلس الإدارة و المدققين الخارجيين و الإدارة و ابلاغ المعلومات بين تلك الاطراف .

١/C/٢١١٠- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مستوى تصميم و تنفيذ و فاعلية أهداف و برامج و انشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الاخلاقية .

٢/C/٢١١٠- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت حوكمة المعلوماتية في المؤسسة تساند استراتيجيات و أهداف المؤسسة .

---

[1] محمد ، أمال ابراهيم ، دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية ، العدد الثاني ، جامعة بنها ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥٢

[2] معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد التدقيق الداخلي IIA،

و من جهة اخرى تساهم الحوكمة في تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي حيث ان الحوكمة و التدقيق الداخلي من اهم العناصر المتفاعلة و التي تساند بعضها بعضا و يتضح ذلك في التشريعات و القوانين المصرفية و منها دليل الحوكمة الصادر عن المصرف المركزي السوري حيث اقر هذا الدليل في

المادة الخامسة عشر : التدقيق الداخلي [1]

" تتعزز وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال :

١- ادراك مجلس الإدارة و الإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي و ايصال و توضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
٢- الاستفادة بالطريقة الملائمة و في التوقيت المناسب ، من نتائج عمل التدقيق الداخلي و اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة .
٣- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي .
٤- اشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي و التوصية بشأنها .
٥- على المصرف الإلتزام بقرار مجلس النقد و التسليف رقم ١٢٣/م ن / ب ٤ و تعديلاته ، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف فيما يتعلق ب :
- نطاق و أهداف و مهمات وظيفة التدقيق الداخلي
- استقلالية دائرة التدقيق الداخلي
- نطاق و أهداف و مهمات وظيفة التدقيق الداخلي
- استقلالية دائرة التدقيق الداخلي
- نظام التدقيق
- نزاهة و تجرد وظيفة التدقيق الداخلي
- الكفاءة المهنية
- مجال التدقيق

[1] دليل الحوكمة لدى المصارف الاسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٩ ، المادة الخامسة عشر

- إجراءات التدقيق الداخلي
- مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي
- لجنة التدقيق الداخلي
- الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية "

- الحوكمة و التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية :

في إطار تنفيذ الحوكمة في المصارف الإسلامية في سورية فقد كان لزاما على المصارف الإسلامية تشكيل مجموعة من اللجان و قد جاء في المادة الثامنة وفق دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية ما يلي :

" يشكل مجلس الإدارة لجنة الحوكمة و لجنة التدقيق و لجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة إدارة المخاطر على الاقل و أي لجان اخرى يراها ضرورية لعمل المصرف ، كما يمكن للمصرف دمج لجنة الحوكمة مع لجنة الترشيحات و المكافآت ".

و في إطار دراستنا لدور التدقيق الداخلي في الحوكمة في المصارف الإسلامية سنفصل مهام و صلاحيات لجنة التدقيق داخل المصارف الإسلامية و فق دليل الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في سورية و سنذكر اهم النقاط التي تبين دور لجنة و بالتالي التدقيق الداخلي في الحوكمة في المصارف الإسلامية في سورية .

صلاحيات و مهام لجنة التدقيق :

١- يكون للجنة التدقيق سلطة الحصول على أي معلومات في سبيل ممارسة عملها .

٢- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة و متابعة القضايا المحاسبية ذات الاثر الجوهري على البيانات المالية و ذلك بهدف ضمان عدالة و شفافية التقارير المالية .

٣- تقوم لجنة التدقيق بتقييم فعالية و كفاية نظم الضبط و الرقابة الداخلية، و تشتمل مسؤولية اللجنة ، من بين امور اخرى على :

a. تقييم فعالية و كفاية وظيفة التدقيق الداخلي و التأكد من الالتزام بالتعليمات النافذة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة .
b. تقييم فعالية و كفاية نطاق و برامج التدقيق الداخلي .
c. مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي و التأكد من انه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
d. مراجعة و اقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي .
e. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي و نقله و عزله و تحديد تعويضاته و تقييم اداءه .

٤- يكون للجنة الاتصال المباشر مع المدقق الخارجي .

٥- تقييم فعالية و كفاية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي

٦- مراجعة نطاق و نتائج و مدى كفاية التدقيق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية)

٧- تقوم اللجنة بالاتصال و التنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية و لجنة الحوكمة للتأكد من انه تم اعداد التقارير عن الإلتزام بأحكام و مبادىء الشريعة الإسلامية في الوقت المناسب و بالشكل الكافي .

٨- تقوم اللجنة بمراجعة العمليات مع الاطراف ذوي العلاقة و احاطة مجلس الإدارة بها .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

أولاً - الطريقة و الإجراءات

ثانيا – اختبار فرضيات الدراسة

ثالثا – النتائج و التوصيات

أولاً – الطريقة و الإجراءات

١- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية ضمن مدينة دمشق و هي ثلاثة مصارف ، بنك البركة الإسلامي – بنك الشام الإسلامي و بنك سورية الدولي الإسلامي ، و قد تم اخذ عينة من موظفي المصارف الثلاثة و بلغت العينة ٦٠ من موظفي المصارف و تم استرداد ٥٧ من العينة الموزعة بنسبة استرداد ٩٥% .

٢- تصميم أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على أسلوب الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، وأساساً لمعرفة آراء واتجاهات عينة البحث، حيث تعتبر الاستبانة من الأدوات المهمة والأساسية لجمع البيانات في الدراسة الميدانية وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالتالي :

القسم الأول: عبارة عن مجموعة من الأسئلة العامة عن المشاركين في الاستبانة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة ، التخصص العلمي ، الدائرة التي يتبع لها ، عدد الدورات في التدقيق الداخلي ، الشهادات المهنية).

القسم الثاني : الخاص بالأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة واشتمل على (٤٧) متغير تتعلق بمحاور الإجراءات المتبعة (انظر في ملحق الاستبيان) وكانت الإجابات ذات إجابات مغلقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة ، موافق، محايد، غير موافق ، غير موافق بشدة)، وقد راعى الباحث في صياغته لعبارات الاستبانة البساطة والسهولة قدر المستطاع بحيث تكون مفهومة لكافة المشاركين ،

كما راعى عند صياغته للعبارات أن تكون وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد قام الباحث كما أشرنا بوضع مقياس ليكرت ، حيث يعتبر من أفضل أساليب قياس مدى الإلتزام وذلك بإعطاء كل عبارة الوزن المناسب لأهميتها، وذلك على النحو التالي : موافق بشدة رتبة ٥ ، موافق رتبة ٤ ، محايد رتبة ٣ ، غير موافق رتبة ٢ ، غير موافق بشدة رتبة ١ ، و تم حساب الوزن النسبي من خلال المتوسط ودرجة القياس الكلية /٥/ وتم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- إجراء اختبار الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات وذلك باستخدام معامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach-Alpha)
- التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة وتحديد نسب إجاباتهم على عبارات الاستبانة.
- المتوسط الحسابي لترتيب إجابات أفراد الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة.
- الوزن النسبي لأثر المتغيرات حيث الدرجة الكلية للقياس ٥.
- الانحراف المعياري لقياس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول متوسطات موافقتهم نحو متغيرات الدراسة. "حيث يدل على كفاءة الوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات بحيث يكون الوسط الحسابي أكثر جودة كلما قلت قيمة الانحراف المعياري". (فهمي، ٢٠٠٥م: ١٩٠).
- اختبار تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات .
- اختبار الفروق لمعرفة أثر البيانات التعريفية مع محاور الدراسة One-way-Anova.

٣- اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها.

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وتصميمها في صورتها المبدئية، وقبل الشروع في توزيعها على مفردات عينة الدراسة حتى تصل إلى شكلها النهائي الذي سيتم اعتماده واستخدامه كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة، ومن أجل

اختبار أداة الدراسة بحيث تتوافر فيها دلالات صدق وثبات مقبولة، أي التأكد من أنها ستقيس ما صممت من أجلهما، ووضوح فقراتها حتى تكون مفهومة لكل من سيستخدمها، فقد تم اختبار الاستبيان على النحو التالي:

٤-١ الصدق:

لتحقيق صدق الأداة، والتأكد من دقة فقرات القياس، وتناسقها، وتوافقها، وملاءمتها للبيئة البحثية ، وقدرتها على قياس المتغيرات المراد قياسها ، قام الباحث بإجراء الاختبارات الحكمية التالية:

- **الصدق الظاهري :**

وهو ما يعرف بصدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبيان على (الأستاذة المشرفة) في الدراسة ، بالإضافة إلى عرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين من الأساتذة المتخصصين ، من أعضاء الهيئة التدريسية في الاقتصاد والاحصاء وقد أوصوا جميعاً بإجراء بعض التعديلات الموضوعية ، والشكلية على بعض الفقرات ، شملت بعض التصحيحات اللغوية وإعادة صياغة لبعض الفقرات والعبارات ، وإضافة البعض لها ، واستبعاد بعضها الآخر، واستناداً إلى تلك الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون ، قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها رأي المحكمين ، حيث تم إعادة صياغة وبناء بعض الفقرات ، وحذف بعضها الآخر و التي تم التأكد من عدم أهميتها في عملية التحليل والقياس، حتى أصبحت استمارة لاستبيان بصورتها النهائية كما هي موضحة في الملحق .

- **الصدق الفهمي لأداة الدراسة :**

للتأكد من صدق أداة الدراسة ، أجرى الباحث اختباراً تجريبياً على عدد من المشاركين البالغ عددهم ٣٠ شخص (من عينة الدراسة) ، بغية استطلاع آرائهم حول شكل الاستبيان ووضوح مضمونه ، حيث طُلب منهم إبداء ملاحظاتهم وتوضيح الفقرات الغامضة من حيث الصياغة والمصطلحات ، وأية ملاحظات أخرى حول شكل الاستبيان ، وقد تم الأخذ بالملاحظات والمقترحات المناسبة ليَسهل على المشاركين تكوين إجابات واضحة ودقيقة على فقرات الاستبيان .

٤-٢- ثبات أداة الدراسة:

- **الثبات بدلالة الاتساق الداخلي**

اعتمد الباحث في استخراج الثبات بالاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة معادلة كرونباخ, ألفا الذي يقيس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة ، بحيث تكون مع بعضها البعض مجموعة واحدة مما يساعد على مقدرتها في إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة وعادة تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ (صفر- واحد) وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس وقد وجد ما يلي :

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
47	0.685

بين الجدول (٣) أن معامل كرونباخ الفا هو ٠,٦٨٥ وهي قيمة جيدة مقبولة في اختبار الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة ويمكن الوثوق به في ثبات مقياس الدراسة .

ثانيا : نتائج تحليل الدراسة العملية

تمهيد:

لتحليل بيانات هذه الدراسة تحليلاً علمياً وتفسير نتائجها والاستفادة منها في تحقيق أهدافها التي بُنيت عليها واختبار فرضياتها حيث انها تتناول موضوعاً في غاية الأهمية حول / العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في

المصارف الإسلامية في سورية / فإنه سيتم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي (النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري) لتفسير المؤشرات الإحصائية الخاصة بآراء المعنيين في الدراسة ، ولاختبار فرضيات الدراسة سيتم استخدام الانحدار والفروق واختبارات أخرى ومن ثم استخلاص نتائجها .

أولاً : الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:

١- القسم الأول / البيانات التعريفية :

- **الشهادة :**

جدول (٤) توزع بيانات العينة حسب الشهادة

	العدد	النسبة المئوية%
College	48	84.2
Master	9	15.8
Total	57	100.0

يبين الجدول (٤) توزع عينة الدراسة حسب التخصص إلى ٨٤,٢ % جامعة و ١٥,٨ % ماجستير .

- **التخصص**

جدول (٥) توزع بيانات العينة حسب التخصص

	العدد	النسبة المئوية%
محاسبة	15	26.3
علوم مصرفية	29	50.9
إدارة اعمال	9	15.8
قانون	4	7.0
Total	57	100.0

يبين الجدول (٥) توزع عينة الدراسة حسب التخصص إلى علوم مصرفية بنسبة ٥٠,٩ % و يليها المحاسبة بنسبة ٢٦,٣ % ثم إدارة اعمال بنسبة ١٥,٨ % وقانون بنسبة ٧ % .

- الدائرة التي يتبع لها

جدول (٦) توزع بيانات العينة حسب الدائرة التي يتبع لها

	العدد	النسبة المئوية%
التدقيق الداخلي	16	28.1
إدارة الامتثال	4	7.0
إدارة الجودة	4	7.0
الإدارة المالية	25	43.9
الإدارة التنفيذية	2	3.5
إدارة المخاطر	6	10.5
Total	57	100.0

يبين الجدول (٦) توزع عينة الدراسة حسب الدائرة التي يتبع لها إلى الإدارة المالية ٤٣,٩ % و يليها التدقيق الداخلي ٢٨,١ % و إدارة المخاطر ١٠,٥ % و إدارة الجودة ٧ % كذلك الأمر بالنسبة لإدارة الامتثال ٧% و الإدارة التنفيذية ٣,٥ %.

- **عدد سنوات الخبرة**

جدول (٧) توزع بيانات العينة عدد سنوات الخبرة

	العدد	النسبة المئوية%
اقل من ٣ سنوات	23	40.4
بين ٣ -٥ سنوات	15	26.3
5-10سنوات	15	26.3
اكثر من ١٠ سنوات	4	7.0
Total	57	100.0

يبين الجدول (٧) ما يلي : النسبة الأعلى أقل من ٣ سنوات بنسبة ٤٠,٤ % و ٣-٥ سنوات بنسبة ٢٦,٣% و ٥-١٠ سنوات بنسبة ٢٦,٣ % و أكثر من ١٠ سنوات ٧ % .

- **عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق الداخلي**

جدول (٨) توزع بيانات العينة حسب الدورات التدريبية

	العدد	النسبة المئوية%
لايوجد	15	26.3
اقل من ٣ دورات	19	33.3
3-5دورات	15	26.3
اكثر من ٥ دورات	8	14.0
Total	57	100.0

يبين الجدول (٨) ما يلي أقل من ٣ دورات ٣٣,٣ % و ٣-٥ دورات بنسبة ٢٦,٣ % و لا يوجد دورات بنسبة ٢٦,٣ % و أكثر من ٥ دورات بنسبة ١٤ % .

جدول (٩) توزع بيانات العينة الشهادات المهنية

الشهادات المهنية			
النسبة	العدد		
54.4	31	None	
8.8	5	CIA	
15.8	9	CMA	
5.3	3	CPA	
15.8	9	CIB	
100.0	57	Total	

يبين الجدول (٩) ان ٥٤% افراد عينة الدراسة غير حاصلين على شهادات مهنية و إن ٥ افراد يحملون شهادة المدقق الداخلي CIA المعتمد بنسبة ٨,٨% و ٩ افراد يحملون شهادة المحاسب الإداري المعتمد CMA بنسبة ١٥,٨% و ثلاثة افراد فقط يحملون شهادة المحاسب القانوني المجاز, CPA بنسبة ٥,٣% و ٩ افرد يحملون شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB بنسبة ١٥,٨ % .

القسم الثاني / محاور الدراسة

-المحور الاول / الكفاءة المهنية

جدول (١٠) يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الأول/ الكفاءة المهنية .

		العدد	النسبة المئوية%	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه
لدى المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA) .	غير موافق	13	22.8	3.12	.76	٦٢,٤	ايجابي
	محايد	24	42.1				
	موافق	20	35.1				
	Total	57	100.0				

يمتلك المدقق الداخلي معرفة بمعايير الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية .	غير موافق	12	21.1	3.23	.78	٦٤,٦	ايجابي
	محايد	20	35.1				
	موافق	25	43.9				
	Total	57	100.0				
يحرص المدقق الداخلي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته من خلال اتباع دورات في التدقيق الداخلي .	غير موافق	5	8.8	3.82	.89	٧٦,٤	ايجابي
	محايد	13	22.8				
	موافق	26	45.6				
	موافق بشدة	13	22.8				
	Total	57	100.0				
يستند المدقق الداخلي إلى اخر التطورات الحاصلة في مهنة التدقيق الداخلي اثناء أداء عمله .	محايد	24	42.1	3.68	.66	٧٣,٦	ايجابي
	موافق	27	47.4				
	موافق بشدة	6	10.5				
	Total	57	100.0				
يمتلك المدقق الداخلي المام بالمعايير الصادرة عن هيئات الصناعة المالية الإسلامية كمجلس الخدمات الاسلامية	غير موافق بشدة	16	28.1	2.16	.88	٤٣,٢	سلبي
	غير موافق	18	31.6				
	محايد	21	36.8				
	موافق	2	3.5				
	Total	57	100.0				

يبين الجدول ما يلي :

- متغير لدى المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA) توزعت الآراء : النسبة الأعلى حالة محايد ٤٢,١ % ثم ٣٥,١ % موافق و كانت غير موافق بنسبة ٢٢,٨ % بمتوسط ٣,١٢ والوزن النسبي ٦٢,٤ ايجابي .
- يمتلك المدقق الداخلي معرفة بمعايير الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية توزعت الآراء : النسبة الأعلى موافق ٤٣,٩ % و ٣٥,١ % محايد و ٢١,١ % غير موافق بمتوسط ٣,٢٣ والوزن النسبي ٦٤,٦ ايجابي .

- يحرص المدقق الداخلي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته من خلال اتباع دورات في التدقيق الداخلي توزعت الآراء: النسبة الأعلى ٤٥,٦ % موافق و ٢٢,٨ % موافق بشدة و محايد بنفس النسبة بمتوسط اجابات ٣,٨٢ والوزن النسبي ٧٦,٤ ايجابي .
- يستند المدقق الداخلي إلى اخر التطورات الحاصلة في مهنة التدقيق الداخلي اثناء أداء عمله توزعت الآراء : النسبة الأعلى موافق بنسبة ٤٧,٤ % و ٤٢,١ % محايد بمتوسط ٣,٦٨ والوزن النسبي ٧٣,٦ ايجابي .
- يمتلك المدقق الداخلي المام بالمعايير الصادرة عن هيئات الصناعة المالية الإسلامية كمجلس الخدمات الإسلامية توزعت الآراء : النسبة الأعلى ٣٦,٨ % محايد و غير موافق بنسبة ٣١,٦ % يضاف اليها ٢٨,١ % غير موافق بشدة بمتوسط ٢,١٦ والوزن النسبي ٤٣,٢ سلبي .

-المحور الثاني / استقلالية المدقق الداخلي

جدول (١١) يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الثاني/ استقلالية المدقق الداخلي .

المحور الثاني	الاجابة	العدد	النسبة المئوية%	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه
لا يوجد تدخلات من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عمل المدقق الداخلي .	محايد	18	31.6	3.95	.766	٧٩,٠	ايجابي
	موافق	24	42.1				
	موافق بشدة	15	26.3				
	Total	57	100.0				
يمنح المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة و فعالية .	محايد	13	22.8	4.02	.694	٨٠,٤	ايجابي
	موافق	30	52.6				
	موافق بشدة	14	24.6				
	Total	57	100.0				

يتأكد مدير التدقيق من ان موظفيه لا يدققون اعمال قام بها اقرباء لهم .	محايد	7	12.3	4.21	.647	٨٤,٢	ايجابي
	موافق	31	54.4				
	موافق بشدة	19	33.3				
	Total	57	100.0				
لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي البنك و المدقق الداخلي على عملية التدقيق الداخلي .	غير موافق	6	10.5	3.67	.873	٧٣,٤	ايجابي
	محايد	16	28.1				
	موافق	26	45.6				
	موافق بشدة	9	15.8				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي اظهرها التدقيق بمصداقية و دون أي تحيز .	محايد	6	10.5	4.12	.569	٨٢,٤	ايجابي
	موافق	38	66.7				
	موافق بشدة	13	22.8				
	Total	57	100.0				
تتبع إدارة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في المصارف الإسلامية في سورية .	محايد	17	29.8	3.88	.683	٧٧,٦	ايجابي
	موافق	30	52.6				
	موافق بشدة	10	17.5				
	Total	57	100.0				
يحرص مدير التدقيق الداخلي على ان الموظفين المنتقلين من اقسام و ادارات اخرى إلى دائرة التدقيق لا يدققون ما انجزوه في دوائرهم السابقة .	محايد	14	24.6	3.96	.680	٧٩,٢	ايجابي
	موافق	31	54.4				
	موافق بشدة	12	21.1				
	Total	57	100.0				

يبين الجدول (١١) ما يلي :

- لا يوجد تدخلات من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عمل المدقق الداخلي توزعت الآراء : إلى ٤٢,١ % موافق و ٢٦,٣ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٩٥ وانحراف معياري ٠,٧٦٦ والوزن النسبي ٧٩,٠ ايجابي .

- يمنح المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة و فعالية توزعت الآراء : إلى ٥٢,٦ % موافق و ٢٤,٦ % موافق بشدة بمتوسط ٤ وانحراف معياري ٠,٦٩ والوزن النسبي ٨٠,٤ ايجابي .
- يتأكد مدير التدقيق من ان موظفيه لا يدققون اعمال قام بها اقرباء لهم الاجابات كانت بنسبة عالية في جهة موافق ٥٤,٤ % و ٣٣,٣ % موافق بشدة بمتوسط ٤,٢١ والوزن النسبي ٨٤,٢ ايجابي .
- لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي البنك و المدقق الداخلي على عملية التدقيق الداخلي ايضا النسبة الاعلى في جهة موافق ٤٥,٦ % وموافق بشدة ١٥,٨ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٦٧ والوزن النسبي ٧٣,٤ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي اظهرها التدقيق بمصداقية و دون أي تحيز توزعت الاجابات : ٦٦,٧ % موافق و ٢٢,٨ % موافق بشدة بمتوسط ٤,١٢ و انحراف معياري ٠,٥٦ والوزن النسبي ٨٢,٤ ايجابي .
- تتبع إدارة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في المصارف الإسلامية في سورية توزعت الاجابات إلى ٥٢,٦ % موافق و موافق بشدة ١٧,٥ % بمتوسط ٣,٨٨ و انحراف معياري ٠,٦٨ والوزن النسبي ٧٧,٦ ايجابي .
- يحرص مدير التدقيق الداخلي على ان الموظفين المنتقلين من اقسام و ادارات اخرى إلى دائرة التدقيق لا يدققون ما انجزوه في دوائرهم السابقة توزعت الآراء : إلى ٥٤,٤ % موافق و ٢١,١ % موافق بشدة بنسبة ٣,٩٦ والوزن النسبي ٩٧,٢ ايجابي .

-المحور الثالث / جودة أداء المهام

جدول (١٢) يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الثالث/ جودة أداء المهام

المحور الثالث	الاجابة	العدد	النسبة المئوية %	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه
يشرف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب خطوات خطة التدقيق الداخلي المعتمدة من قبل لجنة التدقيق في المصرف الإسلامي .	غير موافق بشدة	1	1.8	3.70	.844	٧٤	ايجابي
	غير موافق	2	3.5				
	محايد	19	33.3				
	موافق	26	45.6				
	موافق بشدة	9	15.8				
	Total	57	100.0				
يوجد عدد كاف من المدققين الداخلين للقيام بالأعمال التدقيقية بشكل مهني .	غير موافق	10	17.5	3.51	.928	٧٠,٢	ايجابي
	محايد	15	26.3				
	موافق	25	43.9				
	موافق بشدة	7	12.3				
	Total	57	100.0				
يلتزم المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA) عند القيام بالأعمال التدقيقية.	غير موافق	2	3.5	3.75	.763	٧٥,٠	ايجابي
	محايد	19	33.3				
	موافق	27	47.4				
	موافق بشدة	9	15.8				
	Total	57	100.0				
يشمل نطاق العمل للتدقيق الداخلي كافة الاقسام و الانشطة الواجب تدقيقها في المصارف الإسلامية في سورية .	محايد	14	24.6	3.93	.651	٧٨,٦	ايجابي
	موافق	33	57.9				
	موافق بشدة	10	17.5				
	Total	57	100.0				
يستخدم المدققون الداخليين أسلوب التدقيق على اساس المخاطر في اداء الاعمال التدقيقية .	محايد	12	21.1	3.89	.557	٣٨,٦	سلبي
	موافق	39	68.4				
	موافق بشدة	6	10.5				
	Total	57	100.0				
يستخدم المدققون الداخليون برامج حاسوبية خاصة للمساعدة في تأدية الاعمال التدقيقية .	غير موافق بشدة	20	35.1	1.93	.884	٣٨,٦	سلبي
	غير موافق	25	43.9				
	محايد	8	14.0				
	موافق	4	7.0				
	Total	57	100.0				
	غير موافق	3	5.3	3.75	.739	٧٥	

يتم متابعة المشاكل التي تظهرها التقارير و تحتاج إلى متابعة سريعة و فورية	محايد	15	26.3				ايجابي
	موافق	32	56.1				
	موافق بشدة	7	12.3				
	Total	57	100.0				
تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق الداخلي إلى الجهات المناسبة	غير موافق	2	3.5	3.81	.766	٧٦,٢	ايجابي
	محايد	17	29.8				
	موافق	28	49.1				
	موافق بشدة	10	17.5				
	Total	57	100.0				
تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع بعض القيود على توزيع نتائج التدقيق الداخلي لجهات خارجية	غير موافق	4	7.0	3.84	.774	٧٦,٨	ايجابي
	محايد	10	17.5				
	موافق	34	59.6				
	موافق بشدة	9	15.8				
	Total	57	100.0				

يبين الجدول (١٢) ما يلي:

- يشرف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب خطوات خطة التدقيق الداخلي المعتمدة من قبل لجنة التدقيق في المصرف الإسلامي النسبة الأعلى كانت في جهة موافق ٤٥,٦ % و ٣٣,٣ % محايد بمتوسط ٣,٧٠ وانحراف معياري ٠,٨٤٤ والوزن النسبي ٧٤ ايجابي .
- يوجد عدد كاف من المدققين الداخلين للقيام بالأعمال التدقيقية بشكل مهني توزعت الاجابات إلى ٤٣,٩ % موافق و ٢٦,٣ % محايد بمتوسط ٣,٥١ والوزن النسبي ٧٠,٢ ايجابي .
- يلتزم المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA) عند القيام بالأعمال التدقيقية النسبة الاعلى للآراء كانت ٤٧,٤ % موافق و ١٥,٨ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٧٥ والوزن النسبي ٧٥ ايجابي .

- يشمل نطاق العمل للتدقيق الداخلي كافة الاقسام و الانشطة الواجب تدقيقها في المصارف الإسلامية في سورية: النسبة الاعلى كانت في جهة موافق ٥٧,٩ % و ٢٤,٦ % محايد بمتوسط ٣,٩٥ ايجابي .
- يستخدم المدققون الداخليين أسلوب التدقيق على اساس المخاطر في اداء الاعمال التدقيقية توزعت عينة الاجابة إلى ٦٨,٤ % موافق و ٣,٨٩ والوزن النسبي ٣٨,٦ سلبي .
- يستخدم المدققون الداخليون برامج حاسوبية خاصة للمساعدة في تأدية الاعمال التدقيقية توزعت الآراء : غير موافق ٤٣,٩ % و ٣٥,١ % غير موافق بشدة بمتوسط ١,٩٣ والوزن النسبي ٣٨,٦ سلبي .
- يتم متابعة المشاكل التي تظهرها التقارير و تحتاج إلى متابعة سريعة و فورية توزعت الآراء : موافق بنسبة ٥٦,١ % و ٢٦,٣ % موافق بمتوسط ٣,٧٥ وانحراف معياري ٠,٧٣ والوزن النسبي ٧٥ ايجابي .
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق الداخلي إلى الجهات المناسبة الاجابات كانت : ٤٩,١ % موافق و موافق بشدة ١٧,٥ % و ٢٩,٨ % محايد بمتوسط ٣,٨١ وانحراف معياري ٠,٧٦٦ والوزن النسبي ٧٦,٢ ايجابي .
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع بعض القيود على توزيع نتائج التدقيق الداخلي لجهات خارجية توزعت الآراء : موافق ٥٩,٦ % و ١٥,٨ % موافق بشدة بمتوسط اجابات ٣,٨٤ والوزن النسبي ٧٦,٨ ايجابي .

-المحور الرابع / جودة التدقيق الداخلي :

١- دور للتدقيق في إدارة المخاطر

جدول (١٣) يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة

المحور الرابع	الاجابة	العدد	النسبة المئوية%	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه
	غير موافق	10	17.5	3.77	1.04	٧٥,٤	

تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من اجل تحديد المخاطر .	محايد	8	14.0				ايجابي
	موافق	24	42.1				
	موافق بشدة	15	26.3				
	Total	57	100.0				
تتحمل دائرة التدقيق الداخلي جزء من مسؤولية وضع السياسات و الممارسات و الإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر .	غير موافق	6	10.5	4.16	.94	٨٣,٢	ايجابي
	محايد	3	5.3				
	موافق	24	42.1				
	موافق بشدة	24	42.1				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي في المشاركة بتحديد و ترتيب اولويات المخاطر وفقا لاستراتيجية المصرف الإسلامي .	غير موافق	2	3.5	3.84	.77	٧٦,٨	ايجابي
	محايد	16	28.1				
	موافق	28	49.1				
	موافق بشدة	11	19.3				
	Total	57	100.0				
يساعد المدقق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة .	غير موافق	4	7.0	3.84	.82	٧٦,٨	ايجابي
	محايد	12	21.1				
	موافق	30	52.6				
	موافق بشدة	11	19.3				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف انشطة المصرف الإسلامي بصورة مستمرة و منتظمة	غير موافق	5	8.8	3.77	.86	٧٥,٤	ايجابي
	محايد	14	24.6				
	موافق	27	47.4				
	موافق بشدة	11	19.3				
	Total	57	100.0				
تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الادوات و الوسائل اللازمة لقياس المخاطر و تقييمها .	غير موافق	13	22.8	3.61	1.08	٧٢,٢	ايجابي
	محايد	9	15.8				
	موافق	22	38.6				
	موافق بشدة	13	22.8				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر .	غير موافق	2	3.5	3.88	.85	٧٧,٦	ايجابي
	محايد	18	31.6				
	موافق	22	38.6				
	موافق بشدة	15	26.3				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بتقييم كفاية المعلومات التي ستستخدم في إدارة المخاطر .	غير موافق	1	1.8	3.84	.77	٧٦,٨	ايجابي
	محايد	19	33.3				
	موافق	25	43.9				
	موافق بشدة	12	21.1				
	Total	57	100.0				
	غير موافق	12	21.1	3.28	.86	٦٥,٦	

يقوم المدقق الداخلي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر .	محايد	20	35.1				ايجابي
	موافق	22	38.6				
	موافق بشدة	3	5.3				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب في المصارف الإسلامية في سورية .	غير موافق	3	5.3	3.53	.68	٧٠,٦	ايجابي
	محايد	24	42.1				
	موافق	27	47.4				
	موافق بشدة	3	5.3				
	Total	57	100.0				

يبين الجدول ما يلي :

- تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من اجل تحديد المخاطر توزعت الآراء : إلى ٤٢,١ % موافقة و ٢٦,٣ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٧٧ والوزن النسبي ٧٥,٤ ايجابي .
- تتحمل دائرة التدقيق الداخلي جزء من مسؤولية وضع السياسات و الممارسات و الإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر تساوت الآراء بين موافق وموافق بشدة نسبة عالية ٤٢,١ % ليشكلان معا ٨٤,٢ % موافق ومتوسط ٤,١٦ والوزن النسبي ٨٣,٢ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي في المشاركة بتحديد و ترتيب اولويات المخاطر وفقا لاستراتيجية المصرف الإسلامي الاجابات كانت في حالة : موافق ٤٩,١ % و ١٩,٣ % موافق بشدة ومتوسط ٣,٨٤ والوزن النسبي ٧٦,٨ ايجابي .
- يساعد المدقق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة : حيث ان النسبة الاعلى ٥٢,٦ % موافق وثم موافق بشدة ١٩,٣ % ومتوسط ٣,٨٤ والوزن النسبي ٧٦,٨ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف انشطة المصرف الإسلامي بصورة مستمرة و منتظمة النسبة الاعلى هي موافق ٤٧,٤ % و موافق بشدة ١٩,٣ % بمتوسط ٣,٧٧ والوزن النسبي ٧٥,٤ ايجابي .

- تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الادوات و الوسائل اللازمة لقياس المخاطر و تقييمها ايضا النسبة الاعلى باتجاه الموافق ٣٨,٦ % و ٢٢,٨ موافق بشدة بمتوسط ٣,٦١ والوزن النسبي ٧٢,٢ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر . كذلك الامر توزعت الجذابات إلى : ٣٨,٦ % موافق و ٢٦,٣ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٨٨ والوزن النسبي ٧٧,٦ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بتقييم كفاية المعلومات التي ستستخدم في إدارة المخاطر حيث ان : النسبة الاعلى في جهة موافق ٤٣,٩ % و ٢١,١ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٨٤ والوزن النسبي ٧٦,٨ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر : تتوزع الاجابات نحو الموافقة نسبة ٣٨,٦ % و ٣٥,١ % محايد ومتوسط ٣,٢٨ والوزن النسبي ٦٥,٦ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب في المصارف الإسلامية في سورية : النسبة الاعلى هنا ٤٧,٤ % و ٤٢,١ % محايد بمتوسط ٣,٥٣ والوزن النسبي ٧٠,٦ ايجابي .

٢- دور للتدقيق في الرقابة الداخلية

جدول (١٤) يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الرابع/ دور التدقيق في الرقابة الداخلية

المحور الرابع		العدد	النسبة المئوية%	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات رقابة داخلية تضمن حماية الأصول .	محايد	15	26.3	٣,٨٩	٠,٦٤٦	٧٧,٨	ايجابي
	موافق	33	57.9				
	موافق بشدة	9	15.8				
	Total	57	100.0				

يقوم المدقق الداخلي بالتقييم الدوري لكفاية إجراءات الرقابة الداخلية .	محايد	13	22.8	٣,٩٨	٠,٦٦	٧٩,٦	ايجابي
	موافق	32	56.1				
	موافق بشدة	12	21.1				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات و أساليب للرقابة الداخلية تهدف إلى الحد من المخاطر و التقليل من الاثار السلبية الناتجة عنها .	محايد	18	31.6	٣,٧٢	٠,٥٢٦	٧٤,٤	ايجابي
	موافق	37	64.9				
	موافق بشدة	2	3.5				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي برفع تقارير إلى لجنة التدقيق في حال وجود مواطن ضعف في نظام الرقابة الداخلية .	غير موافق	10	17.5	٣,٦٠	٠,٩٠	٧٢	ايجابي
	محايد	9	15.8				
	موافق	32	56.1				
	موافق بشدة	6	10.5				
	Total	57	100.0				
يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات رقابة داخلية تصمن الإلتزام بالقوانين و الانظمة .	غير موافق	4	7.0	٣,٥٨	٠,٧٣	٧١,٦	ايجابي
	محايد	20	35.1				
	موافق	29	50.9				
	موافق بشدة	4	7.0				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات الرقابة الداخلية التي تكفل الأمان التكنولوجي في المصرف .	غير موافق	1	1.8	٣,٧٥	٠,٦٦	٧٥	ايجابي
	محايد	18	31.6				
	موافق	32	56.1				
	موافق بشدة	6	10.5				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراعاة الهيكل التنظيمي للمصرف للمبادئ الأربعة للضبط الداخلي (فصل المهام ، الفحص المزدوج ،الرقابة المزدوجة ،التوقيع المزدوج) .	غير موافق	1	1.8	٣,٨٤	٠,٧٢	٧٦,٨	ايجابي
	محايد	17	29.8				
	موافق	29	50.9				
	موافق بشدة	10	17.5				
	Total	57	100.0				

يبين الجدول ما يلي :

- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات رقابة داخلية تضمن حماية الأصول توزعت الآراء : ٢٦,٣ % محايد و ٥٧,٩% موافق و ١٥,٨ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٨٩ و الوزن النسبي ٧٧,٨ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بالتقييم الدوري لكفاية إجراءات الرقابة الداخلية توزعت الآراء : ٢٢,٨ % محايد و ٥٦,١ % موافق و ٢١,١ موافق بشدة بمتوسط ٣,٩٨ و الوزن النسبي ٧٩,٦ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات و أساليب للرقابة الداخلية تهدف إلى الحد من المخاطر و التقليل من الاثار السلبية الناتجة عنها توزعت الآراء : ٣١,٦% محايد و ٦٤,٩ % موافق و ٣,٥% موافق بشدة بمتوسط ٣,٧٢ و الوزن النسبي ٧٤,٤ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي برفع تقارير إلى لجنة التدقيق في حال وجود مواطن ضعف في نظام الرقابة الداخلية توزعت الآراء : ١٧,٥ % غير موافق و ١٥,٨% محايد و ٥٦,١ % موافق و و ١٠,٥ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٦٠و الوزن النسبي ٧٢ ايجابي .
- يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات رقابة داخلية تضمن الإلتزام بالقوانين و الانظمة توزعت الآراء : ٧% غير موافق و ٣٥,١ % محايد و ٥٠,٩% موافق و ٧% موافق بشدة بمتوسط ٣,٥٨و الوزن النسبي ٧١,٦ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات الرقابة الداخلية التي تكفل الأمان التكنولوجي في المصرف توزعت الآراء ب ١,٨ % غير موافق و ٣١,٦% محايد و ٥٦,١ % موافق و ١٠,٥ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٧٥و الوزن النسبي ٧٥ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراعاة الهيكل التنظيمي للمصرف للمبادئ الأربعة للضبط الداخلي (فصل المهام ، الفحص المزدوج ، الرقابة المزدوجة

، التوقيع المزدوج) توزعت الآراء : ١,٨ % غير موافق و ٢٩,٨ % محايد و ٥٠,٩ % موافق و ١٧,٥% موافق بشدة بمتوسط ٣,٨٤ و الوزن النسبي ٧٦,٨ ايجابي .

٣- دور للتدقيق الداخلي في حوكمة الشركات :

جدول (١٥) يبين التوزع النسبي والمتوسط والوزن النسبي لآراء عينة الدراسة للمحور الرابع/ دور التدقيق في حوكمة الشركات

المحور الرابع		العدد	النسبة المئوية%	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه
يوجد لدى المدقق الداخلي إجراءات للتأكد من تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل مع جميع الاطراف .	غير موافق	1	1.8	3.91	.66	٧٨,٢	ايجابي
	محايد	12	21.1				
	موافق	35	61.4				
	موافق بشدة	9	15.8				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات التي تكفل الافصاح السليم .	غير موافق	1	1.8	3.88	.63	٧٧,٦	ايجابي
	محايد	12	21.1				
	موافق	37	64.9				
	موافق بشدة	7	12.3				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات التي تكفل استقلالية المدقق الخارجي .	غير موافق	5	8.8	3.63	.79	٧٢,٦	ايجابي
	محايد	17	29.8				
	موافق	29	50.9				
	موافق بشدة	6	10.5				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات تكفل المحافظة على حقوق اصحاب المصالح .	غير موافق	1	1.8	3.91	.71	٧٨,٢	ايجابي
	محايد	14	24.6				
	موافق	31	54.4				
	موافق بشدة	11	19.3				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات تكفل عدم استخدام المعلومات الداخلية لأغراض	غير موافق	11	19.3	3.37	.85	٦٧,٤	ايجابي
	محايد	17	29.8				
	موافق	26	45.6				
	موافق بشدة	3	5.3				
	Total	57	100.0				

شخصية من قبل أي طرف .							
يقوم المدقق الداخلي بمراجعة الطرق التي تحدد فيها مكافآت أعضاء مجلس الإدارة .	غير موافق بشدة	18	31.6	2.28	1.11	٤٥,٦	سلبي
	غير موافق	15	26.3				
	محايد	15	26.3				
	موافق	8	14.0				
	موافق بشدة	1	1.8				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بمراجعة الطرق التي تحدد فيها مكافآت الإدارة التنفيذية .	غير موافق بشدة	20	35.1	1.93	.84	٣٨,٦	سلبي
	غير موافق	23	40.4				
	محايد	12	21.1				
	موافق	2	3.5				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بمراجعة العمليات مع الاطراف ذوي العلاقة .	غير موافق	5	8.8	3.68	.76	٧٣,٦	ايجابي
	محايد	13	22.8				
	موافق	34	59.6				
	موافق بشدة	5	8.8				
	Total	57	100.0				
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات المناسبة التي تمكن العاملين لديه من الابلاغ عن أي مخالفات محتملة بصورة سرية .	محايد	15	26.3	3.86	.61	٧٧,٢	ايجابي
	موافق	35	61.4				
	موافق بشدة	7	12.3				
	Total	57	100.0				

- يوجد لدى المدقق الداخلي إجراءات للتأكد من تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل مع جميع الاطراف النسبة الاعلى في جهة الموافقة ٦١,٤ % و ١٥,٨ % موافق بشدة بمتوسط ٣,٩١ والوزن النسبي ٧٨,٢ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات التي تكفل الافصاح السليم .ايضا النسبة الاعلى هي موافق ٦٤,٩ % و ١٢,٣ % موافق بشدة ومتوسط ٣,٨٨ والوزن النسبي ٧٧,٦ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات التي تكفل استقلالية المدقق الخارجي : النسبة الاعلى هي ٥٠,٩ % موافق و ٢٩,٨ % محايد بمتوسط ٣,٦٣ والوزن النسبي ٧٢,٦ ايجابي .

- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات تكفل المحافظة على حقوق اصحاب المصالح : النسبة الاعلى ٥٤,٤ % موافق و ٢٤,٦ % محايد بمتوسط ٣,٩١ والوزن النسبي ٧٨,٢ ايجابي.
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات تكفل عدم استخدام المعلومات الداخلية لأغراض شخصية من قبل أي طرف : النسبة اعلى هي موافق ٤٥,٦ % و ٢٩,٨ % محايد بمتوسط ٣,٣٧ والوزن النسبي ٦٧,٤ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بمراجعة الطرق التي تحدد فيها مكافآت اعضاء مجلس الإدارة اختلف الاجابات هنا وذهبت لصالح غير موافق بشدة ٣١,٦ % و ٢٦,٣ % غير موافق ومتوسط ٢,٢٨ والوزن النسبي ٤٥,٦ سلبي .
- يقوم المدقق الداخلي بمراجعة الطرق التي تحدد فيها مكافآت الإدارة التنفيذية .كذلك الامر هنا ٤٠,٤ % غير موافق و ٣٥,١ % غير موافق بشدة بمتوسط ١,٩٣ وانحراف معياري ١,٩٣ والوزن النسبي ٣٨,٦ سلبي .
- يقوم المدقق الداخلي بمراجعة العمليات مع الاطراف ذوي العلاقة .اختلفت هنا الاجابات : ٥٩,٦ % موافق و ٢٢,٨ % محايد بمتوسط اجابات ٣,٦٨ والوزن النسبي ٧٣,٦ ايجابي .
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات المناسبة التي تمكن العاملين لديه من الابلاغ عن أي مخالفات محتملة بصورة سرية وايضا النسبة ٦١,٤ % موافق و موافق بشدة ١٢,٣ % بمتوسط ٣,٨٦ وانحراف معياري ٠,٦١ والوزن النسبي ٧٧,٢ ايجابي .

ثالثاً : اختبار فرضيات الدراسة

لدراسة العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية في سورية فأننا نلجأ إلى اختبار نموذج الانحدار البسيط و المتعدد لتحديد هذا الاثر ، حيث إن نموذج الانحدار المتعدد يعبر عن علاقة بين متغير

تابع وبين عدة متغيرات مستقلة فإذا احتوى النموذج على متغير مستقل واحد فيعرف بنموذج الانحدار البسيط Regression-Model-Simple أو ما يسمى Ordinary-Least-Squares و إذا احتوى على أكثر من متغير مستقل فهو نموذج الانحدار المتعدد كما أن النموذج قد يكون خطي أو غير خطي .

تحليل الانحدار المتعدد هو من بين كافة الأدوات الإحصائية ، الأداة المستخدمة على أوسع نطاق و الفرق الأساسي بينه وبين الانحدار الخطي البسيط هو أنه هنا لدينا متغير تابع واحد و متغيرات مستقلة متعددة لها تأثيرات مختلفة على هذا المتغير التابع ، ويكون شكل النموذج الخطي العام الذي يحتوي على : عدد p- 1متغيرات مستقلة هو :

$$Y = B0+b1X1+b2X2+...+bnXn$$

حيث n هو عدد المعالم المجهولة في النموذج

و تدعى المعالم B0,b1,b2,.. بمعالم انحدار جزئية Partial-regression-Coefficients أو الميول الجزئية ، لأن كل واحد منها يعكس تأثيرا جزئيا على المتغير التابع للمتغير المستقل الخاص به عندما يكون المتغير المستقل الآخر ثابتا.

وعلى هذا الاساس قام الباحث بدراسة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وانحدار متعدد للفرضية الكلية كما يلي :

الفرضية الأولى :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في المصارف الإسلامية في سورية و بين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

تم اجراء الاختبار وحصلنا على النتائج التالية :

جدول (١٦) القوة التفسيرية للمتغيرات

Model Summary[b]				
Std. Error of the Estimate	R Square	R	Model	
.22619	.193	.44[a]	1	
a. Predictors: (Constant), الكفاءة المهنية				
b. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي				

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته مقبولة 0.44 وأيضا لدينا المقياس R-Square و الذي قيمته تقريبا ٠,١٩٣ أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار ١٩,٣ % على المتغير التابع ، مما يعني ان المتغيرات المستقلة (التفسيرية) استطاعت ان تفسر ١٩,٣% من التغيرات الحاصلة في التابع جودة التدقيق الداخلي (Y) والباقي يعزى إلى عوامل اخرى.

جدول (١٧) اختبار التباين لمعنوية النموذج المقترح

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.031[a]	4.876	.249	1	.249	Regression	1
		.051	55	2.814	Residual	
			56	3.063	Total	
a. Predictors: (Constant), الكفاءة المهنية						
b. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي						

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية الخاصة بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي ، ويمثل جدول تحليل التباين و الذي يمكن من خلاله على معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد

مـــن جـــدول تحليـــل التبـــاين المعنويـــة العاليـــة لاختبـــار حيـــث F=4.87 و معنويـــة الدلالـــة الحســـابية (sig=0.031) وهـــي أصـــغر مـــن المعنويـــة الدلالـــة القياســـية sig=0.05.
ممـــا يؤكـــد القـــوة التفســـيرية لنمـــوذج الانحـــدار الخطـــي مـــن الناحيـــة الاحصـــائية أي النمـــوذج ككل ذا دلالة معنوية .

الجدول (١٨) قيم معاملات الانحدار للمتغيرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات

Coefficients[a]						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	13.382		.233	3.123	(Constant)	1
.031	2.208	.285	.072	.160	لكفاءة المهنية	
a. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي						

يبين هذا الجدول وجود معادلة الانحدار المقدرة :

جودة التدقيق الداخلي = ٣,١٢٣ + ٠,١٦ * الكفاءة المهنية

ومـــن خـــلال الجـــدول نجـــد أن بعـــد الكفـــاءة المهنيـــة مقبـــول ولـــه معنويـــة فـــي هـــذا النمـــوذج حسب نموذج T و دالة المعنوية sig<0.05 حيث قيمتها sig=0.031 .

تـــدل المعادلـــة الســـابقة أن كـــل زيـــادة فـــي مســـتوى الكفـــاءة المهنيـــة بمقـــدار وحـــدة واحـــدة يقابلـــه تزايـــد بمقـــدار ١٦% لبعـــد جـــودة التـــدقيق الداخلي .

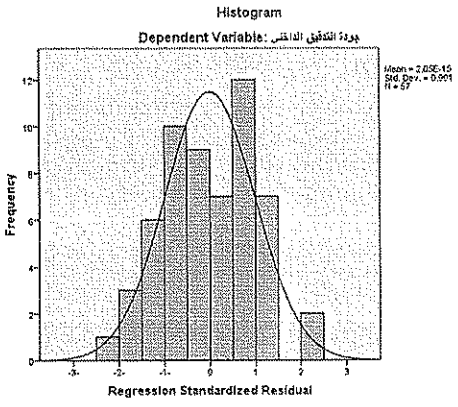

٤-الفرضية الثانية:

هنـــاك علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين اســـتقلالية المـــدقق الـــداخلي و بـــين جـــودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

تم اجراء الاختبار وحصلنا على النتائج التالية :

جدول (١٩) القوة التفسيرية للمتغيرات

Model Summary[b]					
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model	
.22707	.057	.164	.412[a]	1	
a. Predictors: (Constant), الاستقلالية					
b. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي					

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته مقبولة 0.41 و لدينا المقياس R-Square قيمتـه تقريبـا ٠,١٦٤ أي أن المتغيـر المسـتقل فـي هـذا النمـوذج لـه تـأثير بمقـدار ١٦,٤ % علـى المتغيـر التـابع ، ممـا يعنـي ان المتغيـرات المسـتقلة (التفسـيرية) الاسـتقلالية اسـتطاعت ان تفسـر ١٦,٤% مـن التغيـرات الحاصـلة فـي التـابع جـودة التـدقيق الـداخلي (Y) والبـاقي يعزى إلى عوامل اخرى .

جدول (٢٠) اختبار التباين لمعنوية النموذج المقترح

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.040[a]	4.411	.227	1	.227	Regression	1
		.052	55	2.836	Residual	
			56	3.063	Total	
a. Predictors: (Constant), الاستقلالية						
b. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي						

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F=4.41 و معنوية الدلالة الحسابية (sig=0.04) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية sig=0.05. مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الاحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية على الرغم من كونه ضعيفاً .

الجدول (٢١) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات .

Coefficients[a]						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	7.069		.397	2.804	(Constant)	1
.040	2.100	.272	.100	.209	الاستقلالية	
a. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي						

يبين هذا الجدول وجود أكثر من وتكون معادلة الانحدار المقدرة :

جودة التدقيق الداخلي = ٢,٨ + ٠,٢٠٩ * الاستقلالية

ومن خلال الجدول نجد أن بعد الاستقلالية مقبول و له معنوية في هذا النموذج حسب نموذج T حيث دالة المعنوية sig<0.05 حيث قيمتها sig=0.04 .

تـدل المعادلـة السـابقة أن كـل زيـادة فـي مسـتوى الاسـتقلالية بمقـدار وحـدة واحـدة يقابلـه تزايد بمقدار ٠,٢٠ لبعد جودة التدقيق الداخلي .

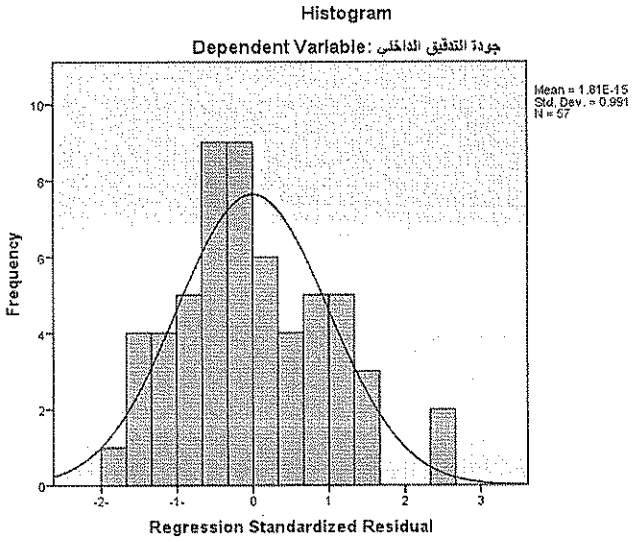

٥-الفرضية الثالثة :

هنـاك علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين جـودة أداء مهـام التـدقيق الـداخلي فـي المصـارف الإسـلامية فـي سـورية و بـين جـودة التـدقيق الـداخلي فـي المصـارف الإسلامية في سورية .

تم اجراء الاختبار وحصلنا على النتائج التالية :

جدول (٢٢) القوة التفسيرية للمتغيرات

Model Summary[b]					
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model	
.21842	.128	.143	.379[a]	1	
a. Predictors: (Constant), جودة اداء المهام					
b. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي					

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته مقبولة 0.379 وأيضا لدينا المقياس R Square و الذي قيمته تقريبا ٠,١٤ أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار ١٤,٣ % على المتغير التابع ، مما يعني ان المتغيرات المستقلة (التفسيرية)جودة أداء المهام استطاعت ان تفسر ١٤,٣% من المتغيرات الحاصلة في التابع جودة التدقيق (Y) والباقي يعزى إلى عوامل اخرى .

جدول (٢٣) اختبار التباين لمعنوية النموذج المقترح

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.004[a]	9.211	.439	1	.439	Regression	1
		.048	55	2.624	Residual	
			56	3.063	Total	
a. Predictors: (Constant), جودة اداء المهام						
b. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي						

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي ، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F=9.21 و معنوية الدلالة الحسابية (sig=0.004) وهي أصغر من المعنوية

الدلالـــة القياســـية sig=0.05. ممـــا يؤكـــد القـــوة التفســـيرية لنمـــوذج الانحـــدار الخطـــي مـــن الناحية الاحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية على الرغم من كونه ضعيفاً .

الجدول (٢٤) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات

Coefficients[a]						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	6.472		.383	2.476	(Constant)	1
.004	3.035	.379	.107	.324	جودة اداء المهام	
a. Dependent Variable: جودة التدقيق الداخلي						

يبين هذا الجدول وجود تكون معادلة الانحدار المقدرة :

جودة التدقيق الداخلي = ٢,٤٧٦ + ٠,٣٢٤ *جودة أداء المهام

ومـــن خـــلال الجـــدول نجـــد أن بعـــد جـــودة أداء المهـــام مقبـــول لـــه معنويـــة فـــي هـــذا النمـــوذج حســـب نمـــوذج Tحيـــث دالـــة المعنويـــة sig<0.05 حيـــث قيمتهـــا sig=0.004 و تـــدل المعادلـــة الســـابقة أن كـــل زيـــادة فـــي مســـتوى جـــودة أداء المهـــام بمقـــدار وحـــدة واحـــدة يقابلـــه تزايد بمقدار ٣٢ % لبعد جودة التدقيق الداخلي .

رابعا – قياس اختبار الفروق في الأثر للمتغيرات التعريفية على محاور الدراسة (المتغيرات التابعة والمستقلة):

- **اختبار الفروق تبعاً للشهادات**

تـــم اجـــراء اختبـــار One-way-Anova لمعرفـــة أثـــر المتغيـــرات التعريفيـــة (الشـــهادة ، التخصـــص ، ســـنوات الخبـــرة ، الشـــهادات المهنيـــة) علـــى المحـــاور المشـــكلة للدراســـة كمـــا يلي :

جدول (٢٥) اختبار Anova الفروق لآراء عينة الدراسة في محاور الدراسة تبعاً للشهادة

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.002	4.892	0.67	4	2.679	Between Groups	لكفاءة المهنية
0.306	1.24	0.113	4	0.453	Between Groups	الاستقلالية
0.001	5.568	0.313	4	1.252	Between Groups	جودة اداء المهام
0.215	1.502	0.213	4	0.851	Between Groups	دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر
0.043	2.665	0.242	4	0.97	Between Groups	دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية
0.029	2.937	0.277	4	1.106	Between Groups	دور التدقيق الداخلي بالحوكمة
0.014	3.453	0.161	4	0.643	Between Groups	جودة التدقيق الداخلي

يبين الجدول (٢٥) ما يلي :

١- محور الكفاءة المهنية : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=4.892 عند درجة حرية ٤ ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.002 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض العدم ونقبل البديلة هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر الكفاءة المهنية تبعاً للشهادة .

٢- محور الاستقلالية : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=1.24 عند درجة حرية ٤ ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.306 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر الاستقلالية تبعاً للشهادة .

٣- محور جودة أداء المهام : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=5.56 عند درجة حرية ٤ ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.001 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض العدم ونقبل البديلة هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر جودة أداء المهام تبعاً للشهادة .

٤- محور دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=1.502 عند درجة حرية ٤ ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.215 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر تبعاً للشهادة .

٥- محور دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية: نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=2.66 عند درجة حرية ٤ ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.043 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض العدم ونقبل البديلة هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية تبعاً للشهادة .

٦- محـــور دور التـــدقيق الـــداخلي بالحوكمـــة : نلاحـــظ أن قيمـــة دالـــة الاختبـــار F=2.93 عنـــد درجـــة حريـــة ٤ ومعنويـــة الدلالـــة الاحصـــائية sig=0.029 وهـــي قيمـــة أصـــغر مـــن مســـتوى الدلالـــة القياســـي sig=0.05 إذا نـــرفض العـــدم ونقبـــل البديلـــة هنـــا أي يوجـــد فـــروق ذات دلالـــة معنويـــة لآراء عينـــة الدراســـة حـــول أثـــر دور التدقيق الداخلي بالحوكمة تبعاً لشهادة .

٧- محـــور جـــودة التـــدقيق الـــداخلي: نلاحـــظ أن قيمـــة دالـــة الاختبـــار F=3.453 عنـــد درجـــة حريـــة ٤ ومعنويـــة الدلالـــة الاحصـــائية sig=0.014 وهـــي قيمـــة أصـــغر مـــن مســـتوى الدلالـــة القياســـي sig=0.05 إذا نـــرفض العـــدم ونقبـــل البديلـــة هنـــا أي يوجـــد فـــروق ذات دلالـــة معنويـــة لآراء عينـــة الدراســـة حـــول أثـــر جـــودة التـــدقيق الداخلي تبعاً للشهادة .

- التخصص

جدول (٢٦) اختبار Anova الفروق لآراء عينة الدراسة في محاور الدراسة تبعاً للتخصص

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.037	3.033	.479	3	1.436	Between Groups	لكفاءة المهنية
.317	1.204	.111	3	.332	Between Groups	الاستقلالية
.817	.311	.024	3	.072	Between Groups	جودة اداء المهام
.006	4.671	.573	3	1.719	Between Groups	دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر
.787	.353	.037	3	.112	Between Groups	دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية
.075	2.432	.242	3	.726	Between Groups	دور التدقيق الداخلي بالحوكمة

جودة التدقيق الداخلي	Between Groups	.492	3	.164	3.379	.025

يبين الجدول (٢٦) ما يلي :

١- محور الكفاءة المهنية : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=3.033 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.037 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض العدم ونقبل البديلة هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر الكفاءة المهنية تبعاً للتخصص.

٢- محور الاستقلالية : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=1.20 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.317 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر الاستقلالية تبعاً للتخصص .

٣- محور جودة أداء المهام : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=0.311 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.817 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر جودة أداء المهام تبعاً للتخصص .

٤- محور دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر: نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=4.671 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.006 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل البديلة هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر تبعاً للتخصص .

٥- محور دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية: نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=0.353 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.787

وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية تبعاً للتخصص .

٦- محور دور التدقيق الداخلي بالحوكمة : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=2.43 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.075 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر دور التدقيق الداخلي بالحوكمة تبعاً للتخصص .

٧- محور جودة التدقيق الداخلي: نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=3.379 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.025 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض العدم ونقبل البديلة هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر جودة التدقيق الداخلي تبعاً للتخصص .

- **عدد سنوات الخبرة**

جدول (٢٧) اختبار Anova الفروق لآراء عينة الدراسة في محاور الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.177	1.708	.288	3	.864	Between Groups	لكفاءة المهنية
.120	2.038	.179	3	.538	Between Groups	الاستقلالية
.061	2.614	.179	3	.538	Between Groups	جودة اداء المهام
.197	1.613	.229	3	.688	Between Groups	دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية	Between Groups	1.270	3	.423	5.066	.004
دور التدقيق الداخلي بالحوكمة	Between Groups	1.197	3	.399	4.403	.008
جودة التدقيق الداخلي	Between Groups	.883	3	.294	7.150	.000

يبين الجدول (٢٧) ما يلي :

١- محور الكفاءة المهنية : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=1.70 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.177 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر الكفاءة المهنية تبعاً سنوات الخبرة .

٢- محور الاستقلالية : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=2.03 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.12 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر الاستقلالية تبعاً لسنوات الخبرة .

٣- محور جودة أداء المهام : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=2.61 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.061 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر جودة أداء المهام تبعاً لسنوات الخبرة .

٤- محور دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر: نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=1.613 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.197 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض البديلة هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر تبعاً لسنوات الخبرة .

٥- محـــور دور التـــدقيق الـــداخلي بالرقابـــة الداخليـــة: نلاحـــظ أن قيمـــة دالـــة الاختبـــار F=5.066 عنـــد درجـــة حريـــة 3 ومعنويـــة الدلالـــة الاحصـــائية sig=0.004 وهـــي قيمـــة أصـــغر مـــن مســـتوى الدلالـــة القياســـي sig=0.05 إذا نـــرفض العـــدم هنـــا أي يوجـــد فـــروق ذات دلالـــة معنويـــة لآراء عينـــة الدراســـة حـــول أثـــر دور التـــدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية تبعاً لسنوات الخبرة .

٦- محـــور دور التـــدقيق الـــداخلي بالحوكمـــة : نلاحـــظ أن قيمـــة دالـــة الاختبـــار F=4.40 عنـــد درجـــة حريـــة 3 ومعنويـــة الدلالـــة الاحصـــائية sig=0.004 وهـــي قيمـــة أصـــغر مـــن مســـتوى الدلالـــة القياســـي sig=0.05 إذا نـــرفض العـــدم هنـــا أي يوجـــد فـــروق ذات دلالـــة معنويـــة لآراء عينـــة الدراســـة حـــول أثـــر دور التـــدقيق الداخلي بالحوكمة تبعاً لسنوات الخبرة .

٧- محـــور جـــودة التـــدقيق الـــداخلي: نلاحـــظ أن قيمـــة دالـــة الاختبـــار F=7.15 عنـــد درجـــة حريـــة 3 ومعنويـــة الدلالـــة الاحصـــائية sig=0.000 وهـــي قيمـــة أصـــغر مـــن مســـتوى الدلالـــة القياســـي sig=0.05 إذا نـــرفض العـــدم ونقبـــل البديلـــة هنـــا أي يوجـــد فـــروق ذات دلالـــة معنويـــة لآراء عينـــة الدراســـة حـــول أثـــر جـــودة التـــدقيق الداخلي تبعاً لسنوات الخبرة .

- **الشهادات المهنية**

جدول (٢٨) اختبار Anova الفروق لآراء عينة الدراسة في محاور الدراسة تبعاً للشهادات المهنية

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.002	4.892	.670	4	2.679	Between Groups	لكفاءة المهنية
.306	1.240	.113	4	.453	Between Groups	الاستقلالية
.001	5.568	.313	4	1.252	Between Groups	جودة اداء المهام
.215	1.502	.213	4	.851	Between Groups	دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية	Between Groups	.970	4	.242	2.665	.043
دور التدقيق الداخلي بالحوكمة	Between Groups	1.106	4	.277	2.937	.029
جودة التدقيق الداخلي	Between Groups	.643	4	.161	3.453	.014

يبين الجدول (٢٨) ما يلي :

١- محور الكفاءة المهنية : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=4.89 عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.002 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض العدم هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر الكفاءة المهنية تبعاً للشهادات المهنية .

٢- محور الاستقلالية : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=1.24 عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.30 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر الاستقلالية تبعاً للشهادات المهنية .

٣- محور جودة أداء المهام : نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=5.56 عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.001 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض العدم هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر جودة أداء المهام تبعاً للشهادات المهنية .

٤- محور دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر: نلاحظ أن قيمة دالة الاختبار F=1.50 عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.215 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل العدم هنا أي لايوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول أثر دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر تبعاً للشهادات المهنية .

٥- محـــور دور التـــدقيق الـــداخلي بالرقابـــة الداخليـــة: نلاحـــظ أن قيمـــة دالـــة الاختبـــار F=2.66 عنـــد درجـــة حريـــة 4 ومعنويـــة الدلالـــة الاحصـــائية sig=0.043 وهـــي قيمـــة أصـــغر مـــن مســـتوى الدلالـــة القياســـي sig=0.05 إذا نـــرفض العـــدم هنـــا أي يوجـــد فـــروق ذات دلالـــة معنويـــة لآراء عينـــة الدراســـة حـــول أثـــر دور التـــدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية تبعاً للشهادات المهنية .

٦- محـــور دور التـــدقيق الـــداخلي بالحوكمـــة: نلاحـــظ أن قيمـــة دالـــة الاختبـــار F=2.93 عنـــد درجـــة حريـــة 4 ومعنويـــة الدلالـــة الاحصـــائية sig=0.029 وهـــي قيمـــة أصـــغر مـــن مســـتوى الدلالـــة القياســـي sig=0.05 إذا نـــرفض العـــدم هنـــا أي يوجـــد فـــروق ذات دلالـــة معنويـــة لآراء عينـــة الدراســـة حـــول أثـــر دور التـــدقيق الداخلي بالحوكمة تبعاً للشهادات المهنية .

٧- محـــور جـــودة التـــدقيق الـــداخلي: نلاحـــظ أن قيمـــة دالـــة الاختبـــار F=3.45 عنـــد درجـــة حريـــة 4 ومعنويـــة الدلالـــة الاحصـــائية sig=0.014 وهـــي قيمـــة أصـــغر مـــن مســـتوى الدلالـــة القياســـي sig=0.05 إذا نـــرفض العـــدم ونقبـــل البديلـــة هنـــا أي يوجـــد فـــروق ذات دلالـــة معنويـــة لآراء عينـــة الدراســـة حـــول أثـــر جـــودة التـــدقيق الداخلي تبعاً للشهادات المهنية .

رابعا: النتائج و التوصيات :

- النتائج :

لقد جاءت نتائج الدراسة العملية التي تم التوصل اليها من خلال تحليل البيانات إحصائيا مؤيدة بشكل كبير للمحاكمة النظرية التي تم عرضها في القسم النظري من الدراسة و أيضا متطابقة إلى درجة كبيرة مع ما تم التوصل اليه في بعض الدراسات السابقة فيما يخص موضوع بحثنا و قد تم عرض هذه النتائج من خلال المقابلات الميدانية على عدد من العاملين في المصارف الإسلامية و الذين أكدوا تطابق النتائج بدرجة كبيرة مع الواقع الفعلي في المصارف الإسلامية من خلال خبرتهم و نعرض بإيجاز النتائج التي تم التوصل اليها :

١- إن العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية السورية و هي الاستقلالية و الكفاءة المهنية و جودة أداء المهام هي عوامل مؤثرة فعلا و بدرجات جيدة ، حيث أن :

a. عامل الكفاءة المهنية يؤثر على جودة التدقيق الداخلي ب ١٦% ، بمعنى آخر إن كل زيادة بالكفاءة المهنية بمعدل وحدة واحدة تؤثر إيجابيا على جودة التدقيق ب ١٦% .

b. عامل الاستقلالية يؤثر على جودة التدقيق الداخلي ب ٢٠% ، بمعنى آخر إن كل زيادة لعامل الاستقلالية بمقدار وحدة واحدة تؤثر إيجابيا على جودة التدقيق الداخلي ب ٢٠% .

c. عامل جودة أداء مهام التدقيق الداخلي يؤثر على جودة التدقيق الداخلي ب ٣٢ % ، أي أن زيادة لعامل جودة أداء المهام بمقدار وحدة واحدة يؤثر إيجابيا على جودة التدقيق الداخلي ب ٣٢ %.

d. يتمتع نشاط التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية بالاستقلالية بدرجة كبيرة تمكنه من قيامه بجميع المهام المكلف بها بكفاءة و فعالية حيث إن المدقق الداخلي يمنح الصلاحيات الكافية

للقيام بعمله و لا يتدخل أحد بنطاق عمل المدقق الداخلي بهدف إعاقة الاستقلالية و غيرها من العوامل التي تؤدي لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية السورية .

e. يتمتع المدققون الداخليون في المصارف الإسلامية السورية بالكفاءة المهنية حيث أن المدققين الداخليين يتمتعون بالخبرة المطلوبة و المعارف الهامة للقيام بأعمالهم بشكل فعال .

f. يساهم التدقيق الداخلي بدور إيجابي في عمليات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية السورية حيث يساهم التدقيق الداخلي في تحديد الدرجات المقبولة للمخاطر و يقوم بتقييم المخاطر دوريا و يمتلك الأدوات التي تمكنه من المساهمة بإدارة المخاطر بشكل فعال و أيضا يقوم بتقييم مدى توافق إدارة المخاطر مع استراتيجيات المصرف بشكل عام .

و في دراسة بعنوان دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر – دراسة ميدانية على المصارف السورية تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بتقييم المخاطر و تحديد المخاطر و الاستجابة للمخاطر في المصارف السورية الخاصة و من المفيد ذكره أن جميع المصارف الإسلامية في سورية مصارف خاصة .

٢- للتدقيق الداخلي دور فاعل في الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في سورية حيث أن التدقيق الداخلي يقوم بالمهام التي تكفل التأكد المعقول من كفاية إجراءات الرقابة الداخلية كالتقييم الدوري للرقابة الداخلية و التأكد من وجود العوامل الأربعة للضبط الداخلي و إجراءات الأمان التكنولوجي في المصرف و غيرها من المهام التي تكفل التأكد من متانة نظام الرقابة الداخلية في المصرف .

٣- للتدقيق الداخلي دور فاعل في حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية في سورية حيث أن التدقيق الداخلي يقوم بالمهام التي تكفل التأكد

المعقول من وجود الحوكمة في المصارف الإسلامية كالتأكد من وجود الشفافية و حماية أصحاب المصالح و عدم استخدام المعلومات الداخلية لأغراض شخصية و غيرها من الأمور التي تكفل الحوكمة السليمة في المصرف الإسلامي .

٤- تؤثر الكفاءة المهنية على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .

٥- تؤثر الاستقلالية على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .

٦- تؤثر جودة أداء المهام على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .

٧- يوجد اختلاف لآراء عينة الدراسة حول الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين تبعا للشهادة و التخصص و الشهادات المهنية و لم تختلف الآراء بشكل جوهري تبعا لسنوات الخبرة .

٨- لا يوجد اختلاف لآراء عينة الدراسة حول استقلالية التدقيق الداخلي تبعا للشهادة و التخصص و سنوات الخبرة و الشهادة المهنية و يرى الباحث أن هذه النتيجة تعزز مفهوم استقلالية التدقيق الداخلي ، حيث تمتع نشاط التدقيق الداخلي بالاستقلالية من عدمه أمر واضح و يرتبط بشكل رئيسي بموقع نشاط التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي و لا ينبغي أن تختلف الآراء حوله تبعا لأي من هذه المتغيرات .

٩- يوجد اختلاف لآراء عينة الدراسة حول أثر جودة أداء المهام تبعاً للشهادة الاكاديمية و الشهادات المهنية و لا يوجد اختلاف تبعا للتخصص و لسنوات خبرة .

١٠- يوجد اختلاف لآراء عينة الدراسة حول جودة التدقيق الداخلي تبعاً لشهادة الاكاديمية و التخصص و سنوات الخبرة و الشهادات المهنية ، و من الطبيعي أن تختلف الآراء تبعا لهذه المتغيرات و التي تؤثر برأي الباحث

على إدراك العاملين في المصرف لمساهمة التدقيق الداخلي في الحوكمة و إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية بشكل كبير حيث أن إدراك العاملين لمساهمة التدقيق الداخلي تختلف باختلاف التخصص و الشهادة الأكاديمية و سنوات الخبرة و الشهادات المهنية .

- **التوصيات :**

لقد قام الباحث باستخلاص عدد من التوصيات الهامة من النتائج التي تم التوصل اليها و التي في حال تطبيقها في المصارف الإسلامية السورية ستعزز من جودة التدقيق الداخلي في تلك المصارف .

- **الخصائص التعريفية لعينة الدارسة :**

من المفيد مهنيا لجميع المدققين الداخليين في المصارف الإسلامية في سورية الحصول على شهادة المدقق الداخلي المعتمد CIA، أما العاملين في القسم المالي فالأفضل حصولهم على شهادة المحاسب الإداري المعتمد CMA ، و من المفيد مهنيا أيضا لجميع العاملين في المصارف الإسلامية الحصول على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB، و يوجد شهادات مهنية أخرى لمختلف التخصصات في المصارف الإسلامية و التي تخرج عن موضوع دراستنا .

- **الكفاءة المهنية :**

على المدققين الداخلين الأهتمام أكثر بمعرفة المعايير التي تصدر عن هيئات الصناعة المالية الإسلامية و ملاحقة التطورات الحاصلة في الصناعة المالية الإسلامية ، حيث أن هذه الصناعة تشهد تطورا مستمرا على جميع الأصعدة .

- **جودة أداء المهام :**

١- ينبغي على المدققين الداخليين في المصارف الإسلامية في سورية الأهتمام باستخدام أسلوب التدقيق على أساس المخاطر ، كأسلوب

حـــديث و علمـــي و يســـاعد فـــي الاســـتثمار الأمثـــل للوقـــت و الجهـــد و للوصـــول إلى النتائج المرجوة من نشاط التدقيق الداخلي .

٢- مـــن المفيـــد للمـــدققين الـــداخليين فـــي المصـــارف الإســـلامية فـــي ســـورية اســـتخدام بـــرامج حاســـوبية خاصـــة لمســـاعدتهم علـــى أداء مهـــامهم بدقـــة و احترافية .

- **جودة التدقيق الداخلي :**

مـــن أجـــل تعزيـــز حوكمـــة الشـــركات ينبغـــي أن يقـــوم المـــدققين الـــداخليين بمراجعـــة الطـــرق التـــي تحـــدد وفقهـــا مكافـــآت أعضـــاء مجلـــس الإدارة و أيضـــا بمراجعـــة الطرق التي تحدد وفقها مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية .

المراجع :

• رسائل الماجستير :

١. الراوي ، سينا احمد عبد الغفور ، استخدام منهج سيجما ستة six sigma في ضبط جودة التدقيق الداخلي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١١.

٢. النونو ، كمال محمد سعيد كامل ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠٠٩.

٣. البجيرمي ، شادي صالح ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر – دراسة ميدانية في المصارف السورية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، ٢٠١١.

٤. رضوان ، ايهاب دبب مصطفى ، اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية – دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١٢.

٥. كيرزان ،فاتن حنا ، مدى ادراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية و تحسينها ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ٢٠١٠ .

٦. مخلوف ، احمد ، رسالة ماجستير في المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجع الداخلية في البنوك التجارية الاردنية ، ٢٠٠٧ .

٧. دردس ، خالد وجيه ، اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان – دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية الاعمال ، جامعة جدارا ، اربد ، الاردن ، ٢٠١٠.

٨. مخلوف ، احمج محمد ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،٢٠٠٧ .

٩. العبدلي ، محمد ، اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ .

١٠. حماد ، حمزة عبد الكريم ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الاردنية ، دار النفائس ، الاردن .

١١. البلتاجي ، محمد ، نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية ، دراسة ميدانية ، المعهد المصرفي ، مؤسسة النقد العربي السعودية ،٢٠٠٥ .

١٢. عبد المغني ، فضل علي ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ،رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، عمان ٢٠٠٣ .

١٣. الفرجات ، احمد خليل ، تقييم فعالية التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية ، رسالة ماجستير ، جامعة عمان العربية ، الأردن ٢٠٠٣.

الكتب :

١. سليمان ،محمد ، حوكمة الشركات و مكافحة الفساد المالي و الاداري ،الاسكندرية، الدار الجامعية ٢٠٠٦.

٢. المجمع العربي للمحاسبين ، أ " مفاهيم التدقيق المتقدمة " المجمع العربي للمحاسبين عمان، الاردن ،٢٠٠١ .

٣. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، معايير التدقيق الدولية (١٩٩٩) ترجمة جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية الطبعة الاولى ٢٠٠١ .

٤. القبطان ، محمد ،" قواعد المراجعة في اعمال البنوك " دار النصر للنشر ، القاهرة ،٢٠٠٦ .

٥. جربوع ، يوسف محمد "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية " الطبعة الاولى ، غزة فلسطين ، ٢٠٠٢ .

٦. دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة و المخاطر و الرقابة ، الطبعة الاولى، الجزء الاول ، ٢٠١٢ .

٧. جمعة ،احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن ٢٠٠٥ .

٨. خان طارق الله، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ،البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ، ترجمة عثمان بابكر أحمد، ، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة ،٢٠٠٣ .

٩. عبد الرزاق محمد الصحن و فتحي رزق السوافيري ، الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، ٢٠٠٤ .

١٠. عبد الله امين ، التدقيق و الامان و الرقابة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية ، اتحاد المصارف العربية لبنان ١٩٩٨ .

١١. مصطفى عيسى خضير ، المراجعة : المفاهيم و المعايير و الإجراءات ، مطابع جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ .

١٢. د . القاضي ، حسين ، و دحدوح ، اساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية ، مؤسسة الوراق ، ط ١ ، ١٩٩٩ .

١٣. البلتاجي ، محمد ، تفعيل التدقيق و الرقابة الشرعية الداخلية و تطويرها ، هيئة المراجعة و المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين ، ٢٠٠٩.

١٤. البلتاجي: محمد، الحوكمة في المصارف ، المعهد المصرفي ، ٢٠٠٦.

١٥. البلتاجي ، محمد ، نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية ، دراسة ميدانية ، المعهد المصرفي ، مؤسسة النقد العربي السعودية ،٢٠٠٥ .

١٦. الخطيب ، خالد و الرفاعي ، خليل ، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل ، الأردن ١٩٩٨ .

١٧. خليل محمد ابراهيم ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على سوق الاوراق المالية دراسة نظرية و تطبيقية ، ٢٠٠٥ .

١٨. مأمون الدراركة ، طارق شبلي ، الجودة في المنظمات الحديثة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠٢ .

١٩. مأمون الدراركة و اخرون ، إدارة الجودة الشاملة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠١

٢٠. محمد حسين علي الصواف ،اثر الرقابة و التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ،هيئة التعليم التقني ،العراق، ٢٠١١ .

٢١. السيسي ، صلاح الدين حسن ، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الاداء في المصارف و المؤسسات المالية ، دار الوسام ، ط١ ، ١٩٩٨.
٢٢. الصحن ، عبد الفتاح ، و رزق السوافيري ، الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤
٢٣. بدر ، أحمد ، أصول البحث العلمي و مناهجه ، الكويت ، مؤسسة المطبوعات ، ١٩٧٨

القوانين والاصدارات :

١. دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٩ .

٢. معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد التدقيق الداخلي IIA .

٣. دليل إدارة المخاطر المصرفية ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية .

٤. قرار ١٢٣/ م ن / ب٤ ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٥ .

٥. قرار ٣٩٠/ م ن / ب ٤ ، مجلس النقد و التسليف ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٨ .

٦. المبادىء الارشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية – ٢٠٠٦ مجلس الخدمات المالية الإسلامية http://www.ifsb.org/standard/ifsb3_arabic.pdf .

٧. مبادىء منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في مجال حوكمة الشركات ٢٠٠٤ .
http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf.

٨. التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ٢٠١٢ . http://www.siib.sy

٩. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، اعداد : مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، اكتوبر ٢٠٠٥م .

١٠. مبادىء منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في مجال حوكمة الشركات ٢٠٠٤ .
http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

١١. التقرير السنوي لبنك الشام الإسلامي – سورية – ٢٠١٢ http://www.chambank.com .

١٢. مبادئ اخلاقيات المهنة ، معهد المدققين الداخليين IIA ، ٢٠٠٩

١٣. معايير التدقيق الداخلي الدولية ، معهد المدققين الداخليين IIA ، ٢٠١٣

المجلات العلمية :

١. دهمش، نعيم، "تدقيق و تقييم كفاءة الاداء و فعالية المشاريع الانمائية في الدول النامية " مجلة دراسات ،المجلد الثاني عشر، العدد الخامس ، ٢٠٠٠ .

٢. محمد ، أمال ابراهيم ، دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية ، العدد الثاني ، جامعة بنها ،٢٠٠٥ .

٣. العمري ، احمد ،محمد ، و عبد الغني ، فضل عبد الفتاح " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية " المجلة الاردنية لإدارة الاعمال ،المجلد الثاني، العدد الثالث .

٤. أيوب، توفيق ، طبيعة التدقيق الداخلي ، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد٩٧، الأردن ، ١٩٩٨ .

٥. الرقابة و الاشراف على المصارف الإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، ورقة مناسبات رقم ٣ ،المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٠ .

٦. الكاشف ،محمود، يوسف ، "نحو إطار متكامل لتطوير فعالية التدقيق الداخلي كنشاط مضيف للقيمة" المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة العدد الرابع اكتوبر ، ٢٠٠٠ .

٧. محمد حسين علي الصواف ،اثر الرقابة و التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ،بحث محكم ،هيئة التعليم التقني ،العراق، ٢٠١١ .

المراجع الاجنبية :

1. The institute of internal auditors , the role of internal auditing in enterprise wide risk management , 2004 , www.theiia.org .

2. Spiral , laura f . & page , Michael , (2006), Risk management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit , accounting , auditing , accountability journal , vol . 16 , N.4, www.emeradin-sight.com.

3. Philomena Leung, Barry J. Cooper, Peter Robertson ، The role of internal audit in corporate governance & management ,2003 .

4. Martin Bariff , internal audit independence and corporate Governance , IIA the Chicago chapter , 2003.

5. Guy , Dan M .,Alderman , wayne C., and Winters , Alan J . (1999) Auditing . 5th Edition , Harcourt Brace & company , USA .

6. K H Spencer Pickett ،THE ESSENTIAL HANDBOOK OF INTERNAL AUDITING, 2005 .

7. Powers Resources Corporation, Powers CIA Review, 2004 .

8. Financial regulators forum on Islamic finance , business operation and risk management of islamic banks ,29 March 2007 , Kuala Lumpur .

9. guiding principles of risk management for institution offering only Islamic financial services , Islamic financial service board , 2005 .

10. Hennie Van Greuning and Zamir Iqbal , Risk Analysis for Islamic Banks, The world Bank ,Washington ,D.C – 2008 .

11. Kabir Hassan and Mervyn Lwis , Hand book of Islamic banking , Edwar Elgar USA ,2007 .

12. guiding principles of risk management for institution offering only Islamic financial services , Islamic financial service board , 2005 .

13. Cma part 1 , ima institute of management accountant 2009 p 321

14. COSO internal control integrated frame work, executive summary , MAY 2013 . http://www.coso.org/documents/coso%202013%20icfr%20executive_summary.pdf

15. PRC ،CIA review،2012 ، PRC power resources , part one .

16. Gliem CiA preparation , part1 ,2009 .

17. COSO internal control integrated frame work, executive summary , MAY 2013 , http://www.coso.org/documents/coso%202013%20icfr%20executive_summary.pdf

18. Williamson,Q,E,(1999). The mechanism of governance , Oxford university press.

19. Hennie Van Greuning and Zamir Iqbal , Risk Analysis for Islamic Banks, The world Bank ,Washington ,D.C – 2008 .

20. The role of internal auditing in enterprise wide risk management , IIA ,2009,figure 1 .

21. Archambeault , Deborah s , 2002 " The relation between corporate governance strength and fraudulent financial reporting : evidence from SEC ENFORCEMENT Cases " USA , prentice – Hall international , Inc .

22. Donald Taylor, and G.W Glezen , Auditing: an ASSERTION Approach, John Wily&Sons , Now York, 1997.

23. CISA review manual , certified information system auditor , 2013 .

الملاحق

الملحق الأول : الاستبانة

العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية

في المصارف الإسلامية في سورية

تحية طيبة و بعد .....

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية في سورية و ذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم المصارف في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق و ذلك بإشراف د. رانيا زرير .

أن تقديمكم للمعلومات المطلوبة سيؤدي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة و الحصول على نتائج افضل و أكثر فائدة ، و اننا نقدر لكم تعاونكم في سبيل انجاح هذه المهمة من خلال الاجابة على فقرات الاستبانة المرفقة ، و نؤكد لكم أن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا لغايات البحث العملي .

شاكرين حسن تعاونكم

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير

الباحث : محمد يحيى النحاس

القسم الأول : معلومات عامة

١- المؤهل العلمي :

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ دبلوم متوسط ☐ دبلوم عالي ☐

٢- التخصص :

محاسبة ☐ علوم مصرفية ☐ إدارة ☐ قانون ☐ اخرى (.....)

٣- الدائرة التي يتبع لها :

التدقيق داخلي ☐ إدارة الامتثال ☐ إدارة الجودة ☐ مدقق خارجي ☐

الإدارة المالية ☐ الإدارة التنفيذية ☐ إدارة المخاطر ☐

٤- عدد سنوات الخبرة

اقل من ٣ سنوات ☐ بين ٣ و ٥ سنوات ☐ بين ٥ و ١٠ سنوات ☐

اكثر من ١٠ سنوات ☐

٥- الشهادات المهنية :

CIA ☐ CMA ☐ CPA ☐ ACPA ☐ CRMA ☐ CIB ☐

لا يحمل ☐ اخرى (.....)

٦- عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق الداخلي :

اقل من ٣ دورات ☐ بين ٣ و ٥ دورات ☐ اكثر من ٥ دورات ☐

المحور الاول	الكفاءة المهنية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	لدى المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA) .					
٢	يمتلك المدقق الداخلي معرفة بمعايير الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية .					
٣	يحرص المدقق الداخلي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته من خلال اتباع دورات في التدقيق الداخلي .					
٤	يستند المدقق الداخلي إلى اخر التطورات الحاصلة في مهنة التدقيق الداخلي اثناء أداء عمله .					
٥	يمتلك المدقق الداخلي المام بالمعايير الصادرة عن هيئات الصناعة المالية الإسلامية كمجلس الخدمات الإسلامية .					
المحور الثاني	الاستقلالية					
١	لا يوجد تدخلات من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عمل المدقق الداخلي .					
٢	يمنح المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة و فعالية .					
٣	يتأكد مدير التدقيق من ان موظفيه لا يدققون اعمال قام بها اقرباء لهم .					
٤	لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي البنك و المدقق الداخلي على عملية التدقيق الداخلي .					
٥	يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي اظهرها التدقيق بمصداقية و دون أي تحيز .					
٦	تتبع إدارة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في المصارف الإسلامية في سورية .					
٧	يحرص مدير التدقيق الداخلي على ان الموظفين المنتقلين من اقسام و ادارات اخرى إلى دائرة التدقيق لا يدققون ما انجزوه في دوائرهم السابقة .					

المحور الثالث	جودة اداء المهام						
١	يشرف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب خطوات خطة التدقيق الداخلي المعتمدة من قبل لجنة التدقيق في المصرف الإسلامي .						
٢	يوجد عدد كاف من المدققين الداخلين للقيام بالأعمال التدقيقية بشكل مهني .						
٣	يلتزم المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA) عند القيام بالأعمال التدقيقية.						
٤	يشمل نطاق العمل للتدقيق الداخلي كافة الاقسام و الانشطة الواجب تدقيقها في المصارف الإسلامية في سورية .						
٥	يستخدم المدققون الداخليين أسلوب التدقيق على أساس المخاطر في اداء الاعمال التدقيقية .						
٦	يستخدم المدققون الداخليون برامج حاسوبية خاصة للمساعدة في تأدية الاعمال التدقيقية .						
٧	يتم متابعة المشاكل التي تظهرها التقارير و تحتاج إلى متابعة سريعة و فورية .						
٨	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق الداخلي إلى الجهات المناسبة .						
٩	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع بعض القيود على توزيع نتائج التدقيق الداخلي لجهات خارجية.						
المحور الرابع	جودة التدقيق الداخلي						
أولاً	دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر						
١	تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من اجل تحديد المخاطر .						
٢	تتحمل دائرة التدقيق الداخلي جزء من مسؤولية وضع السياسات و الممارسات و الإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر .						
٣	يقوم المدقق الداخلي في المشاركة بتحديد و ترتيب اولويات المخاطر وفقا لاستراتيجية المصرف الإسلامي .						
٤	يساعد المدقق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة .						
٥	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف انشطة المصرف الإسلامي بصورة مستمرة و منتظمة .						

٦	تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الادوات و الوسائل اللازمة لقياس المخاطر و تقييمها .					
٧	يقوم المدقق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر .					
٨	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كفاية المعلومات التي ستستخدم في إدارة المخاطر .					
٩	يقوم المدقق الداخلي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر .					
١٠	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب في المصارف الإسلامية في سورية .					
ثانيا	دور التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية					
١	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات رقابة داخلية تضمن حماية الأصول .					
٢	يقوم المدقق الداخلي بالتقييم الدوري لكفاية إجراءات الرقابة الداخلية .					
٣	يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات و أساليب للرقابة الداخلية تهدف إلى الحد من المخاطر و التقليل من الاثار السلبية الناتجة عنها .					
٤	يقوم المدقق الداخلي برفع تقارير إلى لجنة التدقيق في حال وجود مواطن ضعف في نظام الرقابة الداخلية .					
٥	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات رقابة داخلية تضمن الإلتزام بالقوانين و الانظمة .					
٦	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات الرقابة الداخلية التي تكفل الأمان التكنولوجي في المصرف .					
٧	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراعاة الهيكل التنظيمي للمصرف للمبادئ الأربعة للضبط الداخلي (فصل المهام ، الفحص المزدوج ،الرقابة المزدوجة ،التوقيع المزدوج) .					
ثالثا	دور التدقيق الداخلي بالحوكمة					
١	يوجد لدى المدقق الداخلي إجراءات للتأكد من تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل مع جميع الاطراف .					
٢	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات التي تكفل الافصاح السليم .					
٣	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات التي تكفل استقلالية المدقق الخارجي .					
٤	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات تكفل المحافظة على حقوق اصحاب المصالح .					
٥	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات تكفل عدم استخدام المعلومات الداخلية لأغراض شخصية من قبل أي طرف .					

٦	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة الطرق التي تحدد فيها مكافآت اعضاء مجلس الإدارة .					
٧	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة الطرق التي تحدد فيها مكافآت الإدارة التنفيذية .					
٨	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة العمليات مع الاطراف ذوي العلاقة .					
٩	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الإجراءات المناسبة التي تمكن العاملين لديه من الابلاغ عن أي مخالفات محتملة بصورة سرية .					

شاكرين تعاونكم

Abstract

the factors affecting the quality of controls on banking operations in Islamic banks in Syria

supervised by : Dr . Rania Zrear

prepared by : Mohamed Yahia Al Nhas

This study aimed to identify the factors affecting the quality of controls on banking operations in Islamic banks in Syria , and it was through the censorship carried out by the Internal Audit Department in Islamic banking as an activity and ongoing regulatory actor , whereas the control on the Islamic banks operations are varied and manifold Such as the control of Central Bank , the Sharia Supervisory Committee and the control of financial markets authority .

the study analyses the effects of three independent variables on the quality of control on Islamic banking operations (Quality of internal Audit) , and these independent variables are competence , independence, quality of performance of the tasks , and we studied the impact of these factors on the quality of control over the banking operations as the dependent variable through three hypotheses as follows:

1- There is statistically significant relationship between the competence of internal auditors in Islamic banks in Syria and the quality of internal audit in Islamic banks in Syria

2- There is a statistically significant relationship between the independence of the internal auditors and the quality of internal audit in Islamic banks in Syria.

3– there is a statistically significant relationship between the quality of the performance of the tasks of internal audit in Islamic banks in Syria and the quality of internal audit in Islamic banks in Syria.

The data were obtained mainly through a questionnaire which had been prepared mainly for this purpose , and also through personal interviews and previous studies , the statistical study has been accepted the three hypotheses , and the most important findings of the study :

- internal audit activity in Islamic banks in Syria is independent , and has been enabled to do all of its assigned tasks efficiently and effectively.
- internal auditors in Islamic banks Syrian is competent .
- Internal Audit contributes to play a positive role in the processes of risk management in Islamic banks in Syria.
- Internal Audit has an active role in the internal control in Islamic banks in Syria.
- Internal Audit has an active role in corporate governance in Islamic banks in Syria.
- professionalism affect the quality of internal audit in Islamic banks in Syria positively.
- independence affect the quality of internal audit in Islamic banks in Syria positively.
- the quality of the performance of the tasks affects the quality of internal audit in Islamic banks in Syria positively.

Syrian Arab republican
Damascus university
Faculty of economics
Banking department

The factors affecting the quality of controls on banking operations in Islamic banks in Syria

Presented to obtain master degree in banking

supervised by: Dr.Rania Zrear
prepared by : Mohamed Yahia Al Nhas

2014-2015